الأمم المتحدة

A/75/592/Add.10

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والسبعون

Distr.: General
13 January 2021
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والسبعون
البند 8 من جدول الأعمال

المناقشة العامة

مذكرة من رئيس الجمعية العامة

يشـــرفني أن أعمم، عملاً بالمقرر 562/74 المؤرخ 22 تموز/يوليه 2020، هذه الوثيقة التجميعية للبيانات التي أدلى بها رؤساء الدول أو غيرهم من كبار الشخصيات خلال المناقشة العامة عن طريق بيانات مسجلة مسبقا قُدمت إلى الرئيس في موعد لا يتجاوز يوم عرض البيان المسجل مسبقا في قاعة الجمعية.

أُدلي بالبيانات الواردة في هذه الوثيقة مسـاء يوم الثلاثاء، 29 أيلول/سـبتمبر 2020، في الجلسـة الرابعة عشـر للجمعية العامة (انظر A/75/PV.14). وتتضـمن الوثيقة A/75/PV.592 والإضـافات من 1 إلى 11 لهذه الوثيقة البيانات التي أُدلي بها في الجلسـات من الرابعة إلى الخامسـة عشـرة للجمعية العامة (A/75/PV.4 -A/75/PV.15).

وفقا للمقرر 74/562، ودون أن يشكل ذلك سابقة فيما يتعلق بالاجتماعات الرفيعة المستوى الصادر بها تكليف المقرر عقد ها خلال الأسابيع الرفيعة المستوى المقبلة، ستُستكمل الوثائق الرسمية للجمعية العامة بمرفقات تتضمن البيانات المسجلة مسبقا المقدمة من رؤساء الدول أو غيرهم من كبار الشخصيات، والتي تُقدم إلى الرئيس في موعد لا يتجاوز اليوم الذي يُدلى فيه بهذه البيانات في قاعة الجمعية. وينبغي إرسـال البيانات المقدمة بهذا الشـأن إلى estatements@un.org.

21-00396 (A)

الرجاء إعادة التدوير
وثيقة ميسّرة

آيسلندا (انظر A/75/PV.14، المرفق الأول)

بيان السيد غودلوغور تور توردارسون، وزير الخارجية والتنمية الدولية في جمهورية آيسلندا

أُدلي بهذا الخطاب يوم الثلاثاء، 29 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الرابعة عشر للجمعية العامة

السيد الرئيس، أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، سيداتي سادتي،

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام للأمم المتحدة على قيادته في هذه الأوقات العصيبة. كما أعرب عن امتناني لموظفي هذه المنظمة المتفانين على التزامهم وشجاعتهم، وهم الذين يعملون في ظروف بالغة الصعوبة في كثير من الأحيان.

يلتئم المجتمع الدولي في الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة في ظل ظروف استثنائية – وسط أزمة عالمية.

إن آيسلندا ملتزمة التزاماً كاملاً بدعم الاستجابة العالمية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وقد ساهمنا في خطة الاستجابة الإنسانية العالمية، وفي صندوق الأمم المتحدة للاستجابة والإنعاش، وفي عدة مبادرات أخرى، بما في ذلك تطوير اللقاح المحتمل وتوزيعه وإتاحته لكل بلد على قدم المساواة.

وستترتب عن هذه الأزمة آثار طويلة الأجل على اقتصاداتنا ومجتمعاتنا، مما سيدفع ملايين الناس إلى التخلف أكثر عن الركب، ولا سيما الفئات الأضعف. ولذلك، يجب علينا أن نضاعف جهودنا الجماعية وأن نسعى بقوة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

السيد الرئيس،

لقد كشفت الجائحة أن مصيرنا مرتبط بنجاحات الآخرين وإخفاقاتهم. وقد جمعت هذه الحقيقة المتجلية نفسُها مؤسسي هذه المنظمة العظيمة معاً في عام 1945، بعد أن عاشوا أهوال الحربين العالميتين. لقد فهموا حينها، كما يجب علينا أن نفهم الآن، أننا أقوى معاً من كوننا متفرقين.

وهذا المفهوم واضح لدولة صغيرة مثل آيسلندا، ولكن الدول الأكبر حجماً تستفيد أيضاً من نظام دولي قائم على القواعد يعمل بشكل جيد: السلام والازدهار والشراكات لشعبنا وكوكبنا. ولا يمكن التصدي لأخطر التحديات التي نواجهها اليوم إلا بصورة جماعية.

إن الحالة الراهنة توفر لنا منظورا. وحتى لو أن الطريق أمامنا لا يزال طويلا، فقد شهدنا إنجازات هامة على مدى السنوات الـ 75 الماضية. وقد نالت دولٌ استقلالها، واكتسبت المرأة تمثيلا، ويرى المزيد من الآباء أطفالهم يكبرون ليصبحوا بالغين أصحاء، وتخلص الملايين من براثن الفقر. وتم مؤخرا القضاء على شلل الأطفال البري في أفريقيا، وهي بارقة أمل جديرة بالترحيب في سياق تحديات اليوم. وطبقا لمعظم المقاييس، ما برحنا نعيش أوقات رخاء غير مسبوق، وهو إنجاز نعرف الآن أنه لا ينبغي أخذه كأمر مسلم به.

ومن الأهمية بمكان أن نكافح من أجل الحفاظ على النظام المتعدد الأطراف وتحسينه وأن نعارض ونسائل من يسعون إلى تقويضه. ويجب أن نكفل صلاحية مؤسساتنا وإجراءاتنا وأدواتنا للغرض المنشود – حتى يتسنى للنظام أن يستمر في خدمتنا جميعا. ويحظى برنامج الأمين العام الجاري للإصلاح بتأييدنا الكامل.

السيد الرئيس،

لا يمكن التصدي لأكبر تحد في عصرنا إلا من خلال الجهود المشتركة. وينبغي أن يكون العمل المناخي في صميم جهودنا إذ نعيد البناء بشكل أفضل وأكثر اخضرارا بعد الجائحة. واتفاق باريس هو الأساس العالمي، وآيسلندا ملتزمة التزاما تاما بتنفيذه. ولإعادة البناء بشكل أكثر مراعاة للبيئة، ينبغي لنا الاستفادة الكاملة من العلوم والابتكارات والتحفيز المالي الإيجابي ليشارك القطاع الخاص مشاركة تامة.

وتذهب خطة العمل الجديدة المتعلقة بالمناخ في آيسلندا، التي صدرت في وقت سابق من هذا الصيف، إلى أبعد مما تم الاتفاق عليه في باريس. وهدفنا هو تحقيق خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 35 في المائة بحلول عام 2030، والتحييد الكامل لأثر انبعاثات الكربون بحلول عام 2040.

وستكتسي الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية واستخدام الطاقة المتجددة أهمية فعّالة إذا أردنا أن نكافح تغير المناخ. ويشمل ذلك الاستخدام المستدام لمحيطاتنا، وهي بالوعةٌ كبرى للكربون، ومهددةٌ باستمرار بتغير المناخ والتلوث وسوء الإدارة. وفي هذه المقام، يوفر القانون الدولي، أي قانون البحار، الأساس للعمل الذي ينبغي أن يستند إلى العلم بصورة راسخة. وستواصل آيسلندا مشاطرة خبراتها في هذه المجالات من خلال تعاوننا الإنمائي، وشراكاتنا بين القطاعين العام والخاص، وبرامجنا لبناء القدرات، التي تدار تحت رعاية اليونسكو.

السيد الرئيس،

إذ نبدأ عقد العمل، نحتاج إلى التركيز بقوة على النهوض بالمساواة بين الجنسين – ليس بوصفها حقا أساسيا من حقوق الإنسان فحسب – بل أيضا باعتبارها مسألة حاسمة في التعجيل بالتقدم حتى يتسنى للأفراد والأمم أن يزدهروا ويتمكنوا من تحقيق إمكاناتهم الكاملة. ولذلك فإن بطء التقدم المحرز نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة 5 بشأن المساواة بين الجنسين يبعث على القلق العميق، خصوصا لأننا نخاطر بفقدان ما حققه جيلٌ أو أكثر من المكاسب، بسبب الأزمة الحالية.

ويجب أن نعمل الآن لكفالة المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية، وحصولها على التعليم والخدمات الصحية الأساسية، ومكافحة العنف الجنسي والجنساني. ولذلك فإن آيسلندا ملتزمة بالمساهمة مساهمة مجدية بوصفها أحد القادة المشاركين في حملة "جيل المساواة – ائتلاف العمل لمكافحة العنف الجنساني".

السيد الرئيس،

إن تنامي القومية والعنصرية والتعصب الديني وكراهية المثلية الجنسية سيستمر في تقويض حقوق الإنسان والحريات الأساسية إذا لم نكافح لعكس هذا الاتجاه. وهو أمر يثير قلقاً بالغاً عندما يتخذ أصحاب السلطة مواقف مترددة، بل يُبدون عداوة إزاء تمتع الجميع بحقوق الإنسان العالمية. ويجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن ترفع صوتها وتتصرف عندما يتم انتهاك حقوق الإنسان أو تنحيتها جانباً، وألا تتردد في استخدام الأدوات القانونية والاقتصادية والسياسية المتاحة لنا.

وفي العام الماضي، كان لي شرف لقاء العديد من النساء والرجال الشجعان الذين يخاطرون بحياتهم وحريتهم في انتقاد حكوماتهم لانتهاكها حقوق الإنسان والحرية الأساسية. ومن واجبنا دعم وحماية هؤلاء المدافعين عن حقوق الإنسان والسماح لهم بإبداء الرأي. كما يجب علينا حماية حرية الإعلام، التي

تعرضـــت لتهديد خطير في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم. إن حقوق الإنســـان هي أســـاس المجتمعات الديمقراطية والمزدهرة – التي تشكل بدورها الركيزة الأساسية للاستقرار والسلام الدوليين.

وبصـفة آيسـلندا عضـواً في مجلس حقوق الإنسـان في الأمم المتحدة في عامي 2018 و 2019، فقد بذلت جهداً لإثبات أنه يمكن لجميع الدول، بما فيها الأصغر حجما بيننا، استخدام صوتها بفعالية للتعبير عن آراء الذين تم قمعهم أو إســكاتهم. وكانت تجربة مشـــجعة وتمكينية في نفس الوقت، لأن معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تنتمي إلى تلك المجموعة: البلدان الأصغر أو المتوسطة الحجم.

ولا يخلو مجلس حقوق الإنسان من النقائص وأوجه القصور. لقد انتقدنا عضوية المجلس، والرغبة الواضـحة من جانب من لديهم سـجلات سـيئة في حقوق إنسـان في تقويض نزاهة المجلس باسـتمرار. كما ضغطنا من أجل إصلاح المجلس وأساليب عمله.

وينبغي ألا تغفل الدول الأعضـاء العاملة في المجلس رسـالته وغرضـه الرئيسـيين – وهما حماية وتعزيز حقوق الإنسان العالمية. وينبغي أن تسمي المنتهكين وأن تخضعهم للمساءلة وأن تكون منفتحة إزاء النقد البناء والتعاون، بدلا من التستر وراء خطاب التسييس.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، واستنادا إلى تجربة عضويتنا الأخيرة في مجلس حقوق الإنسان، قررت آيسلندا أن تترشح لشغل مقعد في المجلس للفترة 2025–2027.

السيد الرئيس،

أود أن أشـكر الأمين العام على قيادته في الدعوة إلى وقف إطلاق النار على الصـعيد العالمي؛ وهي دعوة ينبغي لجميع الدول أن تؤيدها، ولا سيما تلك التي لديها النفوذ للتأثير على الوضع في الميدان.

ويجب أن تستمر الجهود الجارية لإيجاد حلول سياسية وسلمية للأزمات في سورية واليمن وليبيا، بدعم كامل من المعنيين. كما أن عملية السـلام في الشـرق الأوسـط بحاجة إلى تنشـيط لأن الركود الحالي على كلا الجانبين لا يؤدي إلا إلى تعميق الخلافات القائمة، مما يبعدنا أكثر عن حل الدولتين.

وبالقرب من موطني في أوروبا، فإن الانتهاك غير القانوني المسـتمر من جانب روسـيا لسـيادة أوكرانيا وجورجيا وسلامتهما الإقليمية لا يزال يقوض السلام والاستقرار، والتطورات الأخيرة في بيلاروس مثارُ قلق شديد.

ويضـطلع مجلس الأمن بمسـؤوليات خاصـة عن صـون السـلام والأمن الدوليين بالنيابة عن عموم أعضـاء الأمم المتحدة. إن المجلس، ولا سـيما بعض أعضـائه الدائمين، بحاجة إلى العمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة، بدلا من أن يكون مدفوعا بمكاسب سياسية ضيقة في لعبة محصلتها صفرية، الأمر الذي يقوّض مصداقية هذه الهيئة الحيوية.

السيد الرئيس،

لقد ذاع عن الأمين العام الأسبق داغ همرشولد قوله ذات مرة "إنَّ الأمم المتحدة لم تُنْشَأ كي تُدخل البشرية إلى الجنة، بل لإنقاذها من الجحيم."

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، ينبغي أن نضـع في اعتبارنا أن هذه المنظمة عاملٌ محفّزٌ للتنمية البشرية والتقدم. وهي أهم مشروع سلام في عصرنا.

وتظل الأمم المتحدة الهيئة الدولية الوحيدة المجهزة للجمع بين مختلف القوميات والأيديولوجيات السياسية والأديان من أجل الصالح العام.

ولا يمكن أن تكون أوجه قصورها عذرا للتقاعس عن القيام بدورها أو للتشجيع على تقديم المصالح الوطنية على مسعى تحقيق رفاهنا وازدهارنا المشتركين.

يسعى الكثيرون جدا إلى تطبيق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقيمه بشكل انتقائي، مما يؤدي إلى إمالة كفة التوازن بين الحقوق والمسؤوليات – في التجارة الدولية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، ونزع السلاح، ومنع نشوب النزاعات وارتكاب الفظائع.

ولا ينبغي لمنظماتنا ومؤسساتنا أبداً أن تقدم الخدمات أو توفر المأوى لمن يسعون إلى تقويض المبادئ الأساسية للنظام الدولي القائم على القواعد، التي أيدناها جميعاً، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ويبقى أن ما نراه هو من صنعنا. ولذلك، فإننا بحاجة إلى الاستفادة من الأزمة الحالية والذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتنشيط تعاوننا وبناء الثقة وجعل مؤسساتنا أكثر فعالية وقدرة على الصمود، حاضراً ومستقبلاً.

وينبغي لنا أن نعيد تأكيد التزامنا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والنظام الدولي الليبرالي.

وينبغي لنا أن ندافع عن هذه المبادئ عندما يتم إهمالها. وينبغي لنا أن نجعل مؤسساتنا أكثر انفتاحاً وشفافيةً وشمولاً للجميع. وينبغي لنا أن نصلح، لا أن نعيد الكتابة أو نتراجع.

لأنه لا يمكننا بناء المستقبل الذي نصبو إليه والأمم المتحدة التي ننشدها إلا معاً.

سان مارينو (انظر A/75/PV.14، المرفق الثاني)

بيان السيد لوكا بيكاري، وزير الخارجية والتعاون الاقتصادي الدولي والاتصالات السلكية واللاسلكية في جمهورية سان مارينو

أُدلي بهذا الخطاب يوم الثلاثاء، 29 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الرابعة عشر للجمعية العامة

السيد الرئيس، السيد الأمين العام، أصحابَ السعادة،

السيداتُ والسادة،

باسم حكومة جمهورية سان مارينو، أود أن أهنئ معالي السيد فولكان بوزكير على انتخابه رئيساً للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن أتمنى له عملاً مثمراً.

تؤيد جمهورية سان مارينو، سيدي الرئيس، أولويات برنامجكم المذكور في خطابكم الافتتاحي وتؤكد لكم تعاونها الكامل في جميع أعمال الجمعية العامة. وأود أن أعرب عن امتنان بلدي للرئيس المنتهية ولايته، سعادة السيد تيجاني محمد بندي، على العمل الهام الذي قام به خلال الدورة الرابعة والسبعين. كما أود أن أعرب عن شكري الجزيل لمعالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش على تكريسه لطاقته وعزيمته في قيادة الأمم المتحدة في هذه المرحلة الصعبة للغاية والمحفوفة بالتحديات.

السيد الرئيس،

إنني ممتن لكم على الموضوع الذي اختير لهذه الدورة: "المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي ننشدها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف – مواجهة كوفيد-19 من خلال العمل المتعدد الأطراف الفعال". فهذا الموضوع يتيح للدول الأعضاء الفرصة للإسهام بشكل بناء في أعمال الجمعية العامة. وقد تكون جائحة كوفيد-19 أحد أصعب التحديات في تاريخ الأمم المتحدة. ومن المؤكد أنها أعنف ضربة تلقاها بلدي – وما زال يعاني منها – منذ وقت طويل. وهي ضربة لن ننساها. وكانت سان مارينو من بين البلدان الأشد تضررا بالجائحة. ورغم أن الفيروس لم يتسبب في وفيات خلال الأشهر الأخيرة في بلدي، فإن هذا لا يدعو للاحتفال. إذ لا تزال سان مارينو أحد البلدان التي عانت من أعلى معدلات الإصابة في العالم، مع ما يترتب عن ذلك من عواقب وخيمة على مجتمعنا.

وقد أدى الجهد الهائل اللازم بذله لعكس حالة الطوارئ الصحية والانكماش الاقتصادي العالمي إلى تحدٍ هيكلي لم يعهده بلدي من قبل. وإذا كان لنا أن ننجح في إعادة المستويات السابقة من الثروة والصحة، فإن السبيل الوحيد لتحقيق ذلك هو من خلال التضامن الدولي والجهود الهائلة لشعوبنا.

وللأسف، لسنا وحدنا.

إن فيروس كورونا مستمر في الانتشار في جميع أنحاء العالم، ويضرب البلد تلو الآخر، ويصيب الملايين من الناس، ويحصد مئات الآلاف من الأرواح. وعلاوة على ذلك، فإن كوفيد-19 يثير مخاوف واسعة النطاق بشأن مستقبلنا. فالجائحة ليست أزمة صحية فحسب، بل هي أيضا أزمة إنسانية وأمنية، زادت من حدة المشاكل الهيكلية القائمة من قبل داخل الدول وفيما بينها، وقد هاجم فيروس كورونا المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم وقاد الاقتصاد العالمي إلى انكماشٍ لا يمكن حتى الآن تقييم آثاره الطويلة الأجل تقييما كاملا. والآثار البشرية المترتبة على عمليات الإغلاق الشامل وتعليق النشاط الاجتماعي

والاقتصادي هي آثار تشعر بها على نحو غير متناسب البلدان والفئات الأكثر ضعفا، بما في ذلك الشعوب الأصلية والأقليات العرقية والأشخاص ذوو الإعاقة والنساء والأطفال، وستظل شعر بها. ومن خلال أوجه قصور النظم الصحية؛ والثغرات في نظم الحماية الاجتماعية؛ واللامساواة الهيكلية؛ والتدهور البيئي؛ وأزمة المناخ تُظهر الجائحة لنا هشاشةَ عالمنا. والأمم المتحدة لا تقود جهود التصدي للأزمة الصحية فحسب، بل إنها توسّع أيضاً نطاق وسائل تقديم المساعدة الإنسانية اللازمة لإنقاذ الأرواح وتنشئ أدوات الاستجابة السريعة للآثار الاجتماعية والاقتصادية.

وفي هذا الصدد، ترحب سان مارينو بخطة التأهب والاستجابة الاستراتيجية لتلبية الاحتياجات الصحية العاجلة، التي أعدتها منظمة الصحة العالمية، وخطة الاستجابة الإنسانية العالمية للتخفيف من آثار الجائحة في 63 بلداً بالغ الضعف وصندوق الأمم المتحدة لمواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها بغرض التصدي والتعافي على الصعيد الاجتماعي - الاقتصادي في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل. وأيَّدت جمهورية سان مارينو دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، التي أطلقها في 23 آذار/مارس، والتي تحثُّ الأطراف المتحاربة في جميع أنحاء العالم على الانسحاب من الأعمال العدائية. وعلاوة على ذلك، انضم بلدي إلى النداء العالمي للأمين العام الذي يشدد على ضرورة وضع حد لجميع أعمال العنف ضد المرأة في كل مكان، بما في ذلك في المنزل.

السيد الرئيس،

شاركت سان مارينو في تقديم قرار الجمعية العامة بشأن التضامن العالمي لمكافحة كوفيد-19، الذي بعثت بموجبه الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهي الهيئة العالمية للدول، برسالة قوية قوامها الوحدة والتضامن والتعاون الدولي. كما دعمنا، من خلال المشاركة في التقديم، القرار المعنون "التعاون الدولي من أجل ضمان الحصول على الصعيد العالمي على الأدوية واللقاحات والمعدات الطبية اللازمة لمكافحة كوفيد-19"، والذي يسلط الضوء على أهمية التعاون الدولي ويؤكد على أن تكافؤ الفرص في الحصول على المنتجات الصحية هو أولوية عالمية. وخلال الأشهر الأخيرة، انضممنا أيضا إلى عدة إعلانات جماعية. واستجابةً لدعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى البلدان بإعطاء الأولوية لتعليم الأطفال وغذائهم وصحتهم وسلامتهم في خضم جائحة كوفيد-19، شاركنا في التوقيع على الإعلان المشترك "احموا أطفالنا"، والذي أعلنَّا بموجبه أن من الضروري العمل معاً لمنع وتخفيف المخاطر التي يواجهها جميع الأطفال. ويتعين علينا أن نضمن لجميع الأطفال إمكانية الحصول على التعليم الجيد والشامل للجميع والتغذية والرعاية الصحية، فضلا عن تعزيز نظم الحماية الاجتماعية. ويجب علينا منع ومكافحة جميع أشكال العنف، بما في ذلك العنف المنزلي والاعتداء والاستغلال الجنسي للأطفال على الإنترنت وخارجها والتسلط عبر الإنترنت وسد الفجوة الرقمية. رحبت سان مارينو، باعتبارها عضوا في فريق الأصدقاء المعني بالأطفال والنزاع المسلح، بالنتائج الإيجابية في قضيتنا المشتركة المتمثلة في إنهاء ومنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة. وأود أن أشكر في هذا الصدد السيدة فيرجينيا غامبا وموظفيها الذين أنجزوا بتفان كبير عددا كبيرا من خطط العمل والالتزامات خلال العام الماضي. ولكن علينا أن نعترف بأنه لا تزال هناك شواغل كبيرة على الرغم من النتائج الناجحة.

فلا يزال عدد الانتهاكات التي تم التحقق منها ضد الأطفال مقلقا للغاية، ولا يزال التعليم، الذي ينبغي أن يكون إحدى أولوياتنا، يتعرض للهجوم. ويساورنا قلق بالغ إزاء تأثير كوفيد-19 على الفئات الضعيفة مثل الأطفال في النزاعات المسلحة.

وانضمت سان مارينو إلى الإعلان الجماعي المتعلق بأثر كوفيد-19 على كبار السن. إننا نعتقد أنه من الأهمية بمكان تعزيز واحترام كرامة وحقوق كبار السن، والتخفيف من الآثار السلبية على صحتهم وحياتهم وحقوقهم ورفاههم خلال جائحة كوفيد-19 وبعدها. وعلاوة على ذلك، فإننا نقدر المساهمات الهامة التي يقدمها كبار السن في مجتمعاتنا، وندعو إلى مشاركتهم في التصدي للجائحة. كما شارك بلدي في تقديم الإعلان المشترك بشأن مراعاة احتياجات ذوي الإعاقة في تدابير التصدي لجائحة كوفيد-19- نحو مستقبل أفضل للجميع. لقد عانى الأشخاص ذوو الإعاقة، خلال هذه الجائحة، من زيادة الحواجز المتصلة بالمواقف والبيئة والمؤسسات، والحرمان من الحصول على الخدمات والمعلومات المتعلقة بالرعاية الصحية، فضلاً عن مواجهة اضطرابات خطيرة في وظائفهم وتعليمهم وحصولهم على الحماية الاجتماعية وخدمات الدعم الأخرى. وينبغي أن تشمل الاستجابة العالمية والتعافي المسائل المتصلة بالإعاقة، وينبغي أن تحمي حقوق واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وأن تضعهم في صميم جميع جهودنا، على النحو المتوخى في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وفي هذا الصدد، يسعدني أن أقول إن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان قد أدرجت إرشادات تقييم حالة المصابين بـــ (كوفيد-19) وتصنيفهم في لجنة أخلاقيات البيولوجيا التابعة لجمهورية سان، ضمن ما يسمى "الممارسات الواعدة".

السيد الرئيس،

خلال جميع مراحل هذه الجائحة، علينا أن نوجه انتباهنا نحو التحدي المتمثل في المعلومات المغلوطة والمعلومات المُضَلِّلَة المتعلقة بها. إن انتشار "وباء المعلومات المُضَلِّلَة" يمكن أن يعرض صحتنا للخطر، ويمكن أن يزيد من خطر نشوب النزاعات، والعنف، وانتهاكات حقوق الإنسان، والفظائع الجماعية. وقد أظهرت أزمة (كوفيد-19) الحاجة الماسة إلى الحصول على معلومات مجانية يُعتمد عليها وجديرة بالثقة وواقعية وواضحة وقائمة على العلم. إن للدول والمنظمات الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين مثل العاملين في وسائط الإعلام، ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي، والمنظمات غير الحكومية، دوراً واضحاً ومسؤوليةً في مساعدة الناس على مواجهة "وباء المعلومات المُضَلِّلَة". ويولي بلدي أهمية كبيرة لمكافحة التضليل الإعلامي. ولهذا السبب، نظمنا بسان مارينو في عام 2019، مؤتمرا رفيع المستوى بشأن مخاطر التضليل الإعلامي. وللسبب نفسه، انضممنا هذا العام إلى البيان عبر الإقليمي بشأن "وباء المعلومات المُضَلِّلَة" في سياق كوفيد-19 داعمين مبادرة الأمم المتحدة للاستجابة الإعلامية وحملة "التحقق" التي أعلنها الأمين العام للأمم المتحدة في نيسان/أبريل.

السيد الرئيس،

إن آثار تغيّر المناخ، بما في ذلك الظواهر الجوية الشديدة والمتزايدة التكرار، والفيضانات والجفاف، وتضاؤل موارد المياه العذبة، والتصحر، وتدهور الأراضي، وارتفاع مستوى سطح البحر، تهدد بحرمان مجموعات سكانية بأكملها من سبل عيشها.

ويمكن أن تؤدي آثار تغيّر المناخ هذه، في جملة أمور، إلى انعدام الأمن الغذائي، والنزوح الواسع النطاق، والتوترات الاجتماعية، مما يفضي إلى تفاقم النزاعات أو إطالة أمدها أو الإسهام في خطر نشوبها في المستقبل. وعلى الرغم من توقع انخفاض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 6 في المائة في عام 2020 وتحسُّن نوعية الهواء نتيجة لحظر السفر والتباطؤ الاقتصادي الناجم عن الجائحة، فإن المجتمع العالمي

بعيدٌ عن المسار الصحيح لتحقيق هدفي اتفاق باريس المتمثلين في عدم تجاوز ارتفاع درجات الحرارة درجتين مئويتين والسعي لحصرها بـ 1,5 درجة مئوية. لقد كان العقد 2010 إلى 2019 هو العقد الأعلى حرارةً على الإطلاق. ويجب على الحكومات والقطاع الخاص الإسراع في عمليات التحوّل إلى علاقة مناخية مع البيئة، وإجراء تغييرات تحويلية في اقتصاداتنا.

إن الحد من الفاقد من الأغذية والهدر الغذائي يعزز تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وتتسم الممارسات المستدامة والحلول المبتكرة ذات الصلة بالغذاء بأهمية حاسمة لعدد من المسائل الرئيسية والحساسة، مثل التخفيف من حدة الفقر، والقضاء على الجوع، وصحة الإنسان. وترى سان مارينو أن الحد من الفاقد من الأغذية من خلال ممارسات أكثر استدامة في مجال الإنتاج والاستهلاك أمرٌ حاسمُ الأهميةِ. ولتحقيق ذلك، يجب أن ندرك بشكل جماعي أهمية هذه المسائل، مع التأكيد على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات فورية وفعّالة. ولهذا السبب، شاركت سان مارينو مع إمارة أندورا في عام 2019، في تقديم القرار الذي يحدد يوم 29 أيلول/سبتمبر يوماً دولياً للتوعية بالفاقد والمُهدَر من الأغذية.

إننا نحتفل اليوم للمرة الأولى بهذه الذكرى السنوية، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأحثّكم جميعا على الانضمام إلينا – إن لم تكونوا قد انضممتم بالفعل – بهدف التوعية بأهمية الحد من الفاقد والمُهدَر من الأغذية، وبإسهام هذه التدابير في التنمية المستدامة.

السيد الرئيس،

تواجه الأمم المتحدة، بعد 75 عاما من تأسيسها، التحدي الأصعب في تاريخها. ويجب أن نوقف هذه الجائحة، ولن ننجح ما لم نعمل معا، لأن هذا جهد جماعي يتطلب تعاوناً متعددَ الأطراف ومتجدداً وأكثر قوة.

وفي هذا السياق، نحتاج إلى الإسراع بوتيرة إجراءاتنا ونطاقها، إذا أردنا تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتؤيد سان مارينو بقوة عقد العمل الذي أطلقه الأمين العام في بداية هذا العام. ونرى أنه على الرغم من أن الأزمة تعرّض التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة للخطر، فإنها توفر أيضاً فرصة فريدة لعملية تعافٍ تحويلية من كوفيد-19، الأمر الذي يقودنا إلى بناء مجتمعات أكثر شمولاً تقوم على التنمية المستدامة حيث لا يتخلف أحدٌ عن الركب. ويجب أن يستند تصدينا للجائحة إلى عقد اجتماعي جديد يحترم حقوق الجميع وحرياتهم ويوفر فرصاً متساوية للجميع. والتطورات الأخيرة في المشهد السياسي العالمي أوجدت عقبات تحول دون تطور تعددية الأطراف وتعرّضها للخطر. إن التحديات الحالية الناجمة عن النزعة الحمائية والانعزالية يجب ويمكن التصدي لها من خلال التعاون الدولي وقواعد القانون الدولي، التي استرشدت بها الدول الأعضاء على مدى عقود من الزمن. ومن الضروري الحفاظ على قيم تعددية الأطراف والتعاون الدولي، التي تشكل أساس ميثاق الأمم المتحدة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 من أجل تعزيز ودعم السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وسان مارينو من أقوى المدافعين عن تعددية الأطراف القائمة على القواعد.

وخِتَامَاً، السَيّد الرَئِيس،

اليوم أكثر من أي وقت مضى، نعتقد أن من الضروري إعادة تأكيد التزامنا بقيم ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، الموقع في سان فرانسيسكو قبل 75 عاما.

إن تعزيز تعددية الأطراف أمرٌ ضـروريٌ إذا أردنا بناء مجتمعات منصـفة وعادلة وسـلمية، حيث يمكن للشباب أن يعيشوا بكرامة، ويمكن أن تتاح للمرأة نفس الفرص التي يتمتع بها الرجل، وحيث تتم حماية جميع الأقليات والفئات الضعيفة.

وشكرا لكم.

الإمارات العربية المتحدة (انظر A/75/PV.14، المرفق الثالث)

كلمة صاحب السمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية والتعاون الدولي في دولة الإمارات العربية المتحدة

أُدلي بهذا الخطاب يوم الثلاثاء، 29 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الرابعة عشر للجمعية العامة

[الأصل: بالعربية؛ وقدم الوفد الترجمة الإنكليزية]

السيد الرئيس،

بدايةً، أود أن أشكر معالي تيجاني باندي على إدارته المتميزة لأعمال الدورة السابقة، ونتطلع إلى العمل مع مكتب رئيس الجمعية العامة للدورة الحالية.

يشهد العالم بالتزامن مع الذكرى الـ 75 للأمم المتحدة نقطة تحول هامة بعد انتشار فيروس كورونا، ومع احتفالنا بالإنجازات التي حققناها منذ تأسيس المنظمة، يتعين علينا التفكير في طبيعة التحديات. فاليوم أصبحت بعض النزاعات تكتسب طابعاً إقليمياً خطيراً، مع تنامي نفوذ الجماعات المتطرفة وارتفاع حدة تهديدات الحروب الإلكترونية واستخدام أسلحة متطورة لضرب مواقع استراتيجية.

ورغم تعاظم التهديدات العالمية، فإن دولة الإمارات تؤمن أنه يمكن تحويل التحديات غير المسبوقة إلى فرص كبيرة عبر توحيد الجهود وبناء مؤسسات دولية تواكب التحديات الحالية والناشئة. لقد أثبتت الشهور الماضية أن مواجهة التهديدات العالمية تتطلب وجود تحرك جماعي مشترك وقيادات حكيمة لصياغة استجابة دولية متسقة تعالج كافة تداعيات هذه التهديدات.

وتأتي البداية بمواصلة حل الأزمات السياسية ومنع نشوب صراعات جديدة خاصة في ظل انتشار الجائحة، حيث سيواصل بلدي العمل مع الشركاء الإقليميين والدوليين لإحلال الأمن والاستقرار مع الحرص على مبادرة الدول المتضررة في وضع حلول تلبي التطلعات المشروعة لشعوبها.

السيد الرئيس،

إن حل الأزمات، خاصة في منطقتنا العربية، يتطلب موقفاً دولياً موحداً، يرفض انتهاكات السيادة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، ويسعى للتوصل إلى حلول سياسية بقيادة الأمم المتحدة، مع معالجة تهديدات الجماعات الإرهابية مثل الحوثيين وداعش والقاعدة وجماعة الإخوان. وفي هذا السياق، تكرر دولة الإمارات دعمها لنداء الأمين العام لوقف إطلاق النار حول العالم.

ونؤكد هنا على أهمية التمسك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، التي لا تزال محور السياسية الخارجية لبلدي لا سيما في سعيه لإعادة الاستقرار لمنطقتنا. لقد حذرنا مراراً من الأطماع التوسعية للدول الإقليمية في المنطقة وناشدنا المجتمع الدولي تكراراً لوضع حد لهذه التدخلات في الشؤون الداخلية للدول ومحاسبة من يمولها.

لقد جاءت هذه التحذيرات من منطلق واقعنا وبحكم خبرتنا، فنقاط الاشتعال في اليمن وسورية وليبيا والعراق وغيرها مرتبطة بتدخلات فجة في الشأن العربي من قبل دول تحمل فتيل الفتنة أو ذات أوهام تاريخية لإعادة بسط السيطرة والاستعمار على المنطقة العربية والقرن الأفريقي، مما تسبب في حروبٍ دامية. ونذكّر

بموقفنا الثابت في رفض التدخلات الإقليمية في الشؤون العربية والاحترام الكامل لسيادتها والمتسق تماماً مع القانون الدولي والأعراف الدولية.

ورغم تسبب التدخلات غير القانونية في زعزعة أمن اليمن لسنوات، فإننا نؤمن بشدة أنه يمكن إعادة الاستقرار إلى اليمن خاصة أن المناخ الحالي قد يكون مناسباً للتوصل إلى وقف إطلاق نار شامل وحل سياسي دائم تحت رعاية الأمم المتحدة، ونؤكد أن قرار مواصلة العملية السياسية في اليمن هو قرار يمني. كما يشيد بلدي بالجهود الكبيرة التي تبذلها الشقيقة المملكة العربية السعودية ونكرر دعمنا لاتفاق الرياض ودعوتنا لتوحيد الصف اليمني للوصول إلى حل مستدام.

وفي سياق مشابه، يعرب بلدي عن قلقه البالغ تجاه التدخل العسكري لتركيا في ليبيا وهو جزء مُقلق من التدخلات الإقليمية في الشأن العربي والذي تسبب في تفاقم الأزمة الإنسانية وتقويض جهود التوصل إلى حل سلمي وزعزعة الاستقرار في المنطقة ككل. وعليه، يدعم بلدي النداءات المتكررة لوقف إطلاق النار الفوري في ليبيا وندعو جميع الأطراف إلى الالتزام بالعملية السياسية تحت رعاية الأمم المتحدة والبناء على مخرجات برلين. وسيواصل بلدي دعواته التي أطلقها منذ اندلاع الصراع في ليبيا للتوصل إلى حل سياسي سلمي للأزمة لتحقيق الأمن والاستقرار الدائمين.

وبالمثل، يطالب بلدي بوقف التدخلات الأجنبية في الشأن السوري، ونحذر من عواقبها الخطيرة على وحدة سورية وعلى الأمن العربي. ونؤكد أن العملية السياسية هي السبيل الوحيد لإنهاء الأزمة وللحفاظ على أمن الشعب السوري.

كما نُبدي قلقنا من تعرض مناطق الصراع إلى جائحة فيروس كورونا، وهي الأقل استعداداً لهذا الخطر.

السيد الرئيس،

إن الحفاظ على التقدم المحرز ضد داعش في سورية والعراق يتطلب مواصلة إعادة إعمار المناطق المحررة وتعزيز سيادة القانون فيها، مع مواصلة تحصين المجتمعات من التطرف والإرهاب. كما ينبغي دعم السودان ومساعدته اقتصادياً ومنع أية تدخلات في شؤونه الداخلية أو السماح للجماعات المتطرفة باستغلال الأوضاع لتهديد أمن السودان والمنطقة المحيطة.

وتبقى الدعوة لإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية بما يتوافق مع القرارات الدولية ذات الصلة ويتماشى مع الإجماع العربي والدولي مطلباً ثابتاً. وقد بذل بلدي جهوداً حثيثة عبر استخدام كافة الوسائل الدبلوماسية المتاحة للتأكيد على رفضنا التام لضم أراضي فلسطينية والتحذير من تداعياته على كافة الأطراف وأمن المنطقة.

وبالفعل، تمكن بلدي، عبر توقيعه معاهدة سلام تاريخية مع إسرائيل وبجهود أمريكية، من تجميد قرار الضم وفتح آفاق واسعة لتحقيق سلام شامل في المنطقة. ونأمل أن توفر المعاهدة فرصة للفلسطينيين والإسرائيليين لإعادة الانخراط في المفاوضات لتحقيق السلام، فموقفنا راسخ تجاه دعم الشعب الفلسطيني وتحقيق حل الدولتين.

وسنسعى إلى أن تفتح المعاهدة آفاقا فكرية جديدة في المنطقة وأن تخلق مساراً مزدهراً لأجيالها الذين يستحقون منطقة مستقرة وواقعاً أفضل من الحروب والفقر.

وسيواصل بلدي الدعوة إلى حل النزاعات بالطرق السلمية، حيث نكرر موقف دولة الإمارات الثابت وحقها الشرعي إزاء سيادتها على جزرها الثلاث: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التي احتلتها إيران في انتهاكٍ صارخ للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، على الرغم من أن كل الوثائق التاريخية تؤكد ملكية دولة الإمارات لها، وخضوعها للحكم العربي منذ القدم. وعليه، لن يتخلى بلدي عن مطالبة إيران بإعادة الحقوق إلى أصحابها. لقد دعا بلدي إيران إلى الحل السلمي للقضية من خلال المفاوضات المباشرة أو محكمة العدل الدولية، ومع ذلك، لم ترد إيران على هذه الدعوات.

ونتطلع أن تقوم إيران باحترام مبادئ حسن الجوار وأن تلتزم بقرارات مجلس الأمن عبر توقفها عن تطوير برامج الصواريخ الباليستية وتسليح الجماعات الإرهابية. وفي هذا السياق، تشعر بلادي بالقلق خاصة مع اقتراب انتهاء فترة سريان القيود المفروضة بموجب الاتفاق النووي، والذي لم يحقق التوقعات المرجوة، ونأمل أن يكون بمثابة تجربة يمكن الاستفادة منها في المستقبل عبر التوصل إلى اتفاق أكثر شمولية، يعالج مخاوف دول المنطقة ويجعل منها شريكاً أساسياً في صياغة شروط الاتفاق.

السيد الرئيس،

ينبغي مواصلة تنسيق العمل لتقديم مساعدات إنسانية واقتصادية للدول المتضررة من النزاعات أو ظواهر مثل التغير المناخي أو الجائحة. لقد كان بلدي في طليعة الدول التي استجابت لتداعياتها عبر إرسال المساعدات، ودعم المؤسسات الدولية، وإعانة المجتمعات حول العالم. إن هذه الأوقات الحرجة تتطلب من الدول وضع خلافاتها جانباً، وتعزيز التعاون بينها لتطوير وتوفير اللقاحات والعلاج لكافة الشعوب. ونحث على التخطيط منذ الآن لمرحلة التعافي، وإعادة تنشيط الاقتصاد العالمي وضمان الحفاظ على استمرارية سلاسل الإمداد دون عوائق، كونها عنصراً أساسياً في ضمان الأمن الغذائي العالمي.

السيد الرئيس،

لقد اتبع بلدي منهجية علمية فعالة لاحتواء جائحة فيروس كورونا المستجد، حيث التزمنا بتدابير وقائية صارمة لمنع تفشي الفيروس مع إجراء أكبر عدد ممكن من الفحوصات وتقاسم النتائج مع شركائنا. وساهم وجود بنية تحتية رقمية متطورة لبلدي في استمرار العمل والدراسة عن بعد بما يحفظ سلامة شعبنا. ومع توفير حزمة مساعدات اقتصادية محلياً، عززنا قدرات نظامنا الصحي ودعمنا البحوث الدولية المتعلقة بالجائحة والاستعداد لإمكانية انتشار جائحة أخرى.

إن الاستعداد المبكر للمستقبل ليس بجديد على بلدي، الذي يتبع هذا النهج منذ تأسيسه ويتطلع اليوم إلى ذكرى الاتحاد الخمسين بثقة وتفاؤل، حيث توجت جهوده بخلق اقتصاد مستدام وتحقيق إنجازات هامة منها إطلاق مسبار هذا العام إلى المريخ. وسيواصل بلدي التشجيع على الابتكار واستخدام التكنولوجيا وسد الفجوات المعرفية بين الشعوب، والدعوة لتمكين الشباب والنساء وإعطائهم فرص متكافئة. وينبغي لنا المضِيّ في بناء مجتمعات سلمية وآمنة عبر ترسيخ التعايش والحوار بين الأديان والثقافات.

لقد التزم بلدي، منذ تأسيسه، بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، وفي سعيه لمواجهة التحديات الخطيرة في منطقتنا، جعلنا العمل متعدد الأطراف سبيلاً لخفض التصعيد ولحل الأزمات والتوصل لحلول سياسية دائمة وشاملة. وفي هذا السياق، يسرنا الإعلان عن ترشح دولة الإمارات لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة 2022-2023، حيث سيواصل بلدي، بنفس الخطى والمبادئ التي تأسس عليها، جهوده في صون السلمِ والأمن الدوليين بالتعاون مع أعضاء المجلس.

إننا ندرك حجم المسؤولية المترتبة على عضويتنا ومقدار التحديات التي تواجه المجلس، ولكننا نؤكد أن بلدي سيعمل بعزم وإصرار، لمعالجة القضايا الهامة للدول، مسترشدين بذلك بفهمنا للأزمات وبخبرتنا في المنطقة العربية وعلاقاتنا الوثيقة مع الدول. وسيواصل بلدي الدعوة لإشراك المنظمات الإقليمية في بلورة حلول دائمة للأزمات. ونعتمد على دعمكم لنتمكن من تحقيق هذه الغايات.

ونتطلع إلى مواصلة العمل مع كافة الشركاء لتحقيق رؤيتنا المشتركة بخلق عالم يتمتع بالسلام والازدهار وقادر على مواجهة التحديات.

وشكراً.

ألمانيا الاتحادية (انظر A/75/PV.14، المرفق الرابع)

بيان السيد هايكو ماس، الوزير الاتحادي للشؤون الخارجية في جمهورية ألمانيا الاتحادية

أُدلي بهذا الخطاب يوم الثلاثاء، 29 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الرابعة عشر للجمعية العامة

السيد الرئيس،

أصحابَ الفخامة والمعالي والسعادة،

السيداتُ والسادة،

”أصبح الناجون محصنين، بينما مات الآخرون“.

وهذا هو الوصف البليغ من قبل مؤرخ طبي ألماني، لنهاية الإنفلونزا الإسبانية قبل مائة عام.

في الواقع الوصف بليغٌ لدرجة أننا نرتعد عندما ننظر في الجائحة التي تسيطر على عالمنا اليوم.

فقد أصيب بالفعل 30 مليون شخص بفيروس كورونا.

ومات ما يقرب من مليون شخص.

كما أن آثاره طويلة المدى – الجوع والفقر والنزوح والنزاعات – لم تحُلّ بنا إلا الآن.

ومع ذلك فإن عام 2020 ليس عام 1920.

والتاريخ لا يعيد نفسه – على الأقل، إذا لم نسمح له بذلك.

لدينا خيار، أيها السيدات والسادة، وهناك القليل من الأمثلة التي تبيّن ذلك بشكل أوضح من التجارب التي مررنا بها خلال جائحة كوفيد-19.

فمن ناحية، تبيّن هذه التجارب أن الافتقار إلى الشفافية، إلى جانب التضليل ونظريات المؤامرة، يمكن أن يتسبب بالقتل.

ومن ناحية أخرى، تشير إلى مسارٍ للخروج من الأزمة.

وهو طريق العقل الذي يقوم على الخبرة العلمية.

وطريق التعاون القائم على قواعد مشتركة.

وهي قواعد علينا جميعاً الالتزام بها. ولهذا السبب أخاطبكم اليوم من الحجر الصحي في منزلي، بعد أن خالطت قبل بضعة أيام شخصاً ثبتت إصابته بالفيروس.

وآمل أن تنجح التكنولوجيا وأن تتمكنوا من فهم ما أقوله على الرغم من ذلك.

السيداتُ والسادة،

مادام الفيروس موجوداً، فيمكنه أن يؤثر على كل واحد منا بلا استثناء.

ولهذا السبب لن نتمكن من التغلب على هذه الجائحة على المدى الطويل إلا عندما نسيطر عليها في جميع أنحاء العالم.

ولا بد من أن نضع المتضررين منها في صميم جميع جهودنا. ويجب ألا يكون البحث عن اللقاحات والأدوية مسألة تنافسية أو مسابقة للحصول على جائزة.

ولهذا السبب خصصت ألمانيا أكثر من ثلاثة بلايين يورو هذا العام لإدارة الأزمة على الصعيد العالمي مع التركيز بشكل خاص على الأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي.

وبوصفنا أكبر مصدر للمنتجات الصيدلانية، فقد أعربنا عن التزامنا الواضح بتوزيع الأدوية واللقاحات المحتملة ضد كوفيد-19 بطريقة عادلة – باعتبارها منفعة عامة عالمية.

السيداتُ والسادة،

تبيّن هذه الأزمة أيضا أن التعاون الدولي ليس إيديولوجية ولا غاية في حد ذاته.

بل على العكس من ذلك، فهو يحقق نتائج تتجاوز بكثير الجائحة الفعلية.

كما هو الحال في أوكرانيا، حيث ساعدت المفاوضات بين روسيا وأوكرانيا وفرنسا وألمانيا على تحقيق أطول وقف لإطلاق النار منذ بداية النزاع.

ولم يعد مئات الآلاف من الأشخاص في شرق البلد يعيشون في الوقت الحالي تحت شبح الحرب الدائم. وهذا مصدر للأمل في التوصل إلى حل حقيقي دائم للنزاع.

وسنتخذ هذا الأمل أساسا للمشاركة المكثفة في صيغة نورماندي في الأشهر المقبلة، بما في ذلك على المستوى السياسي الرفيع المستوى.

وفي ليبيا أيضا، فإننا نركز على التعاون مع الأمم المتحدة من أجل التنفيذ الحَرفي لقرارات مؤتمر برلين الذي عقد في كانون الثاني/يناير.

إن التقارب الذي حدث في الأسابيع الأخيرة بين الحكومة في طرابلس والقوات في شرق البلاد، يمثل خطوةً كبيرةً إلى الأمام. ومع ذلك، يجب أن تشارك أيضاً القوى خارج البلد في هذه الخطوة بعد طول انتظار من أجل التوصل إلى حل. ويجب عليها أن تكف عن إرسال الأسلحة والمرتزقة، مما يزيد من تفاقم النزاع.

وهذا ما سنسعى إلى تحقيقه أنا وأنطونيو غوتيريش عند الاجتماع مع مؤيدي عملية برلين مرة أخرى في أوائل تشرين الأول/أكتوبر من أجل حملهم على الوفاء بالتزاماتهم.

إن التطورات الأخيرة في العلاقات بين إسرائيل والدول العربية في الخليج هي أيضا مدعاة للأمل – وهذا أيضا من نتائج التعاون الشجاع.

لقد أجريت حوارات وثيقة مع نظرائي من الأردن ومصر وفرنسا في الأسابيع الأخيرة، واتفقنا على ضرورة أن تغتنم الأطراف هذه الدينامية الجديدة لإجراء مفاوضات جديدة وموثوقة بشأن حل الدولتين، وهو وحده الذي يعد بتحقيق السلام الدائم. ولهذا السبب، يجب على كلا الجانبين تقديم تنازلات والامتناع عن

العنف، ولكن أيضا عن اتخاذ خطوات أحادية الجانب مثل الضم وبناء المستوطنات. وحيثما يكون بوسعنا، نحن الأوروبيين، دعم هذا الأمر – سياسيا أو اقتصاديا – فإننا سنفعل ذلك.

السيداتُ والسادة،

على الرغم من كل التقدم المحرز في الأسابيع الأخيرة، ما زلنا بعيدين جدا عن موقف عالمي جديد. إن دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، التي اعتمدها مجلس الأمن برئاسة ألمانيا في تموز/يوليه، لا تلقى آذانا صاغية في أماكن عديدة.

وهذه ليست مشكلة فحسب فيما يتعلق بمصداقية مجلس الأمن.

إنها، أولا وقبل كل شيء، كارثة لملايين الناس في مناطق الحرب والأزمات، وهم عاجزون تماما عن حماية أنفسهم في مواجهة هذه الجائحة.

ولا يزال يتعين علينا بذل جهود أكبر في مكافحة العنف والإرهاب في منطقة الساحل، وقبل كل شيء، توثيق الحوار بين بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي.

وهذا ما يسعى إلى تحقيقه تحالف الساحل، والشراكة من أجل الأمن والاستقرار في منطقة الساحل، والائتلاف الدولي من أجل منطقة الساحل.

وندعم الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمساعدة مالي على العودة إلى النظام الدستوري بأسرع ما يمكن – حيث إن تحقيق السلام والاستقرار والتنمية هو ما ينشده الناس هناك.

وعلاوة على ذلك، أيها السيدات والسادة، هناك حاجة أيضا إلى جهد دولي جديد من أجل إحلال السلام في سورية بعد طول انتظار.

إن وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني وإطلاق عملية دستورية شاملة وحقيقية، على النحو المتوخى في القرار 2254 (2015)، شرطان أساسيان قبل أن نتمكن من الحديث عن إعادة إعمار البلد.

وحتى ذلك الحين، فإننا نقف بحزم إلى جانب الشعب السوري – بالمساعدة الإنسانية، التي يجب أن يستمر تقديمها عبر الحدود.

هناك أمر آخر ضروري للسلام الدائم، وهو العدالة.

ولهذا السبب، سنواصل ضمان محاسبة المسؤولين عن أسوأ الجرائم ضد الإنسانية – جرائم القتل والتعذيب والاغتصاب – أمام المحاكم الألمانية، ولهذا السبب أيضا، سندعم آليات الأمم المتحدة للتحقيق في هذه الجرائم بكل ما أوتينا من قوة.

ولكنَّ هذا الأمر بأي حال من الأحوال لا يتعلق بسورية فحسب. إن الذين لا يميزون بوضوح بين الجناة والضحايا والذين يطمسون الخط الفاصل بين الصواب والخطأ، يهزون أسس نظامنا القائم على القواعد ذاتها. ومثل هؤلاء الناس يعرضون جوهر تعايشنا السلمي للخطر.

وهذا ينطبق على من يقفون في طريق عمل مؤسسات مثل المحكمة الجنائية الدولية.

وينطبق ذلك على من يعرقلون مجلس الأمن باستخدام حق النقض المرة تلو الأخرى ومَن يحولون دون الإصلاح الذي تمس الحاجة إليه باستخدام تكتيكات تأخير جديدة باستمرار.

وهذا ينطبق بصفة خاصة على من يخالفون القانون الدولي، على الرغم من أنهم، بوصفهم أعضاء دائمين في مجلس الأمن، يتحملون مسؤولية خاصة عن التمسك به.

وهذه ليســـت المرة الأولى التي نواجه فيها انتهاكا لمبدأ وجودي للتعاون الدولي، ألا وهو، حظر الأسلحة الكيميائية.

وانتهاك هذا الأمر – كما استطعنا أن نثبت مع شركائنا في قضية تسميم أليكسي نافالني – يمثل مشكلة للمجتمع الدولي بأسره.

وأدعو روســيا إلى بذل المزيد للتحقيق في هذه القضــية. ويجب أن تكون لقضــية كهذه عواقب. ولذلك، يحتفظ الاتحاد الأوروبي بالحق في فرض عقوبات.

ونحن ممتنون لشركائنا في جميع أنحاء العالم على تأييدهم الصريح.

ونحن بحاجة إلى هذا التصــميم نفســه، وهذه الإرادة نفســها للتعاون أيضــا فيما يتعلق بالمســائل الوجودية الأخرى التي تواجه البشرية.

وفي هذا المقام، ومرة أخرى، لدينا خيار.

إن بوســعنا أن نســتمر في مراقبة غاباتنا تحترق ومع ذلك نســتمر في إنكار وجود تغير مناخي سببه الإنسان.

أو يمكننا أن نستمع إلى صوت العلماء ونتعامل مع تغير المناخ على حقيقته، أي كونه أكبر تهديد للأمن والازدهار والتنمية على كوكبنا.

ولهذا الســبب أيضــا، فقد كرســنا مســألة المناخ والأمن بقوة في جدول أعمال مجلس الأمن في الأشهر الأخيرة.

ونحن ســعداء لأن النرويج وأيرلندا وكينيا والمكســيك وغيرها من الدول ســتواصــل العمل على هذا الأمر عندما تصبح أعضاء في مجلس الأمن في العام المقبل.

السيداتُ والسادة،

يمكننا أن نواصــل انتهاك معاهدات تحديد الأســلحة – وبالتالي تدمير الثقة التي تراكمت على مدى عقود عديدة.

أو يمكننا أن نضع نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين من جديد على جدول الأعمال الدولي –كما فعلنا في الأشهر الأخيرة، وخصوصا، من أجل المؤتمر الاستعراضي المقبل لمعاهدة عدم الانتشار.

ويجب أيضا النظر إلى جهود أوروبا لتعزيز الاتفاق النووي مع إيران في هذا السياق.

نعم، نحن نتشــاطر المخاوف بشــأن إنهاء حظر الأســلحة ما دامت إيران تهدد إســرائيل وتزعزع استقرار المنطقة بأسرها من لبنان إلى سورية إلى اليمن.

ومع ذلك، فإن تَقوِيض خطة العمل الشــاملة المشــتركة لا يقربنا بأي حال من الأحوال من حظر الأســلحة. بل على العكس من ذلك، وفي أحســن الأحوال، فإن زوال خطة العمل الشــاملة المشــتركة يجعل إيران أقرب إلى الحصول على القنبلة الذرية.

ولهذا السبب، نواصل، بوصفنا أطرافا في خطة العمل المشتركة، التمسك بانطباقها الكامل وندعو إيران إلى الامتثال الكامل للاتفاق.

السيداتُ والسادة،

يمكننا مشـــاهدة حقوق الإنســـان وهي تُفرَّغ من محتواها وتداس تحت الأقدام، على الرغم من أننا جميعاً التزمنا بدعمها.

أو يمكننا الوقوف إلى جانب مَن يتعرضـــون للقمع والإســـاءة والاضـــطهاد – مثل المتظاهرين السلميين في بيلاروس.

وقد طالبنا لوكاشـــينكو مرارا وتكرارا بدعم الحوار الوطني، بوســـاطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. غير أنه رفض جميع العروض ويواصل السير على طريق العنف والقمع.

ويجب أن يكون لهذا الأمر أيضا عواقب، إذا كنا جادين بشأن قيمنا واتفاقاتنا الدولية. ونعكف على مناقشة هذا الأمر في الاتحاد الأوروبي.

السيداتُ والسادة،

هناك حاجة إلى اتخاذ قرارات شجاعة، وخاصة في أوقات الأزمات.

قبل 75 عاماً – وفي أعقاب الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية التي أطلقت شـرارتها ألمانيا – قرر المجتمع الدولي:

معارضة الحرب وتعزيز التعاون الدولي.

ومعارضة قانون الأقوياء وتعزيز قوة القانون.

وهكذا، ولدت الأمم المتحدة. وقبل 30 عاما – بعد سقوط جدار برلين والستار الحديدي – كان هذا القرار يستند إلى ميثاق باريس. لقد أعلن الميثاق أن "عهد المواجهة وتقسيم أوروبا" قد ولّى وأن "عهدا جديدا من الديمقراطية والسلام والوحدة" بدأ.

واليوم، وفي خضم الجائحة، فإن جيلنا هو من يواجه الخيار.

فإما نواجهها وحدنا، دون أخذ الآخرين في الاعتبار، وندع هذا الإرث المتعدد الأطراف يذهب أدراج الرياح.

أو نجدد هذا الإرث ونبيّن أن التصـدي الصـحيح لأزمات عصـرنا هو "المزيد من التضـامن" – "المزيد من التعاون" و "المزيد من العدالة".

وألمانيا مستعدة للقيام بذلك تماما.

معكم – كأمم متحدة حقا.

شكرا جزيلا لكم – حافظوا على صحتكم!

بليز (انظر A/75/PV.14، المرفق الخامس)

بيان السيد ويلفريد بيتر إلينغتون، وزير الخارجية والتجارة الخارجية والهجرة في بليز

أُدلي بهذا الخطاب يوم الثلاثاء، 29 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الرابعة عشر للجمعية العامة

سعادة الرئيس،

أبدأ كلمتي بالإشادة بالرجال والنساء في جميع أنحاء العالم الذين ما برحوا يرابطون بإيثار على خط الدفاع ضـــد كوفيد-19 من أجل رعاية أحبائنا وحمايتهم، مخاطرين بحياتهم. كما أترحم على العديد ممن ماتوا حتى الآن والذين هم بين الحياة والموت بينما نتكلم، للأسف ضحايا هذا الفيروس الخبيث.

ونحن في بليز نعمل جاهدين لاحتواء انتشـاره. في الواقع، أغلقنا الحدود، وفرضـنا حظر التجول، وفرضنا استخدام الأقنعة والتباعد الاجتماعي، ووضعنا الأشخاص المصابين في الحجر الصحي، وتعقبنا الأشخاص الذين كانوا على اتصال بأشخاص معروفين بأنهم يحملون الفيروس وقمنا بفحصهم.

وعلى الرغم من أننا تفادينا كارثة صحية حتى الآن، فإننا نعاني من أسوأ صدمة اقتصادية في تاريخ بلدنا.

فبليز تعتمد على السياحة، وهي بلد موجه نحو التصدير. ولذلك، فإن اقتصادنا يتعثر دائما عندما يتم إغلاق صناعة السفر والسياحة ويتراجع سوق المنتجات الزراعية. وحتى الآن، خسر 73 في المائة من العاملين في قطاعنا السياحي وظائفهم، وهو أكثر القطاعات كثافة عمالية في اقتصادنا. وفي الوقت نفسه، يبدو أن بلدي يعاني الآن من أزمة صحية وأزمة اقتصادية. ومن أجل معالجة الأزمة الصحية، أنشأت الحكومة لجنة وطنية للرقابة مؤلفة من ممثلي الحزبين، تتحمل مسؤولية إشرافية واسعة النطاق عن المبادرات التي أطلقتها بليز للتصـــدي لكوفيد-19 والتعافي من آثاره، بما في ذلك المبادرات الرامية إلى التخفيف من أثر جائحة كوفيد-19 على المجتمع والاقتصاد.

وترأس هذه اللجنة رئيس الوزراء وزعيم المعارضة. وهي تضم ممثلين عن الكنائس والقطاع الخاص والمجتمع المدني والنقابات العمالية. وأنشأت الحكومة أيضا فرقة عمل لمواجهة جائحة كوفيد-19، برئاسة الرئيس التنفيذي في وزارة التنمية البشرية والتحول الاجتماعي. وتضم فرقة العمل الوكالات العاملة في الخط الأمامي والشـركاء الآخرين في المجال المجتمعي. وتتولى فرقة العمل هذه التسـيير اليومي للاتصـالات والاستجابة في مجال الصحة العامة. وللأسف، استقال زعيم المعارضة من اللجنة الوطنية للرقابة في يونيو/حزيران 2020.

واتخذت حكومة بلدي خطوات فورية لدعم المرافق الصـحية، ووضـعت في الوقت نفسه، تدابير لتخفيف الضربة الاقتصادية التي تعرض لها مواطنو بليز، بما في ذلك من خلال تطبيق برنامج للمساعدة الغذائية بقيمة 10 ملايين دولار أمريكي وبرنامج لتخفيف البطالة بقيمة 24,5 مليون دولار.

وفيما يتعلق بالتحفيز الاقتصادي، أطلقت الحكومة برامج لتنشيط أشد قطاعات الاقتصاد تضرراً بما في ذلك توسيع نطاق الائتمان بقيمة 7,25 ملايين دولار أمريكي للمشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر؛ وتقديم إعانات الأجور لتشجيع الاحتفاظ بالموظفين، وتوفير خط ائتمان خاص للجهات المعنية في مجال السياحة بقيمة 5 ملايين دولار أمريكي. كما أطلقنا استراتيجية للانتعاش الاقتصادي تستند إلى خمس

ركائز وهي: دعم إنعاش الأعمال، وخلق مناخ من أجل نمو الأعمال التجارية، وتحسين الكفاءة الحكومية، وتعزيز القطاعات الإنتاجية والزراعة، وتنمية اقتصادنا الناشئ.

ولكن كل تلك الجهود والمبادرات تبدو ضئيلة مقارنة بحجم تأثير الجائحة. فمن المتوقع أن ينكمش النمو الاقتصادي بنحو 20 إلى 25 في المائة، وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف المتوسط العالمي. وما زلنا غير متأكدين من أننا شهدنا أسوأ ما في هذه الجائحة.

وتجدر الإشارة إلى أن بليز كانت قبل جائحة كوفيد-19 تواجه التدهور الاقتصادي الناجم عن الآثار المناخية المستمرة مثل الجفاف الطويل الأمد وتأثيره على إنتاج القطاع الأولي، إلى جانب التحديات المستمرة الناجمة عن غمر طحالب سرغاسوم لحيزنا البحري. بعد ذلك وفي 4 أيلول/سبتمبر، ضربنا الإعصار "نانا" مُلحقا ضربة أخرى بقطاعنا الزراعي المنكوب.

وفي الحقيقة، إننا نتخبط حاليا في أزمتين خطيرتين، وليس لدينا ما يعزز موقفنا أكثر من مواردنا الطبيعية المحدودة وتصميمنا على البقاء على قيد الحياة.

ومن المؤسف أن الاستجابة الدولية لجائحة كوفيد-19، التي لا تختلف عن الاستجابة لكارثة المناخ، ما زالت تتسم بالفتور حيث يتعين على أشد البلدان والشعوب ضعفا أن تتحمل وطأة ويلات النكبات العالمية.

فاللوم يحل محل التنسيق والتعاون؛ والكلمات الجوفاء تحل محل تقديم الدعم للفئات الضعيفة. لقد كشفت هاتان الأزمتان عن العجز في الكفاءة المنهجية للمؤسسات المالية والاقتصادية العالمية، وعدم المساواة في قواعدها وإجراءات صنع القرار فيها. فبينما تركز الدول الغنية والقوية على الحفاظ على ميزتها التنافسية، فإنها على ما يبدو غافلة عن حالات الفشل المستهترة لتلك المؤسسات ومعاناة الأشخاص الذين صُممت تلك المؤسسات بدعوى تلبية احتياجاتهم.

وتتجلى عواقب النكبات العالمية بشكل خاص في الدول الجزرية الصغيرة النامية في جميع أنحاء العالم.

وعلى الرغم من أننا الأقل مسؤولية عن هذه النكبات، فإننا الأكثر تضرراً من عواقبها. إننا مضطرون لسداد الديون المُنهِكة التي يجب أن نتحملها بسبب فكرة قديمة مفادها أن التنمية تقاس بدخل الفرد دون أي اعتبار لضعفنا المتوطن. وندفع الثمن في شكل عقود ضائعة من التنمية وإمكانات تحقيق النمو، بينما ترتفع درجات الحرارة وكذلك منسوب البحار من حولنا. الآن، وفي مواجهة هذه الجائحة، فإن الخيارات الرئيسية للسياسات العالمية التي يجري عرضها علينا تعني أن تجعلنا ندفع مقابل تعافينا. وهذا، سيدي الرئيس، أخطر أشكال الظلم الاجتماعي الذي ليس بوسع الأمم المتحدة تحمّل إدامته.

وببساطة، لا أحد منا لديه متسع من الوقت لتكرار حماقات الماضي على أمل زائف في أنها ستؤدي إلى نتائج مختلفة. إن حرائق الغابات على الساحل الغربي للولايات المتحدة، وموسم الأعاصير الشديد في المحيط الأطلسي، والجفاف في أمريكا الوسطى، والفيضانات في أفريقيا، وهذه الجائحة العالمية، ما هي إلا تذكير صارخ بأننا نقترب بسرعة من حدود استدامة الكوكب لبقاء الإنسان. والعلم يعطينا عقداً من الزمن، هذا إن كان بذلك القدر، لتصحيح المسار. ولا يمكن أن تكون المخاطر أكبر من ذلك فهي تشمل كل

ما عملت من أجله الأمم المتحدة خلال سنواتها الخمس السبعين، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030، واتفاق باريس. إن تعددية الأطراف في خط المواجهة.

وبالنسبة لنا في بليز، فإن الخطوات التالية للأمم المتحدة واضحة.

لقد أكدت الجائحة على ترابطنا وعلى ضعفنا الجماعي. ومن الضروري أن يتكاتف المجتمع الدولي ويحتشد وراء الرؤية المكرسة في الميثاق للنهوض بكرامة جميع البشر في ظل جو من الحرية أفسح.

وكشفت الجائحة أيضا عن الازدواجية الراسخة بين الموسرين والمُعْدَمين. ولذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يرفع مستوى حماية أكثر الفئات ضعفاً باعتبارها أولويته القصوى.

لقد بينت لنا الجائحة المخاطر التي قد نتعرض لها جميعا إذا واصلنا العمل كالمعتاد. ولذلك، يجب علينا كدول أن نرتقي في انسجام إلى مستوى التحدي المتمثل في إعادة ضبط المسار العالمي لكوكب الأرض والناس، بما يتماشى مع ما اتفقنا بالفعل على القيام به في إطار جدول أعمالنا المتعدد الأطراف: القضاء على الفقر، وتأمين مستقبلنا المناخي، وكفالة حقوق الإنسان والعدالة للجميع.

وأود بالنيابة عن بليز والدول الجزرية الصغيرة النامية التي نمثلها، أن أطرح على الأمم المتحدة خطة عمل مؤلفة من نقاط خمس.

أولا، لنحقق الانتعاش بشكل صحيح.

إن مأساة كوفيد-19 هي من أعراض مأساة المشاعات. إننا ندفع حدود كوكبنا بما يتجاوز ما هو مستدام للبشرية، ونهدد صحتنا بقدر ما نهدد صحة الأرض. وهذا يحدث في البر وفي المحيط. ويمثل تعافينا من كوفيد-19 فرصةً لتسريع تعافينا من الاستخدام غير المستدام لموارد الكوكب وبناء قدرتنا على مجابهة الصدمات في المستقبل.

وقد أيَّد الأمين العام للأمم المتحدة ستة إجراءات ذات صلة بالمناخ لتشكيل ملامح التعافي والعمل المقبل.

وتتعلق هذه المبادئ في جوهرها بالناس. فهي تتعلق بتعزيز الأمن الوظيفي، والبيئات الصحية. وهي تتعلق بالحفاظ على النمو والانتقال إلى اقتصاد عالمي مراعٍ للبيئة وقادر على التكيف مع تغير المناخ.

وستقودنا هذه المبادئ إذا ما تم تفعيلها، إلى ما هو أبعد بكثير من التعافي، وستضعنا على مسار سيطلق عملية إنقاذ المناخ وحماية مستقبل أطفالنا.

ويتوقف هذا المستقبل على إبقاء مقدار الاحترار العالمي عند مستوى أقل بكثير من 1,5 درجة مئوية.

ولذلك، يجب علينا، كتحدٍ ثانٍ، أن نواصل الضغط على البلدان المسؤولة بشكل رئيسي عن الانبعاثات لزيادة طموحها المناخي وتسريع الإجراءات المتعلقة بالمناخ بهدف الوصول إلى معدل احترار يقل عن 1,5 درجة مئوية.

إن عام 2020 هو الموعد النهائي لتقديم خطط مناخية جديدة مع أهداف معززة للعمل المناخي واستراتيجية للوصول إلى مستوى الانبعاثات الصفرية الصافية بحلول عام 2050. ولكننا لم نر بعد مستوى الطموح اللازم لثني منحنى الانبعاثات وسد فجوة التخفيف للوصول إلى مقدار احترار يبلغ 1,5 درجة مئوية.

وتثني بليز على الصين لإعلانها اتباع مسار الحياد الكربوني بحلول عام 2060، وتتطلع إلى خططها المناخية المقبلة. ويتحتم على الذين يتحملون المسؤولية التاريخية، أن يحوّلوا الأقوال إلى أفعال الآن. وتحثّ بليز المملكة المتحدة، باعتبارها الرئيس المقبل للمؤتمر السادس والعشرين المعني بتغير المناخ، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية على طرح أفضل خططها قبل نهاية العام.

وكما ذكرت بليز في منتدى طموح بلاسينسيا، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية عازمة على تقديم خططها المناخية الطموحة، وقد كنا بالفعل روادا. وستتقدم بليز أيضا بخطتها المناخية. وستتضمن مساهمتنا المحددة وطنيا التزامنا بتعزيز الحلول القائمة على الطبيعة وسط الوعي العالمي المتزايد بإمكانات النظم الإيكولوجية للمساهمة في زيادة الطموح المناخي وتعزيز التنمية المستدامة.

وتعتمد الحلول القائمة على الطبيعة على جدوى النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي الذي تدعمه. ولهذا السبب، يجب على الأمم المتحدة، كتحد ثالث، أن تعالج الضرورة الملحة لحماية التنوع البيولوجي.

إن فقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظم الإيكولوجية مثل تغير المناخ يحدثان بمعدلات غير مسبوقة. وقد أدى هذا التسارع إلى التعجيل بإلحاق ضرر لا يمكن تداركه بالنظم الأرضية، وسوف يستمر في ذلك. وإذا فشلنا في وقف هذا الاتجاه وعكس مساره، فإن الضرر الذي سيلحق بالقدرة على الصمود والاستقرار في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الصعيد العالمي، سيكون كبيراً وسيجعل تحقيق أهداف التنمية المستدامة أمراً مستحيلاً.

واعترافا بهذه الأزمة، انضمت بليز إلى تعهد القيادات من أجل الطبيعة الذي يحدد الإجراءات العاجلة التي يتعين اتخاذها خلال العقد القادم لـ "وضع الطبيعة والتنوع البيولوجي على طريق التعافي بحلول عام 2030".

وكجزء من ذلك التعهد، نحن ملتزمون بوضع الصيغة النهائية، على سبيل الأولوية، لمعاهدة أعالي البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام. ولئن كانت أعالي البحار تغطي ما يقرب من ثلثي (64 في المائة) المحيطات في العالم، فإن حوالي واحد في المائة فقط من تلك المياه تتمتع بالحماية اليوم. وهذه المساحة الشاسعة من الكوكب تتطلب الحماية للحفاظ على التنوع البيولوجي والإبقاء على محيطات سليمة.

وأدعو الجميع إلى الانضمام إلى تعهد القيادات، وتأييد إجراءاته كجزء من التزامنا العالمي بعقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التنمية المستدامة.

وكما يتضح من الإجراءات السابقة، فإن هدفنا سواء كان في التعافي على نحو أفضل، أو رفع مستوى الطموحات في مجال المناخ، أو عكس مسار فقدان التنوع البيولوجي، هو حماية خطة التنمية المستدامة.

لقد غيّر كوفيد-19 نص عقد العمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة. لقد كانت هذه الجائحة كارثية، كأنها إعصار. وتلاشت سنوات من المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس. والأسوأ من ذلك، بالنسبة لبلدان مثل بلدي، أننا نشعر بالقلق من أن استجابات السياسات العالمية، وندرة الإجراءات بشأن التحديات المستمرة من المناخ إلى التنوع البيولوجي، سترسخ الفقر. إننا نواجه، بعبارات لا لبس فيها، حالة طوارئ إنمائية.

وكما يجب أن نتأكد من مواكبة حوافزنا لأهدافنا المناخية، يجب أن نفعل الشيء نفسه بالنسبة لأهدافنا الإنمائية. ولا يمكن الاستهانة بالطابع المتكامل لأفعالنا. ولهذا السبب، دعت بليز، بصفتها رئيسة تحالف الدول الجزرية الصغيرة، إلى استخدام خطة التنمية المستدامة لعام 2030 جنبا إلى جنب مع مسار ساموا وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا كي نشق طريقنا للتغلب على التحديات التي نواجهها. فلسنا بحاجة إلى إعادة اختراع العجلة. إن ما نحتاج إليه هو التنفيذ، ومعه تجديد الالتزام بإحياء أهدافنا الإنمائية الجماعية. ولكن لأن الجائحة قد أبعدت بعض بلداننا عن مسار أهداف التنمية المستدامة، فإننا نحتاج أيضاً إلى مد يد العون لمَن تدمرت بنية بلدانهم الأساسية تماماً.

والتحدي الرابع الذي أدعو الأمم المتحدة إلى مجابهته هو إضفاء المصداقية على مبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب".

وتجري الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل بليز عملية تعافٍ قائمة على الديون لإنقاذ أي فرصة لتحقيق تنميتنا المستدامة لأننا غير مؤهلين للحصول على تمويل ميسَّر. ويرقى الحرمان من الحصول على هذا التمويل إلى كونه انتهاكاً للالتزام الدولي بدعم الحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

إذ لم يعد يمكن لدخل الفرد أن يحدد ما إذا كان بإمكان الدول الجزرية الصغيرة النامية الحصول على التمويل. لقد آن الأوان كي نستبدل أخيراً المعايير الضارة القائمة على الدخل بمعايير قوية تستند إلى نقاط الضعف التي تراعي مستويات الفقر والمديونية والتعرض للكوارث الطبيعية والصدمات الخارجية. وقد طلب تحالف الدول الجزرية الصغيرة إلى الأمين العام أن يقدم أخيرا مؤشرا متعدد الأبعاد للضعف، والذي تأخر موعد تقديمه نحو خمسة وعشرين عاما.

وكما ذكرنا في المنتدى المعني بتمويل التنمية في عصر مرض كوفيد-19 وما بعده، فقد ثبت أن أدوات التنمية التقليدية غير فعالة، ويواصل كوفيد-19 إثبات هذه النقطة. ويتعين وضع أدوات إنمائية جديدة أو تكييف الأدوات القائمة. وهناك حاجة ماسة إلى اتخاذ تدابير شمولية ومصممة خصيصا للدول الجزرية الصغيرة النامية مع التركيز على تخفيف عبء الديون وإلغائها وإعادة هيكلتها.

ولذلك، فإن بلدي، بصفته رئيساً لتحالف الدول الجزرية الصغيرة، يدعو إلى إبرام اتفاق للدول الجزرية الصغيرة النامية، من أجل الحصول على التمويل مع خيارات محددة في مجال السياسات العامة تتناول ما يلي:

السيولة والملاءة المالية وتمكين التعافي المراعي للبيئة والقادر على الصمود للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وإمكانية ناجعة للحصول على التمويل، فضلا عن زيادة التعبئة وتوسيع نطاق تقديم القروض الميسَّرة والتمويل القائم على المنح؛ ومصادر مبتكرة للتمويل وتيسير مشاركة القطاع الخاص للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وزيادة فرص الحصول على التمويل المتعلق بالمناخ لتلبية الاحتياجات الوشيكة للدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل التكيف ومعالجة الخسائر والأضرار الناجمة عن تداعيات تغير المناخ التي لا يمكن تداركها.

وهذا الاتفاق مخصص لجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية، بغض النظر عن موقعنا على سلسلة التنمية التي عفا عليها الزمن. ويجب إزالة أي حاجز يؤدي إلى الاستبعاد. وفي هذا الصدد، تؤيد بليز مرة أخرى دعوة الغالبية الساحقة وتطالب بكل احترام بالرفض التام للتدابير القسرية الانفرادية المفروضة على الجزيرة الشقيقة، كوبا. وعلى الرغم من المصاعب التي تواجهها كوبا، فقد تجلى التزامها الإنساني التاريخي

وتحليها بروح الخدمة والتضـامن مرة أخرى في نشـرها للعاملين الطبيين التابعين للواء هنري ريف في العديد من البلدان، بما فيها بليز، لمساعدتنا في جهودنا لمكافحة جائحة كوفيد-19.

ونحن على اقتناع بأننا متساوون في السيادة، وبوجوب أن تستفيد جميع الشعوب دون تمييز ودون استثناء، من وعود الميثاق، ومن الحقوق الواردة فيه بما في ذلك الحق في تقرير المصير.

وينطبق هذا الحق في تقرير المصـير أيضـاً على شـعب جمهورية الصـين (تايوان) واسـتبعاده المستمر من قبل الأمم المتحدة ومؤسساتها يتعارض مع أهداف المنظمة. وتدعو بليز إلى مشاركة تايوان في منظومة الأمم المتحدة مشـاركة تامة. ومن الواضـح أن لديهم القدرة على القيام بذلك كما يتضـح من نهجهم الناجح والفعال إزاء كوفيد-19، ومدى تواصلهم مع البلدان الحليفة والبلدان الأخرى.

كما تود بليز أن تؤكد من جديد تضامنها مع الشعب الفلسطيني، الذي لا يزال يعاني من الاحتلال غير المشـروع؛ ونؤيد بشـكل كامل تطلعاته من أجل إقامة دولة مسـتقلة داخل حدود عام 1967 مع جميع الحقوق المترتبة. ونحثّ إسرائيل على مواصلة العمل من أجل تحقيق حلم حل الدولتين.

وهذا يقودني أخيرا إلى التحدي الخامس – الإصلاح.

السيد الرئيس،

منذ وضـع الأهداف الإنمائية للألفية، ظل سردُ واحد واضـحاً ولم يتغير. ورغم إحراز تقدم، فقد كان هذا التقدم متفاوتا. ولا أتوقع أن تُحدث أهداف التنمية المسـتدامة أي فرق إذا واصـلنا بدون إجراء إصـلاحات هادفة لمؤسساتنا من أجل تحقيق تكافؤ الفرص المتعددة الأطراف.

فكما أنذرت الأزمة المالية لعام 2008 والاتجاه الذي بدأت تسير فيه الاستجابات لأزمة كوفيد-19، فإن مؤسساتنا المتعددة الأطراف المعاصرة، بما في ذلك المؤسسات المالية العالمية، تجسد تحيزاً منهجياً لمَن هم أقوى. وقد أدى ذلك إلى صـياغة سياسـات عالمية ترضـخ لضـغوط سياسـات القوة، وزيادة تهميش الفئات الضـعيفة أصـلا.

ومن المخيب للآمال أن أعضـاء تحالف الدول الجزرية الصـغيرة قد شـهدوا هذا مرارا حيث، دعونا بلا كلل إلى اتخاذ إجراءات جماعية وطموحة بشأن المناخ، مع ضرورة ملحة للتحرك الفوري، وكل ما يتعين علينا أن نبديه هو التقدم التدريجي.

وقد دفع هذا بالعديد من دولنا الجزرية الصـغيرة النامية إلى التفكير فيما إذا كنا سـنجلس بالفعل في هذه الجمعية العامة للاحتفال بالذكرى المئوية للأمم المتحدة. وكما قال السـيد كابوا رئيس جمهورية جزر مارشـال مؤخراً: "في مواجهة التحدي الوجودي الماثل أمام كوكب الأرض، يتعين على أعضـاء الأمم المتحدة التفكير في المسـتقبل الذي سـيجلبه التقاعس عن العمل وهو مسـتقبل قد تتضـاءل فيه منزلة هذه المؤسـسـة النبيلة".

وثمة حاجة إلى تغيير منهجي. ويجب إصـلاح النظم والمؤسـسـات المتعددة الأطراف لكي تكون أكثر شـمولاً للجميع ومن أجل النهوض برؤية الرخاء المشـترك والمسـؤولية المشـتركة. ويجب أن تكتسـب أصوات المهمشين طابعا مركزيا. ويجب الاستعاضة عن سياسة التهميش والاستثناء، التي كانت آفة تعددية الأطراف، بسياسة الإدماج.

السيد الرئيس،

تواصل بليز السعي إلى تحقيق تسوية سلمية وعادلة لمطالب غواتيمالا في بلدنا من خلال المشاركة الكاملة بالعملية القانونية في محكمة العدل الدولية.

ويشكل عام 2020 منعطفا حاسما بالنسبة للبشرية.

فقد شهدنا الظلم المتفشي الذي لا يزال الناس يعانون منه حتى في أعظم الدول بيننا.

وقد تعيّن علينا أن نتأقلم مع مغالطات مؤسساتنا وسياساتها القائمة على استحواذ الفائز على كل شيء.

ولكن ليس كل شيء نذير شؤم وكآبة.

فقد تعلمنا من التضحية التي قدمها أبطالُنا، العاملون في الخطوط الأمامية، أن ما يهم في نهاية المطاف هو التعاطف، والمهمة غير الأنانية المتمثلة في الاعتناء ببعضنا البعض.

إن تعددية الأطراف تشهد مرحلة حرجة وقد تُهاجم، ولكنني على ثقة من أننا سنعبر هذه اللحظة المظلمة ونحن أقوى وأكثر مرونة بينما تتوحد الدول.

رومانيا (انظر A/75/PV.14، المرفق السادس)

بيان السيد بوغدان لوسيان أوريشكو، وزير خارجية رومانيا

أُدلي بهذا الخطاب يوم الثلاثاء، 29 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الرابعة عشر للجمعية العامة

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

السيد رئيس الجمعية العامة،

السيد الأمين العام،

أصحابَ السعادة،

السيداتُ والسادة،

إننا نحتفل بمرور 75 عاما على إنشـــاء الأمم المتحدة واعتماد ميثاقها باعتباره تدوينا لتعددية الأطراف. ونعترف جميعاً بإسـهام الأمم المتحدة الحيوي في تنمية مجتمعاتنا، وكذلك دورها المحفز من خلال تعزيز الحوار والتعاون وتقاسـم المسـؤولية، على أسـاس القيم والمبادئ العالمية المكرسـة في ميثاق الأمم المتحدة. وتظل هذه المبادئ تكتسي نفس القدر من الأهمية مثلما كانت عليه قبل 75 عاما.

وسـتبقى رومانيا داعما قويا للنظام الدولي المتعدد الأطراف القائم على القواعد، والأمم المتحدة في صـميمه. ورومانيا ملتزمة بالتعاون من أجل مسـتقبل أكثر أمنا للجميع، من خلال تعزيز التنمية المسـتدامة واحترام حقوق الإنسان والسلام والأمن. فهذا هو المستقبل الذي نصبو إليه!

وقد أثبتت جائحة كوفيد-19 مرة أخرى أن التحديات العالمية تسـتدعي التكاتف والتعاون واتخاذ إجراءات مشتركة. ويجب علينا أن نظهر الالتزام بـــ "إحداث نقلة نوعية في المشاركة الجماعية"، كما ذكر الأمين العام. كما أن تعددية الأطراف ضـرورية في انتهاز الفرص لإعادة البناء على نحو أفضـل وأكثر مراعاة للبيئة، نحو تحقيق اقتصـادات ومجتمعات أكثر اسـتدامة وشـمولا للجميع "لا يتخلف فيها عن الركب أحدٌ". ولتحقيق ذلك، يجب أن نواصل إصلاح الأمم المتحدة، لجعلها أكثر فعالية وكفاءة وملاءمة لأغراضها. فهذه هي الأمم المتحدة التي نحتاج إليها!

أصحابَ السعادة،

قد كان لجائحة كوفيد-19 أثر عميق على جميع مجالات حياتنا. إن اسـتجابة الأمم المتحدة الشاملة لهذه الأزمة تبرز الترابط بين الركائز الاقتصادية والإنسانية والأمنية والمتعلقة بحقوق الإنسان. ومع ذلك، فقد كشفت عن الحاجة الملحة إلى التعامل معها بطريقة شاملة.

وقد أدت هذه الجائحة إلى زيادة الانقسامات في جميع أنحاء العالم، فضلا عن محاولات إضعاف الديمقراطية. غير أن هذه الفترة سـهلت انتشـار المعلومات المغلوطة والمضـللة، التي يمكن أن تكون عوامل محتملة لانتشار العنف والتطرف.

ولذلك فإن هذه هي اللحظة الحاسمة لتحويل هذه الأزمة إلى فرصـة جديدة، وتنشـيط برنامج الأمن والسـلام، مع التركيز بقوة على منع نشـوب النزاعات وتوطيد عمليات السـلام. ويجب أن تسـتمر جهودنا في

سياق عمليات السلام بكفاءة أكبر من أي وقت مضى. كما نؤيد زيادة إدماج مبدأ المسؤولية عن الحماية في الأعمال والمشاريع التي تركز على الوقاية.

وتسهم رومانيا تقليديا في السلم والأمن العالميين. فقد شاركنا في عمليات الأمم المتحدة للسلام في جميع أنحاء العالم، من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى جنوب السودان ومالي وكوسوفو، وسنواصل القيام بدورنا.

ونحن مقتنعون بأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية يمثل أداة أساسية في توطيد الأمن والتنمية في العالم. إننا نشعر دائما بالقلق إزاء كثرة النزاعات التي لم تُحلّ بعد في منطقة البحر الأسود، والتي تؤثر على الاستقرار والتعاون في جوارنا. ونواصل تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومختلف المنظمات في منطقتنا، بما في ذلك بوصفنا الرئيسَ الحالي لمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود.

ونؤيد الجهود الإقليمية والدولية الرامية لمكافحة الإرهاب، وفقا لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني، فضلا عن الاستعراض المقبل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

ولا تزال رومانيا ملتزمة التزاما راسخا بالحفاظ على نظام دولي قائم على القواعد، وتعزيز الهيكل العالمي لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح، مع مراعاة السياق الأمني. وإذ نحتفل في عام 2020 بالذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تشجع رومانيا جميع الأطراف على اتباع نهج تطلعي، وبذل كل ما في وسعها من أجل التوصل لحلول وسط لتعزيز سلامة معاهدة عدم الانتشار في جميع ركائزها.

السيداتُ والسادة،

بينما يزداد الجوع، وبطالة الشباب، وعدم المساواة بين الجنسين، فإن هناك حاجة إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات من أجل التنفيذ الكامل لخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وتماشيا مع دعوة الأمين العام، تقع على عاتقنا مسؤولية التصدي لهذه التحديات على الصعيدين العالمي والمحلي. وعلينا أن نضع سياسات وميزانيات ومؤسسات وأطرا تنظيمية ملائمة. وعلينا أيضا أن نشرك مواطنينا ونستمع إليهم من أجل بناء مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع. وفي رومانيا، فإن الوثيقة الاستراتيجية المخصصة التي أطلقت في عام 2018– وهي الاستراتيجية الوطنية المُستعرضة لعام 2030– ستكون بوصلة لعملنا خلال الأعوام الـ 12 القادمة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ 17.

وخلال عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجب علينا أيضا أن نعمل معا لحماية كوكبنا والنظم الإيكولوجية. وعلينا اللجوء إلى الاستخدام الرشيد لموارد الكوكب عندما السعي إلى تحقيق النمو الاقتصادي، مع الاحترام الكامل للتنوع البيولوجي. ويتيح مؤتمر قمة التنوع البيولوجي فرصة فريدة لإبداء الطموح والتعجيل بإجراءات حفظ التنوع البيولوجي من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

ويلزم أيضا اتخاذ إجراءات حازمة من أجل التصدي لحالات الطوارئ المناخية والبيئية. ولم يعد بوسعنا أن نتجاهل مخاطر تغير المناخ، من ارتفاع مستويات سطح البحر إلى الظواهر الجوية الكارثية. وعلينا جميعا واجب تجاه الأجيال المقبلة بإنجاح الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في غلاسكو وتحقيق أهداف اتفاق باريس.

ويشكل الاتفاق الأخضر للاتحاد الأوروبي رمزا لالتزامنا في هذا الصدد ومثالا على الممارسات الجيدة، ولكن لا يمكننا، نحن الدول والمؤسسات الأوروبية، أن ننجح بمفردنا. ويجب علينا جميعا أداء دورنا من أجل بناء مستقبل عادل ونظيف وآمن ومتكيف مع المناخ.

ويتمثل هدف رومانيا في إنشاء إطار عمل، بحلول عام 2050، تترابط فيه السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مع بعضها بعضا ويؤخذ في الحسبان عند وضعها ضمان التنمية المستدامة ومستويات أعلى للمعيشة وجودة البيئة.

السيداتُ والسادة،

إن المستقبل الذي نصبو إليه هو المستقبل الذي يتم فيه تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها. ويجب أن نضمن الشمول والمساءلة وتسخير مشاركة الشباب والمجتمع المدني.

وينبغي أيضاً أن يكون مبدأ عدم ترك أحد يتخلف عن الركب صالحا لغرض لحقوق الإنسان، مع مراعاة أن الغالبية الساحقة من أهداف التنمية المستدامة تستند إلى الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان.

كما أن جائحة كوفيد-19 تؤثر سلباً على حقوق الإنسان، الأمر الذي يعمق التفاوتات القائمة من قبل ويعزز أوجه الضعف. ويجب أن نكفل أن يكون اتباع نهج شامل ومتسق إزاء حقوق الإنسان في صميم جميع الجهود المبذولة من أجل الانتعاش الاقتصادي.

وعلاوة على ذلك، فإن المساواة بين الجنسين تكتسي أهمية محورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين. ويحدد هذان الصكان معاً خطة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هي أكثر الخطط شمولا وقدرة على إحداث تحول. وينبغي أن يحقق "منتدى جيل المساواة" المقبل نتائج ملموسة بشأن المساواة بين الجنسين. ويجب علينا أن نوحد الصفوف نصرة لحقوق النساء. والمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة أمران أساسيان للتعافي من هذه الجائحة بشكل أسرع وأفضل.

إن التكنولوجيا الرقمية هي محور كل جانب تقريباً من جوانب التصدي للجائحة وشرطٌ أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولا بد أن يكون الإنسان محورَ تطوير واستخدام التكنولوجيات الرقمية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، على أساس المبادئ الأخلاقية. ويجب أن يتم تعزيز وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد والمساءلة وسيادة القانون عبر الإنترنت وخارجها. وبالتالي، نحن بحاجة إلى التزام سياسي عالمي بالأمن الرقمي. وينبغي للأمم المتحدة أن تحفز التعاون الرقمي على المستوى العالمي وأن تسهم في تعبئة جميع الجهات الفاعلة لضمان إمكانية الوصول إلى البنية التحتية الرقمية للجميع بشكل مفتوح وآمن وميسَّر.

تبلغ حصة القطاع الرقمي في رومانيا 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو محرك مهم للنمو والابتكار. ونحن نرى أن الرقمنة فرصةٌ للجميع وعنصرٌ أساسي في تنميتنا الاقتصادية. ويهدف التحول الرقمي في رومانيا إلى جعل بلدنا أقل بيروقراطية وأكثر قدرة على الصمود وأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي. كما أنه ينطوي على إمكانية تحويل رومانيا إلى مركز إقليمي للابتكار.

وقد أثبتت أزمة كوفيد-19 أن المعلومات المُضَلِّلة والأعمال العدائية في بيئة المعلومات تهدد الأمن الدولي والبشري على السواء، ويتعين التصدي لها بفعالية. وأظهرت هذه الأزمة الحاجة الحاسمة إلى

الحصـــول على معلومات موثوقة ودقيقة ومســـتندة إلى العلم. وقد أكدت بذلك دور وســـائط الإعلام الحرة والمستقلة والتعددية والقابلة للمساءلة في تعزيز الشفافية والمساءلة والثقة.

والمستقبل الذي نصبو إليه هو أيضا مستقبل التضامن، تماشيا مع خطة عام 2030 ومبدأ عدم ترك أحد يتخلف عن الركب. وأحد الدروس الرئيسية التي تعلمناها خلال الأشهر الماضية هو الحاجة الماسة إلى التعاون المتعدد الأطراف الفعّال والمبتكر. وتعلمنا أيضـــا أن النظام الدولي القائم على القواعد – الذي تعتمد عليه تعددية الأطراف – يجب التمسك به وتعزيزه من أجل التصدي بفعالية لهذه التحديات.

وندرك الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن الصحة تمثل استثمارا في المستقبل، وهي مفتاح التنمية المستدامة. وستساهم جهودنا المكثفة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى حد كبير في التخفيف من الآثار السلبية لأزمة كوفيد-19.

ولذلك، أصـبحت رومانيا جزءا من مبادرة "الاسـتجابة العالمية لفيروس كورونا" لإعلان التبرعات. وفي الوقت نفسه، أعدنا توجيه عدة مشاريع في هذا العام نحو الاستجابة لحالات الطوارئ الصحية، لا سيما في جوارنا الشـــرقي وفي أفريقيا جنوب الصـــحراء الكبرى. وقامت رومانيا بإعادة توجيه أكثر من نصـــف ميزانيتها المخصـصـة للتعاون الإنمائي الدولي للاسـتجابة لكوفيد-19. ونسـاهم في تعزيز القدرة المؤسـسـية للنظم الصحية، وضمان الأمن الغذائي والإدارة المستدامة للمياه، فضلا عن مواجهة الأخبار الزائفة في سياق كوفيد-19.

وقد أدرجت رومانيا اللاجئين في التغطية الصـحية العامة الوطنية وهي تكفل إمكانية وصـولهم إلى جميع المرافق الطبية اللازمة. ومُنح جميع الأشـخاص الذين حصـلوا على مركز لاجئ أو أي شـكل آخر من أشـكال الحماية الدولية إمكانية الدخول المسـتمرة إلى الإقليم الوطني. واسـتمرت هذه العملية حتى أثناء حالة الطوارئ التي سببها تفشي كوفيد-19، وهؤلاء الأشخاص مشمولون في برامج الوقاية من كوفيد-19.

وتولي رومانيا اهتماما خاصا للشباب، لا سيما فيما يتعلق بالتعليم والتدريب المهني. وتحقيقا لذلك، فقد زدنا عدد المنح الدراسـية المقدمة للمواطنين الأجانب للعام الدراسـي 2020-2021 بأكثر من الضـعف، مع إيلاء اهتمام خاص لأفريقيا. ونرى أننا من خلال ضـمان الاسـتمرارية في تدريب الشـباب، نسـاهم في تجسيد مبدأ "إعادة البناء بشكل أفضل".

وتعزز رومانيا، بصـفتها الحالية، كرئيسـة لمجتمع الديمقراطيات، بنشـاط دور الشباب في العمليات الديمقراطية. وإعلان بوخارسـت، الذي اعتمد في الاحتفال بالذكرى السـنوية العشـرين لمجتمع الديمقراطيات الذي اسـتضـافه بلدي في حزيران/يونيه من هذا العام، ينص بوضـوح على ما يلي : "إن الديمقراطيات هي الأفضـــل تجهيزا للتعبئة، وضـــمان أن تعمل جميع عناصـــر المجتمع معا، والتكيف مع الظروف الجديدة، وتعظيم الجهود المشـتركة الشـاملة للجميع، بما في ذلك المشـاركة الكاملة والجدية للشـباب في صـنع القرار". وفي أعقاب ذلك، أكد منتدى الشـــباب التابع لمجتمع الديمقراطيات الذي نظمته رومانيا في تموز/يوليه الماضـي أنه نظرا لضـرورة أن تعمل الديمقراطيات معا لتحقيق أفضـل النتائج، فإن مشاركة الشباب ضـرورية لمستقبلنا المشترك ولرفاهية مجتمعاتنا.

أصحابَ السعادةِ،

في الختام، يجب على الأمم المتحدة التي ننشـــدها أن تضـــمن تعددية الأطراف الفعالة وأن تعبئ جميع أصـــحاب المصـــلحة، من الحكومات والقطاع المالي وقطاع الأعمال والأوســـاط الأكاديمية والمجتمع المدني. وبغية إيجاد حلول مســـتدامة للتحديات العالمية الراهنة، يجب أن نســـتمع إلى جميع الأصـــوات في مجتمعنا، النساء والفتيات والشباب والأطفال، فضلا عن الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة.

يجب أن يلبي المستقبل الذي نريده تطلعاتنا إلى السلام والحرية والعدالة والمساواة والرخاء والصحة الجيدة والبيئة النظيفة – مســـتقبل توفر لنا فيه حقوق الإنســـان والديمقراطية وســـيادة القانون إطارا كافيا لتحقيق تطلعاتنا.

وأغتنم هذه الفرصـــة لأذكّر أن رومانيا نفســـها تحتفل بمرور 65 عاما على انضـــمامها إلى الأمم المتحدة. وفي هذا الســـياق، أود أن أؤكد من جديد التزامنا بالقيم العالمية لمنظمتنا وتصـــميمنا على مواصـــلة الإسهام في تحقيق أهدافها النبيلة.

السيد رئيس الجمعية العامة،

أهنئكم على المســـؤوليات الهامة التي توليتم وأؤكد لكم دعم رومانيا وتعاونها الكاملين خلال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة.

وشكراً لحسن إصغائكم.

إريتريا (انظر A/75/PV.14، المرفق السابع)

بيان السيد عثمان صالح محمد، وزير خارجية دولة إريتريا

أُدلي بهذا الخطاب يوم الثلاثاء، 29 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الرابعة عشر للجمعية العامة

سعادة السفير فولكان بوزكير،

رئيس الجمعية العامة؛

معالي السيد أنطونيو غيتيريش،

الأمين العام للأمم المتحدة؛

أصحابَ المقام المشاركين،

أتشرف بأن أُلقي هذا الخطاب باسم رئيس دولة إريتريا، فخامة السيد أسياس أفورقي.

تنعقد الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا العام في منعطف حاسم حيث يقف العالم على مفترق طرق بسبب الجائحة العالمية الخبيثة التي أودت بحياة عدد هائل من الأشخاص حتى الآن.

وتجدر الإشارة إلى أنني قد أكدت النقاط البارزة التالية في رسالتي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام الماضي.

وفيما يتعلق بالاتجاهات العالمية، ذكرت وأقتبس، إن "العالم... على أعتاب نظام عالمي جديد. تدل جميع المؤشرات الحيوية على أن النظام العالمي الأحادي القطب قد انتهى أو أنه في سنواته الأخيرة. ميزان القوى الاقتصادية يتغير بشكل قاطع، مع ما يصاحب ذلك من تصاعد في التنافسات والاضطرابات الحادة."

وفيما يتعلق بأفريقيا، ورد في ملاحظاتي، "لقد كانت حظوظ أفريقيا على مدار ربع القرن الماضي عاثرة بالفعل. لقد نُهبت موارد أفريقيا بنهم. وعلى الرغم من العبارات الجوفاء المتمثلة في "منع نشوب النزاعات" و "حل النزاعات"، فإن الحروب والاضطرابات آخذة في الازدياد. ولا يزال هناك حوالي بليون أفريقي مهمش وذلك بفعل تواطؤ سفاحين من الخارج مع أذناب لهم وكيانات المصالح الخاصة الفاسدة في الداخل. هذه الحقيقة المأساوية تتطلب عناية قصوى وعاجلة لإيجاد السبل الفعالة للإصلاح".

وفيما يتعلق بالحالة في جوارنا – أي القرن الأفريقي ومنطقة البحر الأحمر – كانت النقاط البارزة التي أكدت عليها في رسالتي في العام الماضي هي: "ابتُليت المنطقتان ابتلاء جسيما واستثنائيا في السنوات الـ 25 الماضية بنزاعات عرقية وعشائرية مستعصية وضروسة تم التحريض عليها من الخارج، إضافة إلى الخلافات والحروب بين البلدان المتجاورة. هذا الواقع القائم يتناقض بشكل صارخ مع الأحداث الواعدة والآمال التي كانت قائمة في أوائل التسعينيات .. من أجل التكامل الإقليمي. وهنا، مرة أخرى، يقع جزء كبير من اللوم على الأطراف الفاعلة المحلية الفاسدة".

المشاركون الموقرون في هذه الجلسة!

إذ نتأمل في الحقائق الراهنة هذا العام، ما هي الأنباء الطيبة الجديدة والواعدة التي يمكننا أن نتذرع بها بالإضـــافة إلى النداءات والمناشـــدات الجادة من أجل زيادة الفعالية التي يتم التأكيد عليها رســـميا كل عام تقريبا.

للأسـف، فإن الجديد في عالمنا هذا العام هو الكارثة المحبطة؛ والخسـائر الهائلة في الأرواح التي حصدها ولا يزال يحصدها مرض فيروس كورونا على الصعيد العالمي.

وعلى الرغم من الأبعاد المؤلمة للجائحة، فقد كشفت بشكل صـارخ العيوب الهيكلية وأوجه القصـور في "النظام العالمي" السـائد والمحفّز وغير المسـتقر. لقد فضـحت التفسـيرات والخطابات الزائفة التي روج لها في الماضـــي لتجميل وتبرير نظام عالمي مختل وظيفيا إلى حد كبير. والواقع أن الجائحة تشـــكل، بمعنى مشوه إلى حد ما، تنبيهاً وتذكيرا مكلفا لنا بأن نُصلح طرقنا.

المشاركون الموقرون في هذه الجلسة!

إن السـعي إلى تحقيق السـلام الدائم والاستقرار والازدهار في العالم، والمُثُل العليا، تستند تماما إلى صـرح منظمة عالمية قوية يمكنها أن ترقى إلى مستوى كل هذه التحديات، ولا يمكن لتلك المُثل أن تزدهر إلا بذلك الصـرح. وقد صـارت هذه الحقيقة المتعذر طمسـها أكثر وضـوحا من أي وقت مضـى. وفي هذه الحالة، أود أن أجدد دعوتنا إلى تعزيز وتجديد منظومة الأمم المتحدة المهمشـــة التي تآكلت ســـلطتها وفعاليتها في العقود الماضية.

وشكراً لكم.

ميانمار (انظر A/75/PV.14، المرفق الثامن)

بيان كياو تينت سوي، الوزير الاتحادي لمكتب مستشارة الدولة في اتحاد ميانمار

أُدلي بهذا الخطاب يوم الثلاثاء، 29 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الرابعة عشر للجمعية العامة

السيد الرئيس،

المندوبون الموقرون،

السيدات والسادة،

أود أن أبدأ بتقديم تهاني الحارة إلى سعادة السيد فولكان بوزكير على انتخابه رئيسا للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

في الوقت الذي نتكلم فيه اليوم، يشن العالم بأسره حربا ضد عدونا المشترك، ألا وهو الجائحة العالمية لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وقد أجبرتنا هذه الجائحة العالمية على إعادة تقييم أسلوب حياتنا كأفراد وكجماعات، وإعادة النظر في أساليب عملنا المعتادة. إذ يجري عقد الجمعية العامة الخامسة والسبعين بصورة افتراضية تقريبا. ويشعر المرء بالتواضع حقا إزاء أن فيروسا غير مرئي قد أودى بحياة ما يقرب من مليون شخص، وعطّل الاقتصادات، وسبل العيش، ومزق النسيج الاجتماعي للشعوب في جميع أنحاء العالم.

كما تصلح هذه الجائحة العالمية لاختبار حالة تعددية الأطراف. فالتغلب على هذه الجائحة يتطلب تحقيق مستوى غير مسبوق من التعاون العالمي. ولذلك، فمن المناسب أن يكون موضوع هذا العام هو "المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي ننشدها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف – مواجهة كوفيد-19 من خلال العمل المتعدد الأطراف الفعال".

دور تعددية الأطراف والأمم المتحدة التي نريد

السيد الرئيس،

في الوقت الذي تزداد فيه الحاجة إلى التعاون العالمي، تواجه تعددية الأطراف وطأة تصاعد النزعة الانفرادية والنزعة الحمائية. وقد تفاقم هذا الأمر في بعض النواحي في أعقاب تفشي مرض فيروس كورونا في العالم من خلال تزايد التنافس والتزاحم الجيوسياسي. وهذا يؤدي إلى حالة من عدم اليقين. ونحتاج الآن، أكثر من أي وقت مضى، إلى تعزيز تعددية الأطراف القائمة على القواعد، للتغلب بشكل جماعي على التحديات الاستثنائية التي نواجهها، والتخفيف من تأثيرها على أشد الدول ضعفا وعلى الشعوب الضعيفة. وعدم القيام بذلك سيؤثر على الاستقرار الاجتماعي للبلدان ويفرض أعباء إضافية على عاتق الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من الاتجاه المقلق للبيانات التي قد تؤدي إلى تقويض تعددية الأطراف، فإننا لا نرى بديلا للأمم المتحدة. وفي الواقع، نحن لا نبحث عن بديل. إذ إن الأمم المتحدة تمثل جهودنا المشتركة الرامية إلى تحسين أوضاع مئات الملايين من البشر في جميع أنحاء العالم من خلال تعزيز السلام والاستقرار، والتنمية المستدامة، وثقافة العدل، والشرعية، وسيادة القانون. ومن خلال الإجراءات الفعالة المتعددة الأطراف، يمكن إنقاذ الأرواح، وتحسين الصحة، والتمتع بالأمن للمزيد من الآخرين.

وهكذا، فإننا نحتاج إلى العمل معاً من أجل تطوير الأمم المتحدة لتصبح المنظمة التي نصبو إليها جميعاً. ويجب أن تكون المنظمة التي يمكن أن تلجأ إليها الأمم في أوقات الحاجة. ويجب أن تظل منارةَ أملٍ حقيقية للبلدان النامية.

وفي مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ينبغي للأمم المتحدة كفالة أن يتقيد المكلفين بولايات بشكل صارم بمبادئ الاستقلالية والحياد والنزاهة في ممارسة واجباتهم. ويجب أن تتجنب بشكل صارم ازدواجية المعايير، ولا سيما تجاه الدول الأعضاء التي يتعين عليها أن تتحمل إرثا مزعجا، الذي غالبا ما يكون نتيجة للماضي الاستعماري. ولا بد من احترام المساواة بين الدول، بغض النظر عن مدى ثروتها المادية ونفوذها السياسي.

ميانمار ومرض فيروس كورونا

السيد الرئيس،

لقد أرهقت الجائحة العالمية لمرض فيروس كورونا حتى البلدان الغنية بالموارد. وهي تمثل مهمة جسيمة بالنسبة لبلدٍ نامٍ مثل ميانمار. واتبعت ميانمار نهجاً يشمل الأمة بأكملها في تعبئة قوة شعبها من خلال العمل التطوعي وروح المشاركة في مكافحة الجائحة.

وقد أثبتت هذه التدابير نجاحها في التصدي للموجة الأولى من الفيروس، ولكننا نواجه في الوقت الحاضر التحدي المتمثل في الموجة الثانية. وتبذل الحكومة جهودا موازية في مجال حماية الصحة العامة والتخفيف من الأثر الاقتصادي عن طريق تنفيذ خطتها الحكومية للانتعاش الاقتصادي في سياق كوفيد-19. وعلى الرغم من خطر وصول الفيروس من خارج البلد، فإننا نُعيد جميع مواطنينا والعمال المهاجرين الذين يواجهون صعوبات في بلدان أجنبية حيث لا يحصلون على الحماية الاجتماعية.

وتطبيقا لمبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب" فإن استجابة ميانمار للجائحة تشمل جميع الشرائح الضعيفة، ولا سيما النازحين والأشخاص ذوي الإعاقة والعمال ذوي الدخل المنخفض. وتحقيقا لهذه الغاية، اعتمدت الحكومة خطة عمل لمكافحة كوفيد-19 في مخيمات النازحين تتضمن تدابير للتوعية بالمبادئ التوجيهية للوقاية من الجائحة ووضع التدابير اللازمة لمنع ومكافحة هذه الجائحة فيما بين صفوف النازحين. وحتى الآن لم يكن هناك أي حالات تفَشٍّ خطيرة في أي مخيم.

الجائحة والنزاع

السيد الرئيس،

لا يزال الإرهاب يشكل تهديدا عالميا وعبر وطني. ومن أجل تحقيق السلام والاستقرار المستدامين، يتعين علينا أن نواصل مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وهذه ضرورة مطلقةٌ يجب ألا يُسمح للمسائل العرضية أن تشغلنا عنها. فالنزاعات وانعدام الأمن يؤثران سلبا على السلام. إن تمهيد الطريق لتحقيق التنمية المستدامة يتطلب في كثير من الأحيان تفهماً عميقا للأسباب الجذرية والتهديدات غير التقليدية. ونرحب بنداء الأمين العام لوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي الذي سيسهم في تحقيق السلام والاستقرار في مناطق النزاع، ويشجع التضامن للتغلب على عدونا المشترك، كوفيد-19. واستجابةً لهذا النداء، أعلنت التاتماداو – القوات المسلحة لميانمار – وقف إطلاق النار في الفترة من 10 أيار/مايو إلى 31

آب/أغسطس 2020. كما أعلنت أن وقف إطلاق النار سيطبق على جميع المناطق باستثناء المناطق التي اتخذت فيها الجماعات الإرهابية مواقع. وقد تم تمديد وقف إطلاق النار هذا حتى 30 أيلول/سبتمبر 2020.

ودعت الحكومة أيضا جميع المنظمات المسلحة العرقية إلى العمل معا من أجل منع انتشار كوفيد-19 في المناطق التي لم تخضعْ بعد لسيطرة الحكومة الكاملة. ويسهم هذا النوع من التعاون في بناء الثقة بين مؤسسات الدولة والمنظمات المسلحة العرقية. وعلى الرغم من الانقطاع المؤقت للرحلات الجوية التجارية إلى ولاية راخين، تواصل الحكومة ضمان تقديم المساعدة الصحية والإنسانية إلى جميع المجتمعات المحلية المتضررة دون تمييز.

السيد الرئيس،

لقد مرَّ ما يزيد قليلا على أربع سنوات منذ نقل مسؤوليات الدولة سلميا إلى أول حكومة مدنية منتخبة. وقد أنهى ذلك أكثر من خمسة عقود من الحكم العسكري المطلق، ولكنه ليس سوى بداية رحلة شعبنا الطويلة نحو ميانمار ديمقراطية تماما. إننا نسير بحذر في اتجاه مختلف عما كان معروفا لنا في النصف قرن الماضي. وخلال ما يزيد على شهر من الآن، سيتوجه شعب ميانمار إلى صناديق الاقتراع مرة أخرى. لقد نجحنا في وضع نظام سياسي يعتمد على صناديق الاقتراع بدلا من الرصاص.

وكل بلد يمرُّ بمرحلة انتقال ديمقراطي يشهدُ أوقات صعبة. وميانمار ليست استثناءً. فلا نزال نواجه تحديات عديدة، بما في ذلك استمرار النزاعات المسلحة العرقية، والمسائل المعقدة القديمة وتلك الجديدة في ولاية راخين، وفوق كل ذلك، التحديات التي تطرحها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، بذلت حكومتنا جهداً شاملاً في إطار الحيز الذي يسمح به دستور عام 2008 لتحقيق حلم شعبنا بحقه الأصيل في العيش في سلام وأمن، مع التمتع بالحريات الأساسية، وضمان جني ثمار التنمية. لقد بدأ شعب ميانمار يتمتع بحرية الحقوق الديمقراطية، ولكننا لن نتمكن من كفالة الحقوق الديمقراطية الكاملة لشعبنا إلا عندما يتسنى تنقيح دستور عام 2008 الحالي. ورغم أنه لا يمكن الارتقاء إلى مستوى جميع التوقعات الكبيرة لجميع الناس في هذا الوقت القصير، هناك تحسينات واضحة في العديد من المجالات، بما في ذلك الصحة والتعليم والبنية التحتية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والحكم الرشيد.

عملية السلام

السيد الرئيس،

في بلد متعدد الأعراق مثل ميانمار، يشكل تحقيق الوحدة من التنوع تحديا كبيرا. وتسعى الحكومة جاهدة إلى تحقيق السلام المستدام والمصالحة الوطنية الحقيقية والتنمية الشاملة.

إن هدف حكومة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية هو إجراء مفاوضات سياسية مع جميع القوميات العرقية، قد تضع حدا لتاريخ من الصراع الداخلي على مدى سبعة عقود، وتحقق السلام الدائم. وتحقيقا لتلك الغاية، عقدت الحكومة بنجاح أربع دورات لمؤتمر السلام للاتحاد، المعروف أيضا باسم مؤتمر بانلونغ للقرن الحادي والعشرين. ونتيجة لذلك، وقعت الوفود المشاركة الجزء الثالث من اتفاق الاتحاد، الذي يتضمن مبادئ اتحادية أساسية لمستقبل الاتحاد. وستحدد هذه المبادئ المسار الذي سيُسلك، بغض النظر عن الحكومة التي قد تكون على سدة الرئاسة، نحو بناء اتحاد فيدرالي ديمقراطي.

ولاية راخين

السيد الرئيس،

عندما تولت حكومة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية مقاليد الحكم في آذار/مارس 2016، حددت أولويات رئيسية ينبغي معالجتها. وشملت هذه الأولويات الحالة المعقدة في ولاية راخين. وقد أدت الهجرة الاستعمارية عبر الحدود ودورات العنف الطائفي إلى زرع بذور عدم الثقة والخوف المتبادلين المتجذرين بين مختلف الطوائف في ولاية راخين.

واعترافاً بضرورة اتباع نهج كُلي وشامل لكفالة تحقيق السلام المستدام في ولاية راخين، أُنشئت في أيار/مايو 2016 اللجنة المركزية لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في ولاية راخين. وقد تم استكمال هذا الجهد بإنشاء اللجنة الاستشارية برئاسة الراحل الدكتور كوفي عنان، الذي كان ذات يوم أمينا عاما للأمم المتحدة، الذي ترك لنا إرثاً مؤلفا من 88 توصية لإيجاد حلول مستدامة للمسائل الصعبة في ولاية راخين.

ورغم التحديات المتعددة، فإن الحكومة ملتزمة بوضع أساس مستدام للسلام والاستقرار والتنمية لجميع الأشخاص في ولاية راخين. وجرى تشكيل لجنة على المستوى الوزاري لتنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية. وقد اختارت هذه اللجنة خمسة مجالات ذات أولوية هي: مسائل المواطنة، وحرية التنقل، وإغلاق مخيمات النازحين، والتعليم، وخدمات الرعاية الصحية. ولا تزال أنشطتها جارية حتى يومنا هذا في إطار القيود التي تفرضها جائحة كوفيد-19 والنزاع المسلح الداخلي المستمر الذي أشعل فتيله جيش أراكان في ولاية راخين.

التطورات في ولاية راخين

السيد الرئيس،

إن الحكومةُ تشاطر المجتمع الدولي قلقه إزاء الحالة في راخين، ولا سيما معاناة جميع الطوائف المتضررة من النزاعات المسلحة. ولحل هذه المسألة، ركزت حكومة بلدنا على المجالات التالية: الحالة الإنسانية، والإعادة إلى الوطن، وإعادة التوطين، والمصالحة، والتنمية.

الحالة الإنسانية

على الرغم من التحديات التي تفرضها النزاعات المسلحة الداخلية في ولاية راخين، ضاعفت الحكومة جهودها لإتاحة إمكانية وصول المنظمات الدولية في مجال المساعدة الإنسانية، بما في ذلك برنامج الأغذية العالمي واللجنة الدولية للصليب الأحمر، من أجل توفير الغذاء ومواد الطوارئ للمتضررين في ولايتي راخين وتشين. وقد وضعت الحكومة واللجنة الدولية للصليب الأحمر خطةَ عملٍ لمنع انتشار مرض فيروس كورونا ومكافحته في ولاية راخين، بما في ذلك مخيمات النازحين الجديدة والقديمة. واستأنف برنامج الأغذية العالمي عمليات التوزيع المنتظمة للإمدادات الغذائية والأنشطة الأخرى مثل التدخلات التغذوية للمجتمعات المحلية الضعيفة في ولاية راخين. وقد استفاد الشعب من الدعم السخي الذي يقدمه فريق الأمم المتحدة القطري وشركاءُ التنميةِ الآخرون في هذه الجهود.

العملية الثنائية للإعادة إلى الوطن

لا يزال التزامنا ثابتا باستقبال العائدين الذين تم التحقق من هويتهم، بطريقة طوعية وآمنة وكريمة بموجب الاتفاق الثنائي الذي تم التوصل إليه مع بنغلاديش في تشرين الثاني/نوفمبر 2017. وندعو حكومة بنغلاديش إلى إظهار إرادتها السياسية الحقيقية للتعاون، وذلك بالتقيد الصارم بأحكام الاتفاقات الموقعة.

والتعاون الثنائي هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يحلّ بفعالية مسألة الإعادة إلى الوطن بين ميانمار وبنغلاديش. واسمحوا لي أن أقول هذا – إذا التزمت بنغلاديش بالعملية الثنائية فإنها ستجد ميانمار شريكا راغبا في ذلك. وأساليب الضغط ستكون عقيمة. فميانمار لا تستجيب بشكل جيد للضغوط. وتتمثل سياسة ميانمار في الحفاظ على علاقات ودية مع جميع جيرانها الخمسة. ونريد أن نكون جيراناً طيبين لبنغلاديش، ملتزمين بسياسة عدم التسامح مطلقاً مع الإرهاب، ليس بالقول فحسب، بل بالأفعال. وبذلك سنتمسك بالمصالح الوطنية، ليس لبلدينا فحسب، بل أيضا للمنطقة بأسرها. وقد استخدمت جماعة جيش إنقاذ روهينغيا أراكان الإرهابية وجيش أراكان المتمرد الإرهابي أراضي بنغلاديش كملاذ. كما يلزم تعزيز الجهود الرامية لمنع جيش إنقاذ روهينغيا أراكان ومؤيديه في مخيمات كوكس بازار من إعاقة العملية الثنائية للإعادة إلى الوطن، من خلال التهديدات أو العنف أو غير ذلك من أشكال السلوك غير القانوني، لأن هذه الأنشطة تشكل خطرا على كل من بنغلاديش وميانمار.

وعلى الرغم من أن العملية الثنائية للإعادة إلى الوطن لم تبدأ بعد، فقد عاد أكثر من 350 مشردا من مخيمات كوكس بازار إلى ولاية راخين بمحض إرادتهم من خلال قنوات غير رسمية.

إعادة التوطين

تشارك ميانمار مع مختلف الجهات الفاعلة في جهودها الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية في ولاية راخين للعائدين المحتملين من بنغلاديش. وفي هذا الصدد، قمنا بتمديد اتفاقنا الثلاثي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين حتى حزيران/يونيه 2021 لتيسير تنفيذ اتفاقاتنا الثنائية مع بنغلاديش.

وقد عملت أفرقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بصورة مستقلة لتقييم الاحتياجات الفورية في أكثر من 120 قرية. وقد وافقت الحكومة على 75 مشروعاً من المشاريع السريعة الأثر، على النحو الذي وصفته الأمم المتحدة، فيما يتعلق بالبنية التحتية المجتمعية، والتدريب على المهارات، وتوليد الدخل. ومع ظهور الجائحة، تتركز جهود تلك الأفرقة الآن بشكل طبيعي على زيادة الوعي بالوقاية من مرض فيروس كورونا في المجتمعات المحلية.

وتعمل الحكومة أيضا مع مركز تنسيق المساعدة الإنسانية لإدارة الكوارث التابع لرابطة أمم جنب شرق آسيا. وعند العودة إلى الوطن، سيكون فريق التقييم التابع للرابطة حاضرا في الميدان لتقييم العملية. وسيعزز ذلك ثقة العائدين. وفي تموز/يوليه من هذا العام، حددت ميانمار ورابطة أمم جنوب شرق آسيا أربعة مشاريع مشتركة وأقرتها: 1) تحسين فرص الحصول على المعلومات لتيسير عملية الإعادة إلى الوطن؛ 2) بناء القدرات لعملية التحقق في مراكز الاستقبال؛ 3) توفير المعدات الزراعية؛ و 4) برنامج استعادة سبل العيش.

المساءلة والمصالحة

السيد الرئيس،

نتشاطر القلق إزاء الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في ولاية راخين ونأخذها على محمل الجد. وخلال جلسة الاستماع العلنية أمام محكمة العدل الدولية في ديسمبر/كانون الأول 2019، أكدت مستشارة الدولة داو أونغ سان سو كيي مجدداً أنه في حال ارتكاب جرائم حرب أو انتهاكات لحقوق

الإنسان، فإن نظام العدالة الجنائية في ميانمار سيحقق فيها ويجري المحاكمات. وهذا حقنا وواجبنا والتزامنا، وهو مهم بالنسبة للعمليات المحلية الحيوية المرتبطة بالإصلاح الدستوري والسلام في ميانمار.

وسعياً إلى تحقيق المساءلة، أنشأت الحكومة لجنة التحقيق المستقلة في تموز/يوليه 2018، التي قدمت تقريرها النهائي إلى الرئيس في كانون الثاني/يناير 2020. واستناداً إلى هذه النتائج، يجري النائب العام للاتحاد تحقيقات، وهي لا تزال جارية، في الادعاءات ضد مرتكبي الجرائم المدنيين.

وعلاوة على ذلك، أعلن مكتب المدعي العام العسكري في 15 أيلول/سبتمبر 2020 أن محكمة عسكرية ثالثة بشأن انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان في راخين في عام 2017 ستبدأ قبل نهاية عام 2020. ويتعلق الأمر بقريتي تشوت بين وماونغ نو. وذكرت مستشارة الدولة في بيانها أمام محكمة العدل الدولية في ديسمبر/كانون الأول 2019 أن الأحداث في هاتين القريتين كانت من بين أخطر 12 حادثة وقعت في راخين في الفترة 2016-2017. ووصف التقرير النهائي الذي أعدّته لجنة التحقيق المستقلة هذه الحوادث بأنها الأخطر على قائمتها التي تضم ما بين 12 و 13 حادثاً. وهذا أيضاً ما زعمته تقارير الأمم المتحدة والمجتمع المدني. ومن ثم، فمن المهم أنه ستكون هناك محاكمة عسكرية على هذه الحوادث لأن ذلك يؤكد أن لدى ميانمار الإرادة اللازمة لضمان المساءلة عن أخطر الادعاءات.

وفي وقت سابق، شهدت المحاكمتان العسكريتان المتعلقتان بقريتي "إن دين" و "غوتاربين" إدانة 13 ضابطاً وجندياً على جرائم في القريتين المدرجتين في قائمة الحوادث الـ 12 الأخطر التي ذكرتها مستشارة الدولة. واسمحوا لي أن أكرر الإعراب عن أسفها للإفراج المبكر عن المدانين في قضية قرية "إن دين". وإنني على ثقة بأن الأشخاص المدانين في القضايا اللاحقة لن يتم إطلاق سراحهم قبل الأوان. ومع انعقاد محكمة عسكرية ثالثة، يمكن أن نرى في غضون الأشهر القليلة المقبلة زيادة في العدد الإجمالي للضباط والجنود المدانين بالجرائم التي ارتكبت براخين في عام 2017. وفي هذا القرن، ليس هناك سوى عدد قليل جداً من البلدان التي تُخضع ضباطها وجنودها للمساءلة عن الجرائم الدولية حتى في النزاعات التي شهدت عددًا من الضحايا أكبر بكثير من ضحايا النزاع المسلح الداخلي في راخين.

ومن الجدير بالذكر أن المدعي العام العسكري في ميانمار لن يتوقف عند القضية الثالثة. فقد ذكر أيضا في إعلانه المؤرخ 15 أيلول/سبتمبر 2020 أن التحقيق بدأ في أنماط انتهاكات محتملة أوسع نطاقا في منطقة راخين الشمالية في الفترة 2016-2017. ويمكن أن تشمل أنماط السلوك الإقليمية المزعومة هذه، على سبيل المثال، "عدم كفاية التمييز بين المدنيين ومقاتلي جيش إنقاذ روهينغيا أراكان، والاستخدام غير المتناسب للقوة، [...] وعدم منع النهب أو تدمير الممتلكات، أو أعمال التشريد القسري للمدنيين". إن أنماط السلوك المحتملة هذه التي وقعت عبر شمال راخين في 2016-2017 تخضع الآن للتحقيق الإقليمي الجديد، استناداً إلى القضايا الثلاث المذكورة أعلاه، والتقرير النهائي للجنة التحقيق المستقلة، وغير ذلك من المعلومات. ويمثل ذلك تقدما كبيرا في عملية المساءلة المحلية.

وينبغي إعطاء أي بلد الوقت والمجال والاحترام لإجراء عمليات المساءلة المحلية. وقد أشار خبراء مستقلون إلى مخاطر "الشيطنة والتفرد" في الطريقة التي ترفض بها بعض الجهات الفاعلة الدولية بسرعة أي خطوة تتخذها ميانمار نحو المساءلة المحلية. وتساءل أحد المحامين الدوليين بأدب عما إذا كان هذا الرفض التلقائي لخطوات العدالة المحلية "يدل على الموضوعية وعدم التحيز والاهتمام بتغذية جهود العدالة المحلية"، أم أنه ربما يكون العكس تماماً؟ إن الشيطنة لا تقوّض صورة محققينا ومدعينا العامين فحسب؛ بل

كما أشارت مستشارة الدولة أمام محكمة العدل الدولية في كانون الأول/ديسمبر الماضي فإن "تغذية نيران الاستقطاب الشديد في سياق راخين [...] يمكن أن تضر بقيم السلام والوئام في ميانمار. ويمكن أن يؤدي تعميق جراح النزاع إلى تقويض الوحدة في راخين. ولا تنحصر سرديات الكراهية في خطاب الكراهية فحسب، بل إن اللغة التي تسهم في الاستقطاب الشديد ترقى أيضاً إلى حد سرديات الكراهية".

إصدار ثلاثة أوامر توجيهية رئاسية

السيد الرئيس،

في نيسان/أبريل من هذا العام، أصدر مكتب الرئاسة أمراً توجيهياً إلى المسؤولين الحكوميين بأن يتصرفوا وفقا لالتزاماته التعاهدية بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية. وأُصدِر أيضا توجيهٌ آخر يحظر على المسؤولين تدمير أو إزالة أي دليل على احتمال ارتكاب جرائم تتعلق بالتحقيقات الجنائية المذكورة أعلاه. وأُصدِر أمرٌ توجيهيٌ ثالث لجميع المسؤولين الحكوميين بأن يدينوا ويمنعوا جميع أشكال خطاب الكراهية، وأن يشاركوا في أنشطة مناهضة خطاب الكراهية ويؤيدوها.

ويجري تنفيذ حملات للتوعية من أجل مناهضة خطابات الكراهية على الصعيد الوطني. وفي أيار/مايو من هذا العام، نُفذت في نفس الوقت أنشطة مناهضة للكراهية في جميع البلدات في ولاية راخين. وسيتم القيام بالمزيد من الأنشطة في الأشهر القادمة. وتعمل لجنة الانتخابات ووزارة الإعلام مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو في برنامج لمكافحة خطاب الكراهية.

التماسك الاجتماعي

السيد الرئيس

لقد بذلت ميانمار جهودا متواصلة لتعزيز التماسك الاجتماعي بين المجتمعات المقيمة في ولاية راخين، سعيا لتحقيق المصالحة. ويحدونا أمل صادق في أن تجمع أنشطة التماسك الاجتماعي هذه بين المجتمعات وتعيد بناء الثقة. إننا مصممون على المثابرة على الرغم من المعارضة المستمرة لجهود الحكومة لتحقيق الوئام الاجتماعي والمصالحة في ولاية راخين من قبل بعض الجهات الفاعلة خارج البلد وداخله.

وقد تم الاضطلاع بأنشطة مختلفة، بالتعاون مع شركائنا في المجتمع المدني، لتعزيز التفاهم والاحترام المتبادلين بين المجتمعات. وقد أجري حتى الآن 203 حوارات مجتمعيا، مع احترام قواعد التباعد الجسدي وغيرها من الاحتياطات الضرورية المرتبطة بجائحة كوفيد. إن نجاح هذه الحوارات والأنشطة المجتمعية يبشر بالخير للمصالحة والسلام في ولاية راخين.

وقد أقيمت أربعة مخيمات للشباب. ونُظم أكثر من 265 نشاطا من أنشطة التوعية بتدابير الوقاية في ولاية راخين. وتشمل الأنشطة الأخرى في راخين 17 فعالية في مجال مكافحة خطاب الكراهية، و 3 مناسبات للتوعية بالعنف الجنساني و 5 حملات بيئية مجتمعية و 10 حملات لمكافحة المخدرات. وبالإضافة إلى ذلك، نُظمت 28 دورة تدريبية بشأن التماسك الاجتماعي والتربية المدنية والتعبئة الاجتماعية وتحليل النزاعات والتعامل مع الشائعات ورسائل الكراهية. وعلاوة على ذلك، نظم 155 برنامجا للتدريب المهني شاركت فيها المجتمعات في إنتاج أقنعة الوجه ومطهرات اليد. وقد أوجدت هذه الأنشطة فرص عمل لأكثر من 000 5 شخص في ولاية راخين. لقد قيل: "لا شيء يُقرب بين الناس أكثر من كأس العالم". وبهذه الروح، يسرنا أنه تم تنظيم 3 بطولات رياضية.

وشـــاركت جميع المجتمعات في ولاية راخين في برامج التدريب المهني التي تقدمها الأمم المتحدة مثل الخياطة والميكانيكا وتربية الماشية. وشاركت جميع المجتمعات كذلك في مشاريع تطوير البنية التحتية "النقد مقابل العمل"، مثل تحسين الطرق القروية وبرك المياه وتجديد المدارس.

والتصدي للعنف الجنسي

وقد وقعت ميانمار في ديسـمبر/كانون الأول 2018 بيانا مشـتركا مع الأمم المتحدة بشـأن منع العنف الجنسـي المرتبط بالنزاعات والتصـدي له. وأنشـئت لجنة وطنية ووضـعت خطة عمل لتحديد مجالات التنفيذ ذات الأولوية مثل إصدار الجيش توجيهات واضحة والتحقيق في الانتهاكات المزعومة ومحاكمة الجناة وبناء قدرات موظفي إنفاذ القانون وتدابير الإصـــلاح القانوني وتعزيز تقديم الخدمات للناجين. وعلاوة على ذلك، تقوم الحكومة بصـياغة قانون بشـأن "منع العنف ضـد المرأة وحمايتها" لتعزيز حماية المرأة من جميع أشكال العنف بما في ذلك العنف المنزلي والجنسي.

منع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال

أنشـأت الحكومة اللجنة الوطنية لمنع الانتهاكات الجسـيمة ضـد الأطفال في النزاعات المسـلحة ووضـــعت خطة العمل الوطنية لحماية الأطفال في النزاعات المســـلحة من الإصـــابات والوفيات والعنف الجنسـي. وقد وافق مكتب الرئيس على خطة العمل هذه في آب/أغسـطس من هذا العام، وتمشـيا مع خطة العمل، ستصـدر القوات العسكرية التوجيهات اللازمة وستنشئ آلية للشكاوى ولجنة للرصد والتقييم. وتتعاون ميانمار مع اليونيسـيف في الاضـطلاع بأنشـطة التوعية. وقد رفعت الأمم المتحدة ميانمار من قائمة الدول التي تجند الأطفال الجنود لأغراض القتال في يونيو/حزيران من هذا العام.

التنمية

لقد أقيم معرض للاسـتثمار في ولاية راخين في شـباط/فبراير 2019 من أجل التصـدي للفقر في الولاية. ومن المتوقع أن يؤدي هذا الحدث إلى إيجاد فرص العمل وتوليد الدخل وتحقيق التنمية على المدى الطويل. ويجري النظر في مشـاريع إنمائية أخرى، غير أن هذه المبادرات علقت بسـبب النزاعات المسـلحة والجائحة.

الختام

السيد الرئيس

تعيد ميانمار تأكيد التزامها بمواصـــلة العمل البناء مع الأمم المتحدة بما يتماشـــى مع أولوياتنا واحتياجاتنا الوطنية، لا سيما في مساعينا لتحقيق الأهداف المحددة في خطة ميانمار للتنمية المستدامة.

وقد حققنا تقدما كبيرا في مسيرتنا الديمقراطية، لكننا ما زلنا بعيدين عن بلوغ مقصـدنا. ويعود تقدمنا إلى قدرة شـــعبنا على الصـــمود وإرادته القوية لبناء الرخاء والرفاه للجميع في ميانمار. إننا نرعى ونبني أمة جديدة معا. ونود أن نشكر أصـدقاءنا البعيدين والقريبين الذين أبدوا تفهمهم ودعمهم خلال الأوقات الصـعبة. إننا نقدر صداقتهم بإخلاص.

وهذا يقودني إلى خاتمتي. لقد أصـــدرت الأمم المتحدة اسـتراتيجيتها وخطة عملها لمكافحة خطاب الكراهية في مايو/أيار 2019. ويجب الإشـــادة بهذا الأمر نظرا لوجود حاجة ماســـة إلى التصـــدي لخطاب

الكراهية محليا. ولكن ينبغي لنا كذلك أن ندرك البعد الدولي، كما أشير إليه آنفا. إن التبشيع قد يكون أقدم أنواع الأساليب الدعائية. إنه يسعى إلى إلهام الشعور بالبغضاء تجاه العدو المحدد، ‹الآخر›، لحشد الحلفاء لفرض مخططات تعسفية بعيدة كل البعد عن المعايير الأساسية للعدالة. ومن الأهمية بمكان أن يراعي أولئك المكلفون بولايات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان أعلى معايير مراقبة الجودة والنزاهة، وألا يعتمدوا الحلول المختزلة لإرضاء أي مكون من المكونات. لقد وجهت اتهامات خطيرة إلى ميانمار. ولم تخضع تلك الاتهامات للأصول القانونية الواجبة، بما في ذلك التحقيق القضائي في الأدلة الحقيقية، ومع ذلك يبدو أن بعض أعضاء المجتمع الدولي قد أصدروا حكما "بالإدانة". إن تشويه صورة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باستخدام معلومات لم تخضع للرقابة على الجودة بالقدر الكافي يعزز الشعور بالغبن بين البلدان والشعوب، الأمر الذي ينذر بالكراهية والنزاع. وهذا من شأنه أن يضعف أهداف السلام الرئيسية التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة.

إننا لا نطلب من المجتمع الدولي سوى أن يعاملنا معاملة عادلة. ونناشد الدول الأعضاء أن تدرس الروايات السلبية عن ميانمار بعناية ونزاهة، قبل أن تتوصل إلى استنتاجاتها المستقلة. وسنقدر مواصلة المجتمع الدولي تقديم دعمه وإبداء تفهمه لجهودنا الرامية إلى تحقيق السلام المستدام والمصالحة الوطنية والديمقراطية الحقيقية والتنمية الشاملة لجميع سكان ميانمار.

أشكركم، السيد الرئيس.

ملديف (انظر A/75/PV.14، المرفق التاسع)

بيان السيد عبد الله شهيد، وزير خارجية جمهورية ملديف

أُدلي بهذا الخطاب يوم الثلاثاء، 29 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الرابعة عشر للجمعية العامة

معالي السيد عبد الله شهيد، وزير الخارجية، في إطار المناقشة العامة للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس، السيد الأمين العام، أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، السيدات والسادة

تهانينا، السيد الرئيس، على انتخابكم رئيسا للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. إن وجود شخص موقر بحكمتكم وقدركم على رأس هذه الجمعية أمر يدعو إلى الارتياح خلال هذه الأوقات الاستثنائية التي نواجهها.

وأود كذلك أن أعرب عن تقديرنا العميق للرئيس المنتهية ولايته على إدارته الممتازة لأعمالنا عبر تحديات غير متوقعة.

السيد الأمين العام، يشيد بلدي بعملكم المخلص والدؤوب أثناء هذه الأوقات العصيبة.

”على الرغم من أننا قلة، فإننا نكرس أنفسنا لمبادئ هذه الهيئة العالمية ونعلن إيماننا بدعم ميثاق الأمم المتحدة“.

السيد الرئيس

لقد كانت هذه من بين الكلمات الأولى التي أدلى بها في هذه القاعة السيد أحمد حلمي ديدي، أول ممثل دائم لملديف لدى الأمم المتحدة، قبل 55 عاما. فقد أعربنا عن قناعتنا الراسخة قبل 55 عاما بأن ”الأمم المتحدة هي كبير مهندسي“ السلام. وبعد 55 عاما، تظل قناعتنا أقوى من أي وقت مضى.

واليوم، إذ نواجه أحد أكبر التحديات العالمية في التاريخ الحديث، فإن التداول بشأن ”المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي ننشدها“ و ”إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف“ لا يبدو أمرا مناسبا فحسب، بل ضرورة أيضا.

وما زالت الصور الصارخة والمأساوية لجائحة كوفيد-19 محفورة في أذهاننا. عاملون في مجال الرعاية الصحية يعالجون مرضى على أسرّة مؤقتة. ومتعهدون يكافحون لدفن الموتى. شوارع فارغة، ومدارس فارغة، ومطارات فارغة. وصمت رهيب يطغى على كل شيء...

وفي ملديف – وهي دولة تنعم بالحيوية والازدهار – توقفت حياتنا بين عشية وضحاها تقريبا. وبتوقف تدفق السياح، انخفضت الإيرادات وازدادت الديون. ومن المتوقع أن ينكمش الاقتصاد – لأول مرة منذ عقد من الزمان.

وكان التصدي بسرعة للتداعيات الصحية الناجمة عن كوفيد-19 أولويتنا القصوى. وأعلنا على الفور حالة طوارئ صحية وطنية. وأنشأ الرئيس سوليه المركز الوطني لعمليات الطوارئ، وترأس اجتماعات اللجنة بنفسه. وعززنا قدرات الفحص وأنشأنا مرافق لعلاج المصابين بكوفيد وقمنا بتعبئة وتدريب العاملين في

مجال الرعاية الصحية. وقد كان تفاني العاملين في الخطوط الأمامية لدينا لضمان توفير الرعاية الصحية الجيدة بشكل فعال والخدمات بدون انقطاع استثنائياً.

وكانت أولويتنا الثانية هي الحد من آثار الصدمة التي تعرض لها الاقتصاد ودعم الأسر والشركات. وبدأ دعم الدخل وحزم الحوافز ووقف سداد الديون وبرامج تخفيف الضرائب. واستمر خدمات الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التأمين الصحي الشامل، ودعم العائل الوحيد والمعاشات التقاعدية لكبار السن، على الرغم من العديد من التحديات اللوجستية والمالية.

وشُكلت فرقة عمل وطنية معنية بالاستجابة والإنعاش، وقد أعطت الأولوية لبناء القدرة على المجابهة في خطة عملنا لما بعد كوفيد. والهدف هو ضمان ألا تتآكل المكاسب الإنمائية التي حققناها على مدى العقود الماضية؛ وكفالة المضي قدما في المشاريع الإنمائية الموعودة والمخطط لها دون تأخير؛ وضمان الوفاء بالتزامنا بخطة عام 2030، وكفالة عدم ترك أحد حلف الركب.

سيدي الرئيس،

هناك العديد من الدروس التي يمكن تعلمها بالفعل من كوفيد-19.

أولا، فُضحت أوجه عدم التماثل في النظام الدولي بصورة غير مسبوقة على الإطلاق – سواء من حيث التفاوت في الآثار أو الفجوة الرقمية أو الصدمات العميقة الناجمة عن التعطل في سلاسل الإمداد. ولم يسلم أي بلد من هذه الآثار. ولكن البلدان لم تتأثر بنفس القدر. ففي بلدان مثل بلدي، التي تمثل فيها المساهمات السياحية بشكل مباشر وغير مباشر 75٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كانت الخسائر جسيمة.

ثانيا، صار الضرر الناجم عن عبء الديون التي تثقل كاهل اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل ملديف أكثر وضوحا الآن. ونقدر مبادرة مجموعة العشرين لتعليق سداد خدمة الدين. ولكن ليس هناك فرق يذكر بين 31 ديسمبر/كانون الأول و 1 يناير/كانون الثاني، ما عدا التغيير من سنة إلى أخرى. فالاقتصادات ستظل في مرحلة الانتعاش، والأزمة ستستمر. لذلك نطلب من مجموعة العشرين تمديد مبادرتها حتى نهاية عام 2021.

ولكن تعليق الديون ليس سوى جزء مما تحتاجه الدول الجزرية الصغيرة النامية. إننا بحاجة إلى تغيير هيكلي ومرافق مبتكرة وتحسين فرص تيسير الحصول على التمويل بشروط ميسرة وتعزيزها. ونحن بحاجة إلى تقييم سليم لأوجه ضعفنا، مما سيرسم الطريق لاتباع نُهج محددة الأهداف بشكل أفضل في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ثالثا، أبرز الوباء أيضا أهمية التعاون العالمي. ففي ملديف، بدون دعم أصدقائنا وشركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف، لن نتمكن من مواصلة التصدي لهذه العاصفة. وفي الوقت الذي نعمل فيه على إيجاد لقاح، نأمل أن يتمكن كل شخص يحتاج إليه من الحصول عليه. ونأمل أن نعمل معا لضمان الحصول عليه بصورة عادلة.

وأشكر جميع شركائنا الذين قدموا لنا بسخاء الدعم المالي والمادي والتقني خلال هذه الأزمة، على الرغم مما يواجهونه أنفسهم من أوقات عصيبة. ومن الأمثلة على ذلك الهند. فقد كان الدعم الأخير للميزانية البالغ 250 مليون دولار أكبر مساعدة مالية تقدمها جهة من الجهات المانحة خلال هذا الوباء.

سيدي الرئيس،

لقد أتاحت لنا جائحة كوفيد الفرصـــة لإعادة تقويم نهجنا في مجال التنمية والتركيز على بناء عالم أكثر مرونة – عالم يحقق النتائج لما فيه خير الكوكب والناس والرخاء.

وبالنسـبة لبلدان مثل بلدي – لا يزال تغير المناخ تهديدا كبيرا – ولكنه أيضـا تهديد يصـعب علينا التغلب عليه بمفردنا. وعدد الجزر التي تحتاج إلى حماية الشـــواطئ في حالات الطوارئ، أو الإغاثة في حالات الفيضـــانات والكوارث، آخذ في الازدياد كل عام. وتواتر هذه الأحداث وشـــدتها يدفعان نحو حدود التكيف. وهناك أيضـا اتجاه متزايد فيما يتعلق بالظواهر البطيئة الحدوث مثل ارتفاع مسـتوى سـطح البحر. وبالنسبة لملديف، لم تعد آثار تغير المناخ هي المستقبل. بالنسبة لنا، هي واقعن نعيشه.

ولكن تغير المناخ لا يميز بين البلدان. ولا يعترف بالحدود. فكل دولة كبيرة أو صـــغيرة غنية أو فقيرة، تواجه آثار تغير المناخ، وإن كان ذلك على نطاقات مختلفة. وتغير المناخ عامل مضـاعِف للمخاطر. ولا يزال تهديدا للأمن الدولي.

وأملنا هو تحقيق الطموحات النبيلة لاتفاق باريس. وما نحتاج إليه هو أن تعزز جميع البلدان المســـاهمات المحددة وطنيا. وســـنقدم مســـاهمتنا بالتأكيد، ونحن بحاجة إلى التنفيذ الفعلي لما قطع من تعهدات، بما في ذلك الالتزامات المالية. ونحن بحاجة إلى الحصـول على التمويل بشـكل أسـهل وأسـرع. وتمويل المناخ ينبغي أن يكون جديدا وإضـــافيا ويمكن التنبؤ به، وأن ينفذ الآن، بغية تحقيق الهدف الذي وضـعناه في عام 2015. والتكيف لم يعد شـيئا ينبغي التخطيط له، سـنعيشـه في المسـتقبل. إننا نراه في حياتنا اليومية.

وإذ نعيد بناء اقتصـاداتنا بعد كوفيد، يجب ألا تسـير الأمور على منوال العمل كالمعتاد. وعلينا أن نستخدم ما وقع كفرصة لإعادة البناء بصورة تراعي البيئة على نحو أكبر. ولدى القيام بذلك، ينبغي ألا يُترك أي بلد بمفرده. وهذه فرصـــة أخرى لخفض الانبعاثات للحفاظ على ارتفاع درجة الحرارة العالمية دون 1,5 درجة مئوية. فلنمهد السبيل إلى غلاسكو باتخاذ إجراءات هادفة تشمل الجميع.

وينبغي اتخاذ إجراءات هادفة أيضـــا لحماية محيطنا. فالملايين من الناس يعتمدون على المحيط وخيراته من أجل بقائهم. وبالنسـبة للملديفيين، بوصـفهم أوصـياء على أكثر من 000 90 كيلومتر مربع من المحيط الهندي، فإن المحيطات جزء من هويتنا وأسلوب حياتنا واقتصادنا.

ولهذا السبب فإن حماية المحيطات من الآثار الضارة للتلوث البحري بالمواد البلاستيكية أمر حاسم لنا وللعديد من البلدان الأخرى مثلنا. وقد أعلن الرئيس سـوليه هنا في الجمعية العامة في العام الماضـي عن تعهدنا بالتخلص التدريجي من المواد البلاسـتيكية الأحادية الاسـتخدام بحلول عام 2023. وما زلنا نعمل مع البلدان التي تشـاطرنا الرأي من أجل وضـع إطار دولي فعال لتحقيق هذه الغاية. وقد التزمنا بحماية 20 في المائة ن مياهنا، كما أننا ملتزمون بالعمل مع التحالف العالمي للمحيطات من أجل تحقيق الهدف العالمي المتمثل في حماية 30 في المائة من المحيطات في السنوات المقبلة.

أيها الأصـدقاء، من مسـؤوليتنا المشـتركة الحفاظ على المحيطات وكل خيراتها واسـتخدامها بشـكل مستدام. وينبغي ألا نفشل. ويجب ألا يقع ذلك في عصرنا!

سيدي الرئيس،

إن ضمان حقوق الإنسان أمر أساسي لبناء مجتمع تقدمي وتحقيق التنمية المستدامة. وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها هما حجر الزاوية في إدارة الرئيس سوليه منذ إنشائها.

ومن بين الاتفاقيات الأساسية لحقوق الإنسان، صدقت ملديف على سبع اتفاقيات، وسحبت العديد من التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وسنصدق أيضا على اتفاقية الاختفاء القسري في الأشهر المقبلة. إن قانون حماية حقوق الطفل وقانون قضاء الأحداث مثالان حديثان على جهودنا الرامية إلى مواءمة صكوكنا القانونية مع الالتزامات الدولية.

كما صدقنا على البروتوكول الاختياري الثالث لاتفاقية حقوق الطفل، ووقعنا على الإعلان بموجب المادة 22 من اتفاقية مناهضة التعذيب، الذي يسمح بتعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء.

ونؤمن إيمانا راسخا بأن النهج القائم على الحقوق يعطي الأولوية لتمكين جميع شرائح المجتمع – وخاصة النساء والشباب. وللمرة الأولى، تعمل الحكومة على وضع مشروع قانون للشباب سيحدد ويكفل حقوق الشباب، بما في ذلك مشاركتهم في صنع القرار. ويوجه سياساتنا المتعلقة بالشباب نهج شامل متعدد الأبعاد يشمل القيادة والمشاركة السياسية والمساواة بين الجنسين ومكافحة التطرف والصحة والرفاه.

إن تعميم المساواة بين الجنسين في المجتمع وفي الحياة العامة عملية متواصلة – وهي عملية لم ينجزها أي بلد. إذ نمضي قدما نحو الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، يجب علينا بذل كل جهد ممكن لبلوغ رؤية إعلان ومنهاج عمل بيجين. وفي ملديف أُتخذت عدة خطوات في الاتجاه الصحيح. على سبيل المثال، خصصت التعديلات التي أدخلت مؤخرا على قانون المجالس المحلية ثلث جميع مقاعد المجالس المحلية للمرأة، مما يكفل مشاركتها في نظام الحوكمة اللامركزي. وأنا فخور أيضا بأن أعلن أننا حققنا التكافؤ بين الجنسين بين رؤساء بعثات السلك الدبلوماسي في ملديف.

ونظراً للأهمية التي توليها ملديف لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، اتخذت الحكومة قراراً بتقديم ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2023–2025. ونعتقد أن الجهود المحلية والعالمية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها تسير جنبا إلى جنب. ونود، بصفتنا دولة جزرية صغيرة، أن نتبادل الخبرات الفريدة للجهود التي بذلناها لمواءمة قوانيننا وتعزيز ثقافة احترام حقوق الإنسان.

سيدي الرئيس،

لا يزال الإرهاب يعدُّ من أكثر المسائل العالمية تعقيدا وتحديا في عصرنا – وهو مسألة تتطلب التعاون والتنسيق، فضلا عن توافق الآراء. ويجب علينا أن نعمل معا لمعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب والتطرف العنيف، لا سيما في ضوء التقدم في وسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا الرقمية.

وعلى المجتمع الدولي أيضاً أن يعمل معاً لضمان حقوق الشعب الفلسطيني. فعلى مدى عقود ظل الفلسطينيون يطالبون بالكرامة والاحترام وإقامة دولتهم، ولكن دون جدوى. ونكرر دعوتنا إلى حل الدولتين على أساس حدود ما قبل 1967 وأن تكون القدس الشرقية عاصمة لفلسطين.

ولا تزال مجموعة الروهينغيا تعاني من المشاق والحرمان الشديد. ولن نقف مكتوفي الأيدي ونتفرج على الإبادة الجماعية. بل سنواصل بذل كل ما في وسعنا للتصدي لسوء المعاملة والتشريد والقتل الفظيع للسكان الروهينغيا. وسنواصل الدفاع بالنيابة عنهم، بما في ذلك في محكمة العدل الدولية.

سيدي الرئيس،

إذ تحتفل الأمم المتحدة بمرور 75 عامًا على إنشائها، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي الاحتفال به والامتنان له. لقد ساعدت الأمم المتحدة في تشكيل نظام دولي بعد سنوات من الحرب والنزاع. ووفرت الأمم المتحدة للعالم منبراً لتقاسم مشاكله ووضع الحلول لها. وأعطت الأمم المتحدة بلداناً مثل بلدي – وهو أصغر البلدان جميعا – صوتا ومكانا على قدم المساواة مع البلدان الأخرى على الطاولة، فضلا عن القدرة على المساهمة وإحداث التغيير. وتظل الأمل المثالي لأمن الدول الصغيرة مثل بلدي.

نعم نحن نتفق جميعا على أن الأمم المتحدة بحاجة إلى الإصلاح لكي تتوافق مع العضوية الحالية وعصرنا الحالي. ولكن لا يمكننا أن نجادل في أن الأمم المتحدة لا تزال ضرورية. فهي ما تزال تعطي أفضل أمل للبشرية وأفضل فرصة للتعاون وأفضل منصة للحوار وأفضل رقيب للمد المتصاعد للقومية المتطرفة وكراهية الأجانب.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

ويجب علينا أن نوحد صفوفنا مرة أخرى وأن نصمم على دعم السلام والحفاظ على حقوق الإنسان الأساسية والكرامة الإنسانية وكرامة جميع الأشخاص وكل الأمم الكبيرة والصغيرة على حد سواء.

ويجب علينا أن نلتزم مرة أخرى بالتسامح والدعوة إلى الحوار بدلا من الحرب، فضلا عن التعاون العالمي للنهوض بجميع الشعوب.

وعلينا أن نجتمع معا مرة أخرى وأن نتمسك بعزم بالتزامنا بمبادئ الأمم المتحدة وإحياء الروح الحقيقية لتعددية الأطراف، علاوة على التبشير بعالم أكثر عدلا وسعادة حقا.

سيدي الرئيس، على الرغم من قلة جزرنا، فإن ملديف على استعداد لأداء دورها – تماما مثلما فعلنا قبل 55 عاما.

شكراً لكم.

الجبل الأسود (انظر A/75/PV.14، المرفق العاشر)

بيان السيد سردان دارمانوفيتش، وزير الخارجية والتكامل الأوروبي في الجبل الأسود

أُدلي بهذا الخطاب يوم الثلاثاء، 29 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الرابعة عشر للجمعية العامة

سيدي الرئيس،

الأمين العام،

أصحابَ السعادةِ

السيدات والسادة،

يسرني أن أخاطبكم اليوم باسم الجبل الأسود وأن أؤكد من جديد دعمنا والتزامنا القويين والقاطعين بمهمة المنظمة العالمية التي دامت 75 عاما.

ونرحب بانتخاب فولكان بوزكير رئيسا للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، ونتمنى له النجاح في أداء هذا الواجب. ونؤكد له الدعم الكامل والمستمر من وفد الجبل الأسود.

كما ندين بالامتنان لسلفه تيجاني محمد – بندي على قيادته وكفالة أداء الجمعية العامة للأمم المتحدة لمهامها على نحو سلس والوفاء بولايتها.

سيدي الرئيس،

يصور موضوع مناقشة هذا العام بصدق أحد التحديات الرئيسية التي يواجهها المجتمع الدولي، ويجب أن نعمل معا على أساسه لوضع استجابة فعالة وشاملة له. لقد انقضت 75 سنة منذ إنشاء المنظمة العالمية التي تزايدت الحاجة اليوم إليها وأصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى. وفي ظل ظروف التهديدات المختلفة للسلم والأمن الدوليين، والحقائق الجغرافية السياسية المتغيرة والمجزأة، فضلا عن التحديات غير المسبوقة التي تفرضها جائحة كوفيد-19، فإن من الضروري الحفاظ على الوحدة والتعددية وتعزيزهما بوصفهما الطريقة الوحيدة الممكنة للعمل ومعالجة المسائل والتحديات العالمية التي تتجاوز الحدود الوطنية. والواقع أننا بحاجة اليوم وفي المستقبل إلى الأمم المتحدة التي تدعم كل ما هو وارد في الوثيقة التأسيسية والتي ترث أسمى القيم الحضارية التي تقوم عليها عالمية المنظمة وطابعها الخالد – وهي تلك القيم التي جمعتنا في سان فرانسيسكو في عام 1945.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

إن جائحة كوفيد-19 وعواقبها المتعددة والمدمرة على حياة الناس في جميع أنحاء العالم، تحذرنا وتذكّرنا بصوت عال بأهمية التعاون والتضامن الدوليين في عملية إيجاد حلول عالمية للمسائل التي تؤثر علينا جميعا سواء كنا أمما كبيرة أو صغيرة. وأعتقد اعتقادا راسخا بأنه يمكننا الاستفادة بشكل إيجابي من جميع الصعوبات. وفي هذه الحالة بالذات، أنا متأكد من أن ذلك يعني الحاجة إلى عمل مشترك وأقوى على أساس الثقة والقيم والمصالح المشتركة، ويجب ألا يكون هناك بديل له في الفترة المقبلة.

وفي الوقت الذي نشهد فيه اتجاها سلبيا نحو تعزيز الأحادية والنزعة الحمائية وزيادة الانحراف عن التعددية، فليست هناك معضلة في الجبل الأسود. ونحن ملتزمون بدافع أقوى بتعددية الأطراف استنادا إلى

القيم والمبادئ العالمية التي محورها منظمة عالمية قادرة على توفير اســـتجابة كافية للأزمات والتحديات والتهديدات العالمية.

ونرحب في هذا السياق بالدور الرئيسي للأمين العام أنطونيو غوتيريش الذي تولى تنسيق استجابة شـــاملة للأمم المتحدة بشـــكل فعال ومســـؤول منذ بداية جائحة مرض فيروس كورونا، بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

وأتاحت آليات الاستجابة والإنعاش التي أنشأتها الأمم المتحدة جمع الأموال اللازمة لتقديم المساعدة إلى أكثر المناطق والبلدان ضـــعفا، في حين لا يزال اســـتعراضـــه لتأثير الجائحة على الاقتصـــاد والنزاعات العالمية والسـكان، ولا سـيما النسـاء والأطفال، والمناطق والبلدان الأكثر تضـررا من الفقر والنزاعات، يوجه أنشطة منظومة الأمم المتحدة بغية التصدي للأزمة ومعالجة آثارها بطريقة فعالة.

وتهدد النزاعات الإقليمية والمحلية التي تزداد تواترا، علاوة على النزاعات الدولية، التي لها أســـباب ونتائج تاريخية وسـياسـية واقتصـادية، بزعزعة اسـتقرار النظام الدولي والعالم كما نعرفه. ويجب على الأمم المتحدة أن تتصـرف بوصـفها مدافعة عن السـلام والاسـتقرار، وأن تواكب الحقائق الجديدة وأن تمضـي في طريق التكيف حتى تتمكن من أداء دورها بمزيد من الكفاءة. ومن هذا المنطلق، يؤيد الجبل الأســـود بقوة الإصـــلاحات الضـــرورية لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الإصـــلاح الشـــامل لمجلس الأمن وتنشـــيط الجمعية العامة، بهدف بناء أمم متحدة أكثر كفاءة وشـــفافية وديمقراطية وخضـــوعا للمســـاءلة، تكون جميع أنحاء العالم ممثلة فيها بالتساوي.

يعرف الجبل الأسود بأنه دعامة للسلام والاستقرار، وبلد للوئام بين الأعراق والأديان، وملتزم ببناء الشـــراكات وإقامة العلاقات الودية ليس مع أقرب جيرانه فحســـب، بل ومع المجتمع الأوســـع. إن تعددية الأطراف هي إحدى الأولويات الرئيسية في سياستنا الخارجية، وهو ما يؤكده تطلعنا المستمر إلى أن نكون جزءا من المجتمعات المتأصلة فيها قيم ومبادئ التكاتف والتضامن.

ولذلك، في عالم المنافسات الجغرافية الاستراتيجية المتزايدة، وتزايد حدة الأزمات وتعقيدها، فضـلا عن جائحة كوفيد-19، يجب أن نؤكد على أهمية تعزيز الســـلام والأمن. ونؤيد بقوة دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصـعيد العالمي خلال الجائحة الحالية، من أجل إعطاء الفرصـة للدبلوماسية وتهيئة الظروف لإيصال المعونة الإنسانية والدعم إلى أضعف الناس.

إن الاسـتجابة بعد اندلاع نزاع أو أزمة غالبا ما لا تكون كافية، أو ليسـت في الوقت المناسـب بما فيه الكفاية. علينا أن نزيد من الاهتمام بالمنع – منع نشـــوب النزاعات ومنع تغذية نزعة التطرف والتطرف العنيف. ولتحقيق هذا الأمر، من الضروري العمل على بناء مجتمعات غير منحازة وأكثر شمولاً توفر فرصاً متساوية للجميع، وحماية الفئات المهمشة والأضعف، وعلى الأخص النساء والشباب. ويؤيد الجبل الأسود بقوة تنفيذ خطتين – الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، وهو ما نبرهن عليه باستمرار، من خلال الاضطلاع بعدد كبير من الأنشطة وتنفيذها على الصعيد الوطني.

إننا نواجه تحديات خطيرة للأمن والاسـتقرار الدوليين، بسـبب عدد من العوامل، مثل انقضـاء مدة بعض أهم الاتفاقات المتعلقة بالحد من الأسـلحة التقليدية وأسـلحة الدمار الشـامل وتحديدها، وعودة توترات الحرب الباردة – التي تزداد تعقيدا الآن بسـبب عدم وجود حوار بناء بين الأطراف الفاعلة الرئيســـية. ويؤيد الجبل الأسود تأييدا تاما تنفيذ الصكوك الدولية ذات الصلة في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة، فضلا

عن خطة الأمين العام لنزع السلاح. ونؤكد على أهمية إضفاء الطابع العالمي على أهم الوثائق في هذا المجال، من أجل الحفاظ على السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي، وتهيئة الشروط المسبقة والظروف اللازمة لإقامة عالم خال من أسلحة الدمار الشامل.

وفي وقت تتزايد فيه التحديات التي تواجه حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، سيواصل الجبل الأسود تعزيز ودعم إدماج حقوق الإنسان والمنظور الجنساني في جميع جوانب عمل الأمم المتحدة، وسوف يسعى جاهداً للحفاظ على عالمية القانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلاً عن استقلالية نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ككل. إن الجبل الأسود ملتزم بالتقريب بين جداول أعمال جنيف ونيويورك، وتهيئة أوجه تآزر أفضل بين مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة ومجلس الأمن.

وما زلنا ملتزمين التزاما قويا بتحسين السياسات والأطر الوطنية لحقوق الإنسان. وقد أثبتنا ذلك من خلال التعاون الممتاز مع آليات الأمم المتحدة الرئيسية، آليات الإجراءات الخاصة والهيئات المنشأة بموجب معاهدات، وكذلك مع مجلس حقوق الإنسان. وأعتقد أن النتائج التي تحققت، فضلا عن التزامنا القوي المستمر بمواصلة تحسين وضع النساء والفتيات، وحماية حقوق الأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، وحماية حرية الإعلام، وأعمال المجتمع المدني، ومكافحة التمييز على أي أساس، والإفلات من العقاب، فضلاً عن الوصول بدون عوائق إلى الآليات القانونية الدولية وآليات حماية حقوق الإنسان، توصى بقوة بأن نكون عضوا في مجلس حقوق الإنسان (2022-2024) في انتخابات عام 2021.

وعندما نتكلم عن أهداف التنمية المستدامة، بعد خمس سنوات من اعتمادها، يمكننا أن نرى أن تقدما قد أحرز في بعض المجالات. ومع ذلك، هناك العديد من المؤشرات الواضحة على أننا بحاجة إلى أن نفعل أكثر مما فعلنا حتى الآن، أي مضاعفة جهودنا والانتقال من الأقوال إلى الأفعال. وتشكل جائحة كوفيد-19 الحالية تحديا خطيرا، وستؤثر بلا شك على الديناميات في تحقيق الأهداف المحددة. لقد أدت الجائحة إلى إبطاء اقتصاداتنا، وتراجعت بنا خطوات إلى الوراء. وبينما يجري المجتمع الدولي تقييما لعواقبها، فهي أيضا فرصة للاستفادة من الدروس والممارسات الجيدة، بغية الاستجابة بمزيد من الفعالية للتحديات المحتملة في المستقبل.

وأود أن أؤكد أن الجبل الأسود من أوائل البلدان التي أدرجت أهداف ومهام التنمية المستدامة بشكل كامل في الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة حتى عام 2030. وبعد ثلاث سنوات من اعتماد هذه الوثيقة، نسجل اتجاهات إيجابية على طريق تحقيق الأهداف المحددة. ومع ذلك، فإننا ندرك في الوقت نفسه أن هذه الديناميات يجب أن تكون أقوى وأنه لا يزال أمامنا الكثير من العمل الذي يتعين علينا القيام به للحد من خطر الفقر وتحقيق تنمية متوازنة لجميع مناطقنا، وهو ما سنعمل عليه بتفان.

ويشارك الجبل الأسود، بوصفه عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشاركة نشطة في أعماله، ويؤكد بقوة على أهمية التعاون والتضامن وتعددية الأطراف بوصفها أفضل حل للأزمة الراهنة، وتحسين التعافي مستقبلا. وأعتقد أننا سنواصل بهذه الوتيرة، وسنعمل بتفان لتعبئة أوسع نطاق ممكن من الشركاء من أجل معالجة العواقب المتعددة لأزمة كوفيد-19 على البلدان والمجتمعات المحلية والناس.

لقد أكدت الجائحة الحالية أيضا أن التنفيذ الكامل لخطة عام 2030 واتفاق باريس هما عنصران أساسيان في إعداد العالم لمواجهة الصدمات العامة في المستقبل. وفي الفترة المقبلة، يجب أن نستخدم عقد

العمل من أجل تحقيق الأهداف المحددة بحلول عام 2030. وبالإضـــافة إلى ذلك، يجب تكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة وكفالة الوصول إلى نظام صحي جيد وميسور وشمولي وقادر على الصمود، على أن تكون منظمة الصحة العالمية في الصدارة.

ولكي نبني اقتصادات أكثر شمولا ومراعاة للبيئة واستدامة، نحتاج إلى تركيز حلول السياسات على نماذج التعافي الاقتصـــادي التي تنطوي على أكبر إمكانات للتحول والتنمية المســـتدامة. وإذ يعترف الجبل الأسود بالإمكانات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة للرقمنة، فقد أيد الإعلان العالمي بشأن الاستجابة الرقمية لـــــ COVID-19، وكذلك خريطة طريق الأمين العام للتعاون الرقمي، التي تمثل معلما هاما على طريق استغلال إمكانات التكنولوجيات الرقمية.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

لا يزال الجبل الأســود، بوصــفه دولة مســتقلة، وديمقراطية متعددة الأعراق ومتعددة العقائد، على المسار الذي حدد في عام 2006، عندما استعدنا استقلالنا – وهو مستقبل أوروبي – أطلسي وإيلاء العناية لعلاقات حســـن الجوار وتعددية الأطراف. ونحن في طريقنا إلى الجماعة الأوروبية، مؤكدين قدرات مجتمع الجبل الأسود ومؤسساته على النجاح في تهيئة جميع الشروط المسبقة اللازمة لهذا الأمر. ونعتقد اعتقادا راسخا أن مستقبلنا، ولكن أيضا مستقبل منطقة غرب البلقان بأسرها، يكمن في أوروبا، وأنه لا يمكننا أن نكون شركاء مسؤولين أمام المجتمع الدولي إلا من خلال توطيد هذا الوضع.

ونحن نعتمد وننفذ باســتمرار وبحزم إصـــلاحات في مختلف المجالات، وكل ذلك بهدف تحســين نوعية حياة مواطنينا. ونؤمن بأنه لا يمكننا أن نكون عاملاً موثوقاً به في العلاقات الإقليمية والدولية إلا باتباع سياسة مسؤولة وناضجة قوامها التسامح والتضامن، وذلك بوصفنا بلداً يتمسك بسيادة القانون ويحقق نموا اقتصـــاديا قويا، وهو مثال للتعايش الســلمي بين مختلف الشــعوب والأديان تحت ســقف واحد في وئام وتسامح، كما أننا بلد يلتزم التزاماً قوياً باحترام حقوق الإنسان وحرياته وبالحفاظ على تفرد جميع شعوبه.

وسيظل الجبل الأسود ملتزماً بهذا الطريق وسيواصل الإسهام بنشاط وإخلاص في تحقيق أهداف الأمم المتحدة.

وشكراً لإصغائكم.

موريتانيا (انظر A/75/PV.14، المرفق الحادي عشر)

بيان السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، وزير الخارجية والتعاون والموريتانيين في الخارج في جمهورية موريتانيا الإسلامية

أُدلي بهذا الخطاب يوم الثلاثاء، 29 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الرابعة عشر للجمعية العامة

[الأصل: بالعربية]

بسم الله الرحمن الرحيم،

وصلى الله على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

أصحاب المعالي،

الأمين العام للأمم المتحدة،

السيدات والسادة،

يطيب لي في البداية أن أتقدم بأحر التهاني إلى سعادة السفير فولكان بوزكير، الممثل الدائم للجمهورية التركية الشقيقة، على توليه رئاسة الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، متمنياً له كل التوفيق والنجاح في مهامه الجديدة.

كما أود أن أتقدم كذلك بجزيل الشكر وعظيم الامتنان للسيد تيجاني محمد بندي، الممثل الدائم لدولة نيجيريا الشقيقة، على الكفاءة العالية والمهنية اللتين أدار بهما الدورة السابقة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أشيد بالجهود الكبيرة والمساعي المتواصلة التي يبذلها معالي الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، في إصلاح وقيادة المنظمة، خدمة للسلم والأمن الدوليين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

تنعقد هذه الدورة في ظروف بالغة التعقيد على مستوى العالم بأسره بسبب الأزمة الصحية التي أفرزها انتشار فيروس كورونا المستجد، حيث ألقت هذه الأزمة بظلالها على مختلف مناحي الحياة في بلدان العالم كافة، ولا زالت تداعياتها وتحدياتها تفرض نفسها بقوة لحد هذه اللحظة، مسببة مآسي إنسانية تمثلت في حصد أرواح مئات الآلاف من البشر في مختلف دول العالم وشلل تام في المنظومة الاقتصادية العالمية.

إن هذه الأزمة أظهرت ضعف التدابير الحالية المتخذة، مما يستدعي منا جميعاً تفكيراً جديداً وجاداً تتضافر فيه جهود العالم بأسره من أجل تخفيف واحتواء الأضرار، وخاصة في الدول النامية التي تضررت منظوماتها الاقتصادية بشكل كبير بسبب الأزمة.

وقد اتخذنا في الجمهورية الإسلامية الموريتانية العديد من الإجراءات التي مكنت من الحد من انتشار الجائحة والتخفيف من تأثيراتها على السكان، خاصة الفئات الفقيرة، ومن أهمها مراقبة وتأمين السوق المحلية بالمواد الأساسية ومنع المضاربة بها ومراقبة وتأمين الأدوية الأساسية وتثبيت أسعارها، فضلاً عن مساعدات مباشرة للآلاف من الأسر الضعيفة والفقيرة التي تضررت بسبب الركود الاقتصادي في البلد جراء الأزمة.

لقد كان لهذه الجائحة انعكاسات سلبية على الوضع العام لاقتصادنا الوطني واقتصاديات محيطنا الأفريقي، بما سببته من تراجع إجمالي الناتج المحلي وكذلك بما ترتب عليها من تقلص في المداخيل الضريبية وتعاظم النفقات وهو ما ساهم في عجز الميزانية، ولذا فإننا نكرر من هذا المنبر دعوتنا لإلغاء المديونية الخارجية لدول القارة الأفريقية لكي تتمكن من مواجهة الجائحة وتبعاتها الاجتماعية والاقتصادية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

إننا إذ نحتفل هذه السنة بالذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس منظمتنا العريقة، لنعتبرها أيضاً مناسبة لتدارس السبل الكفيلة بالرفع من أدائها، سعياً إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في آفاق 2030، الرامية إلى مواجهة التحديات العالمية الكبرى على صعيد البيئة والمناخ والصحة والتعليم والأمن والاستقرار والتنمية.

ومن هذا المنطلق، فقد أعلن فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، عن برنامج اقتصادي يتألف من المحاور التالية: تعزيز البنى التحتية الداعمة للنمو؛ تعزيز قدرات القطاعات الاجتماعية ودعم الطلب؛ ترقية ودعم القطاعات الإنتاجية لتحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي؛ دعم القطاع الخاص المصنف وغير المصنف؛ مكافحة التصحر والجفاف ودعم فرص التشغيل. وسيمكّن هذا البرنامج من جعل منظومتنا الاقتصادية منسجمة مع الرؤية التي تؤسس سياستنا العامة ومع استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، ومن جعلها أكثر شمولية واحتراماً للبيئة بحكم تركيزه على تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة المحددة في خطة عام 2030.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

لقد بذلنا جهوداً كبيرة من أجل تنفيذ مشاريع وبرامج تهدف إلى مكافحة مختلف أشكال الغبن والتهميش والهشاشة وتأمين ولوج الجميع إلى الخدمات الأساسية ودعم المنظومة الصحية والتعليمية، هذا بالإضافة إلى ما قيم به على مستوى ترسيخ الوحدة الوطنية وتدعيم اللحمة الاجتماعية وتهدئة الحياة السياسية وبناء دولة القانون والحريات وإرساء قواعد الحكامة الرشيدة.

كما نواصل العمل من أجل تطوير المنظومة التربوية والتعليمية لجعلها مؤهلة لتربية أجيالنا على مبادئ الحرية والتسامح والانفتاح من منطلق الثوابت الثقافية والحضارية لبلدنا، والرفع من مستوى جودتها وتنمية جوانبها العلمية والمهنية، وفق ما تقتضيه متطلبات الاقتصاد الوطني.

كما ركّزنا، في إطار مكافحة الفقر، على معالجة الفوارق الاجتماعية ومحاربة الهشاشة ودعم الفئات المغبونة وتعزيز التكافل الاجتماعي. وقد تم إنشاء المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء (تآزر) لهذا الغرض، والتي أطلقت سلسلة مشاريع طموحة لصالح هذه الفئات ضمن برامج متنوعة

تشمل التشغيل ودعم القوة الشرائية وتحسين الظروف المعيشية والنفاذ إلى الخدمات الأساسية من كهرباء وماء صالح للشرب وصحة وتعليم.

وتم العمل على تكوين وتأهيل الشباب، وفق برامج تهدف إلى تمكينه من ولوج سوق العمل والمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني، وكذلك قد تم تمكين المرأة من لعب دورها بإشراكها بقوة في الحياة السياسية وتسيير الشأن العام.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

ومن أجل العمل على بناء تنمية مستدامة، قمنا بالتركيز على استقلالية القضاء وصون حقوق الإنسان وترقية الديمقراطية والحريات الفردية والجماعية وحرية الصحافة وضمان سلامة وشفافية عمل المؤسسات الناظمة للحياة السياسية وتمكين البرلمان من لعب دوره في الرقابة والمساءلة واعتماد الشفافية نهجاً شاملاً في تسيير الشأن العام وتطوير الآليات القانونية والتنظيمية الكفيلة بالقضاء على الفساد والرشوة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

إدراكاً منا بأن الأمن والتنمية أمران متلازمان، حرصت حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية على وضع استراتيجية فعالة وناجعة لمكافحة الإرهاب ومختلف أشكال الغلو والتطرف ضمن مقاربة شاملة، تراعي الأبعاد الأمنية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية. ومن خلال رئاسة بلدنا الدورية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، عمل بلدنا، بالتعاون مع شركائه الإقليميين والدوليين على تكثيف التشاور لوضع خريطة طريق تمكن من تحييد الإرهاب وتجفيف منابعه. وقد شارك بلدنا في هذا السياق في العديد من اللقاءات كما استضاف قمتين هذه السنة، شكلتا دفعاً ملموساً للعمل المشترك في مواجهة التطرف العنيف في منطقة الساحل، مع مراعاة الصرامة في الاحترام التام لحقوق الإنسان.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

تعاني بلداننا المغاربية منذ عقود من تبعات النزاع في الصحراء الغربية. وفي هذا السياق، تتمسك موريتانيا بموقفها الثابت غير المنحاز لأي من أطراف الأزمة، فلدينا علاقات ممتازة مع كل الأطراف وندعم جهود الأمم المتحدة وكل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة الرامية إلى إيجاد حل مستدام ومقبول عند جميع الأطراف.

وفيما يخص الأزمة في مالي، قام بلدنا بوساطة ناجحة أدت إلى مغادرة الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا للعلاج خارج البلد، كما دعا أطراف الأزمة إلى الدفع قدماً نحو اتفاق حول القضايا العالقة من أجل العودة إلى الوضع الدستوري. ولا يفوتنا في هذا المقام أن ننوه بجهود السلطات الحالية في مالي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للتوصل إلى حل سريع للأزمة يفضي إلى عودة الحياة الدستورية في هذا البلد الشقيق.

كما نؤكد وقوفنا في كل المحافل الدولية إلى جانب القضـــايا العادلة. وإننا بهذه المناســـبة لنجدد التأكيد هنا على تمسكنا الراسخ بحق الشعب الفلسطيني في الكرامة والسيادة في إطار دولة مستقلة قابلة للبقاء، عاصـمتها القدس الشـرقية، طبقاً لمبادرة السـلام العربية والقرارات الدولية ذات الصـلة. ونجدد كذلك شجبنا للخروقات الإسرائيلية المستمرة لحقوق الإنسان في فلسطين وباقي الأراضي العربية.

كما ندعم في ليبيا الجهود الدولية الرامية إلى إحلال السـلام في هذا البلد الشـقيق وإلى ضـمان وحدته وسيادته.

أما فيما يخص الوضـع في الجمهورية العربية السـورية، فإننا نؤكد على ضـرورة السـعي الجاد للوصول إلى حل سياسي يصون وحدة هذا البلد العربي الشقيق واستقلاله وكرامة شعبه وحقه في العيش في أمن وسلام.

وفى ما يعني اليمن، فإننا نؤكد دعمنا للشـرعية وندعو إلى انتهاج سـبل الحل السـلمي، وفقا للمبادرات العربية والقرارات الدولية ذات الصلة، وندين في نفس

الوقت ما تتعرض له المملكة العربية السعودية الشقيقة من هجمات إرهابية تستهدف أمنها القومي.

وأشكركم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

عمان (انظر A/75/PV.14، المرفق الثاني عشر)

بيان السيد بدر بن حمد بن حمود البوسعيدي، وزير خارجية سلطنة عمان

أُدلي بهذا الخطاب يوم الثلاثاء، 29 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الرابعة عشر للجمعية العامة

[الأصل: بالعربية]

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس فولكان بوزكير،

يطيب لنا أن نستهل كلمتنا بالإعراب لكم ولبلدكم الصديق، جمهورية تركيا، عن تهانينا لانتخابكم رئيساً للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، ونحن على ثقة بأنكم قادرون على إدارة هذه الدورة بجدارة وتسيير أعمالها بكُل حكمة واقتدار.

كما يسرنا أن نتقدم لسلفكم، سعادة السيد تيجاني محمد بندي من جمهورية نيجيريا الصديقة، بوافر الشكر والتقدير على ما بذله من جهود أثناء فترة رئاسته للدورة السابقة.

ومع احتفال الأمم المتحدة بمرور 75 عاما على إنشائها، نغتنم الفرصة هنا لنسجل للأمم المتحدة ولمعالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش وزملائه في هذه المنظمة الدولية تقديرنا العميق للجهود الدؤوبة والمتواصلة لحفظ الأمن والسلم الدوليين، مؤكدين استعداد بلدي على استمرار التعاون القائم بيننا ومع سائر الدول الأعضاء لتحقيق الغايات النبيلة للأمم المتحدة.

معالي الرئيس، ممثلي الدول الأعضاء،

لقد فرضت جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) تغييرات كبيرة على حياتنا اليومية. بيد أنه مهما كانت صعوبة التحديات، علينا التكيّف المثالي مع أساليب الحياة الجديدة وأن نظل متفائلين نحو المستقبل، متوخين أفضل الأساليب والممارسات في تعاوننا وتحقيق الغايات والمقاصد المشتركة لدولنا وشعوبنا. وفي ذات السياق، فإن على المجتمع الدولي واجبا إنسانيا، يتمثل في ضمان التوزيع العادل للموارد اللازمة لمكافحة الجائحة، لا سيما تأمين اللقاحات في المناطق الأقل نموا والتي تعاني من محدودية المرافق والقدرات الطبية.

لقد أفرزت جائحة فيروس كورونا تحديات اقتصادية شائكة. وفي هذا الصدد، ندعو الدول والمؤسسات المانحة إلى بذل ما في وسعها لتيسير عملية إعادة هيكلة الديون وإيلاء عناية خاصة لمساعدة الدول الأكثر تضررا، بما يشجع على تسريع وانسياب عجلة الاقتصاد ويحفّز النمو.

معالي الرئيس

لقد أكد حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم – حفظه الله ورعاه – بما لا يدع مجالا للشك أن سلطنة عُمان ستواصل السياسة الحكيمة التي وضعها جلالة السلطان الراحل قابوس بن سعيد بن تيمور – طيب الله ثراه – باني عُمان الحديثة، ومهندس سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية على مدى الخمسين عاما الماضية. إن سلطنة عُمان تنتهج طريق الحوار وتشجع عليه.

كما تدعم حكومة بلدي قيم التسامح والعمل الجماعي والعيش في سلام مع الجميع. إننا نؤمن بمبادئ العدل والمساواة وحسن الجوار وسيادة القانون. كما أننا نحترم سيادة الدول ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير ونؤكد على التسوية السلمية للنزاعات على أساس أحكام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي باعتبارها التزاما علينا جميعا الوفاء بها.

وبينما يؤيد بلدي الحق السيادي للدول في اتخاذ ما تراه متوافقا مع مصالحها الوطنية، فإن مصالحنا المشتركة تدعونا جميعا إلى دعم السلام والمشاركة الإيجابية في الجهود الرامية إلى نشره كثقافة عالمية تسمو بها الشعوب وترتقي. ومن هذا المنطلق، فإن سلطنة عُمان تؤكد مجدداً ومن على هذا المنبر الدولي مساندتها للمطالب المشروعة والعادلة للشعب الفلسطيني الشقيق، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية، التي تقوم على مبدأ الأرض مقابل السلام وحل الدولتين.

معالي الرئيس

يدعو بلدي جميع الفرقاء في الجمهورية اليمنية إلى الالتفاف حول طاولة الحوار البناء من أجل التوصل إلى حل سلمي توافقي للصراع الدائر. وفي هذا الصدد، فإننا نناشد جميع الأطراف أن تدعم جهود مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى اليمن. كما أننا نناشد المجتمع الدولي، وخاصة الدول والمنظمات المانحة، لتكثيف المساعي في توفير وإيصال المواد الإنسانية، نظرا للحالة الحرجة والمعاناة المأساوية التي وصلت إليها الحياة في هذا البلد العربي الأصيل.

معالي الرئيس

نود أن نعبّر عن دعمنا للجمهورية اللبنانية، داعين المجتمع الدولي إلى مؤازرة جهود إعادة الإعمار ومساعدة لبنان في معالجة آثار الانفجار المأساوي الذي وقع في مرفأ بيروت.

وفي الشأن الليبي، فإن سلطنة عُمان رحبت بالاتفاق على وقف إطلاق النار والعمل على وضع آليات استئناف عمليات إنتاج النفط وتصديره وإدارة الإيرادات لصالح الشعب الليبي الذي نرجو له الأمن والاستقرار والازدهار من خلال الشروع في عملية سلمية، تنهي الانقسام وتبني الوئام والالتئام بين أبناء الشعب الواحد والأرض الواحدة.

معالي الرئيس، الزملاء الأعزاء،

لقد اتخذت سلطنة عُمان هذا العام خطوات مهمة نحو إعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة وتحديثه، وذلك دعما لمتطلبات المرحلة، على طريق مسيرة التنمية الاقتصادية، وفي إطار رؤية عُمان 2020-2040، واستنادا إلى المبادئ التي ينص عليها النظام الأساسي للدولة. ولعله من المناسب هنا أن نخص بالذكر مبادئ اقتصاد السوق التي يهتدي بها النظام الاقتصادي للسلطنة، الأمر الذي يعزز بلا شك من قيمة موقعها الجغرافي وأهميته في التجارة الدولية في القرن الحادي والعشرين، هذا إلى جانب الاستقرار السياسي الذي ينعم به بلدي والمقومات السياحية والفرص الاستثمارية المتنوعة في العديد من الميادين والقطاعات التنموية المجزية.

لقد شاركت سلطنة عُمان بفعالية في كافة المحافل الدولية والإقليمية التي تَمخض عنها الإعلان عن خطة التنمية المستدامة لعام 2030، حيث سعت السلطنة إلى ترجمة التزاماتها إلى مكونات رئيسية في

الخطة الخمسية التاسعة وفي رؤية عُمان 2020–2040، وهي عازمة، بمشيئة الله، على الاستمرار في العمل من أجل تحقيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لأهداف التنمية المستدامة في المدى الزمني المحدد.

معالي الرئيس

لا شك أن الشباب هم أمل الحاضر وعماد المستقبل الذي تستند إليه الدول في تنميتها. لذا كان لا بد للحكومات أن تضع في أولوياتها الاهتمام بالشباب، وتوفير كل ما من شأنه النهوض بقدراتهم، وتنمية مواهبهم، ضمانا لتنمية مستدامة تتحقق بسواعدهم الفتية. إنني أعبّر هنا عن الاهتمام المتواصل الذي توليه سلطنة عُمان بالشباب ومواكبة ما يستجد في العالم من حولنا، بما يمكنهم من اكتساب مزيد من القدرات والمعرفة والمشاركة الفاعلة في مسيرة البناء والنماء.

معالي الرئيس

إننا نعيش في خضم عالم من التحولات المستمرة والمتعاقبة نحو التقدم العلمي والتكنولوجي. وإذا كان للإنسانية أن تسود في هذا العالم الجديد، فنحن بحاجة مستمرة إلى إيجاد الأساليب والوسائل التي تمكننا من العمل معا بشكل أفضل وأفضل، ومن مرحلة لأخرى.

وفي الختام، معالي الرئيس والزملاء الكرام، اسمحوا لي أن أُزجي أطيب التحيات الودية منا جميعًا في سلطنة عُمان وأرسل أطيب التمنيات لإخواننا وأخواتنا حول العالم، آملين لهم موفور الصحة والهناء.

شكرا لكم على حسن متابعتكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بنن (انظر A/75/PV.14، المرفق الثالث عشر)

بيان السيد أوريلين أغبنونسي، وزير الخارجية والتعاون في جمهورية بنن

أُدلي بهذا الخطاب يوم الثلاثاء، 29 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الرابعة عشر للجمعية العامة

[الأصل: بالفرنسية]

رئيس الجمعية العامة،

رؤساء الدول والحكومات ورؤساء الوفود،

الأمين العام للأمم المتحدة،

حضرات ممثلي الوفود الموقرين،

السيدات والسادة،

أوعز إليّ فخامة السيد باتريس تالون، رئيس جمهورية بنن، ورئيس الدولة، ورئيس الحكومة، الذي لم يتمكن من الحضور إلى هنا اليوم، بأن أُلقي الخطاب التالي باسمه.

”أولا وقبل كل شيء، أود أن أكرر لكم، السيد فولكان بوزكير، تهاني الحارة والصادقة على انتخابكم رئيسا لهذه الجمعية الموقرة وأؤكد لكم دعم بنن وتعاونها الكاملين معكم وأنتم تضطلعون بمهامكم.

”وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتنان بنن للسيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، وأؤكد له من جديد تأييدي وتأييد حكومتي.

”وفي الوقت الذي يواجه فيه العالم بأسره جائحة كوفيد-19، أغتنم هذه الفرصة لأقدم خالص التعازي إلى جميع الدول التي سجلت وفيات، وأعرب عن تضامن جمهورية بنن مع المتضررين من هذه الآفة.

”وإذ تحشد جميع الدول قواها لمعالجة هذه الأزمة الصحية بفعالية، يرحب بلدي بحقيقة أن الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، ولا سيما منظمة الصحة العالمية، تعتبرها أولوية.

”وترحب بنن بموضوع دورة هذا العام، الذي يحمل عنوان ”المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي ننشدها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف – مواجهة كوفيد-19 من خلال العمل المتعدد الأطراف الفعال“.

”ويجبرنا هذا الموضوع على تحمل مسؤولياتنا، وأن نؤكد من جديد إيماننا بالتعددية والمثل العليا لميثاق الأمم المتحدة والتزامنا بها. ويذكرنا بالحاجة الملحة إلى العمل الجماعي لإيجاد حلول مناسبة ودائمة لتحديات عصرنا، التي من أشدها إلحاحا، كما تعلمون، القضاء على كوفيد-19.

”وستواصل بنن، بدعم من شعبها والمجتمع الدولي، جهودها المبذولة للتصدي لهذه الجائحة وعواقبها، ولا سيما لإنعاش اقتصادها الذي يتأثر تأثرا عميقا، شأنه شأن اقتصادات غالبية البلدان، بهذه الآفة.

”وتحقيقا لتلك الغاية، قامت حكومتي، في جملة أمور، بتنفيذ برنامج واسع النطاق يصل إلى ما يقرب من 200 بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، لدعم الأعمال التجارية الرسمية وغير الرسمية على حد سواء، فضلا عن الحرفيين والضعفاء.

”وأود أن أعرب عن امتنان حكومتي للأمم المتحدة، والدول الأعضاء فيها، وجميع المنظمات الدولية، على المساعدة الكبيرة التي قدمتها إلى البلدان النامية بصفة عامة، وبنن، بصفة خاصة، في تصميم وتنفيذ استراتيجيات للتصدي للجائحة. وبفضل جهودنا المتضافرة، كان انتشار الفيروس محدودا في بلدي، مما يعني أن معدل انتشاره ومعدلات الوفيات في بنن منخفضة.

”تشكل جائحةكوفيد-19 أحد أخطر أزمات الصحة العامة في التاريخ الحديث. وينبغي ألا يدفعنا هذا التهديد إلى تجاهل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض التي تشكل تهديدا لمجتمعاتنا المحلية.

”وتتطلب المكافحة الفعالة لهذه الآفة، تماما مثلما يتطلب التصدي لجميع التحديات العالمية اليوم، استجابة دولية منسقة وتعاونا معززا على نطاق عالمي.

”ولهذا السبب، تكرر بنن، من خلال صوتي، التزامها بتعزيز وتقوية تعددية الأطراف، باعتبارها الإطار الوحيد للتعاون بين الدول التي تسعى إلى حل جميع أنواع المشاكل المعاصرة، بما في ذلك مكافحة الفقر المدقع، الذي يشكل أولوية.

”السيداتُ والسادة،

”اسمحوا لي أن أذكركم بأنني قد أكدت في شهر أيلول/سبتمبر 2016، خلال المناقشة العامة للدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، أن الفقر الجماعي يشكل تهديدا رئيسيا للبشرية وأنه يجب علينا أن نتخذ إجراءات جماعية استباقية للقضاء عليه. وبعد أربع سنوات، لا تزال هذه الدعوة ذات صلة.

”وأكرر التأكيد على الحاجة إلى التنفيذ العاجل لبرنامج عالمي للتغلب على هذا الشكل من الفقر من خلال العمل الجماعي والطوعي. وينبغي أن تكون تعددية الأطراف، التي مكنت الأمم المتحدة من منح العالم اتفاق باريس بشأن المناخ، الأداة الصحيحة لتحقيق هذا الهدف.

”وفي هذا الصدد، أرحب بالإصلاحات الشجاعة التي اضطلع بها الأمين العام للأمم المتحدة من أجل إعادة تشكيل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. لقد أيدت بنن القرار 279/72 الذي يهدف إلى تعزيز الهيكل المؤسسي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل ضمان فعاليتها.

”وتؤيد بنن أيضا بقوة المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ونعتقد أن هذا الإصلاح سيمكن من رفع الظلم التاريخي الذي وقع على أفريقيا – القارة الوحيدة غير الممثلة في المجلس بمقعد عضو دائم. وتؤكد بنن من جديد أيضا، من خلال صوتي، الحاجة الملحة إلى تخصيص مقعدين دائمين لأفريقيا، وفقا لتوافق آراء إزولويني.

”السيد الرئيس،

”رؤساء الحكومات ورؤساء الوفود،

”السيداتُ والسادة،

”إن السلام والوئام بين الدول عنصران أساسيان في السياسة الخارجية لبنن.

”ولذلك، يؤكد بلدي من جديد دعمه للمبادرات الدبلوماسية الرامية إلى إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة وذات سيادة كاملة، تعيش جنبا إلى جنب وفي سلام مع دولة إسرائيل.

”وتعتقد بنن أن السياق الحالي لكوفيد-19 ينبغي أن يبرر اتخاذ خطوات ملموسة من أجل الرفع الكامل والنهائي للحصار المفروض على كوبا. ومع ذلك، وبالرغم من هذه الجائحة، فإننا نرى للأسف تشديد الحصار.

”ويوجه بلدي مرة أخرى نداء عاجلا من أجل تطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، لما فيه مصلحة شعبي البلدين والعالم بأسره.

”السيد الرئيس،

”شرعت بنن منذ شهر نيسان/أبريل 2016، في إصلاحات سياسية واقتصادية شاملة تهدف إلى إعادة تنظيم اقتصادها، وتهيئة بيئة مواتية للاستثمار ومكافحة الفساد والتلاعب.

”ولذلك قررت بنن أن تتجاوز أخطاء الماضي وتسعى إلى الانخراط في حوكمة صارمة وحازمة في جميع القطاعات. وتنفذ حكومتي بشكل منهجي إصلاحات رئيسية من خلال برنامج عملها، الذي تتماشى أهدافه مع أهداف التنمية المستدامة.

”وقد أقنعت النتائج التي تحققت، وتمت الإشادة بها وطنيا ودوليا، شعب بنن بأنه يمكن للبلدان من خلال العزم والتصميم أن تخرج من مأزقها وتعود إلى طريق التنمية والازدهار.

”تواصل حكومتي طريقها من دون كلل نحو التحول الجذري في الظروف المعيشية في مدن بنن والمناطق الريفية، بما في ذلك حصول الجميع على مياه الشرب والطاقة الكهربائية، التي كانت تعتبر حتى عام 2016 امتيازا ورفاهية في بنن.

”ويولي برنامج عمل حكومتي أيضا أهمية قصوى للحفاظ على البيئة والتحول في مجال الطاقة. فالتدابير المقررة في ذلك الإطار مكملة للأهداف والأولويات الواردة في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

”وقد لقيت الدعوة التي وجهتها في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2016 في مراكش في مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي كانت تهدف إلى إنشاء مركز دولي للبحوث لمعالجة آثار تغير المناخ على الزراعة، استجابة إيجابية من الدول.

”وأغتنم هذه الفرصة لأشيد بالدول والمجموعات الإقليمية، إلى جانب أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي لا تدخر جهدا للتوصل إلى توافق الآراء اللازم للإنشاء الفعلي للمركز.

”السيد الرئيس

”السيدات والسادة رؤساء الحكومات ورؤساء الوفود،

”السيدات والسادة،

”إن بنن تنتمي إلى منطقة دون إقليمية تتضـرر بشـكل متزايد من تدهور الحالة الأمنية. وللأسـف، فإن عدد ضـحايا العنف الإرهابي مسـتمر في الازدياد، لا سـيما في منطقة السـاحل. وتتطلب الحالة جهودا مشتركة وإجراءات جماعية لمعالجتها.

”وأرحب في هذا الصـــدد بخطة العمل للفترة 2020-2024 التي اعتمدتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كانون الأول/ديسمبر 2019 بهدف مكافحة هذه الآفة في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية بفعالية وشمولية.

”وعلاوة على ذلك، أود أن أعرب عن تضـامن بنن مع البلدان الأعضـاء في المجموعة الخماسـية لمنطقة السـاحل، وأدعو المجتمع الدولي إلى دعم الجهود الإقليمية من خلال تقديم دعم معزز لمكافحة الإرهاب في أفريقيا.

”ولا شك في أننا سننجح معا في تحقيق الاستقرار في تلك المناطق من أفريقيا بغية تهيئة الظروف المواتية لتنميتها وتحقيق تطلعات سكانها.

”وشكرا على حسن إصغائكم.“

نيكاراغوا (انظر A/75/PV.14، المرفق الرابع عشر)

بيان السيد دنيس رونالدو مونكادا كوليندريس، وزير خارجية جمهورية نيكاراغوا

أُدلي بهذا الخطاب يوم الثلاثاء، 29 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الرابعة عشر للجمعية العامة

[الأصل: بالإسبانية]

معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة،

معالي السيد فولكان بوزكير، رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين،

السيدات والسادة ممثلو الدول الأعضاء

تقبلوا أحر تحيات شعب نيكاراغوا من الرئيس والقائد دانييل أورتيغا سافيدرا ونائبة الرئيس والسيدة الأولى روزاريو موريلو، مع رسالة سلام وصحة وازدهار للحكومات والشعوب التي تشكل الأمم المتحدة.

لقد تجمعنا معا في وقت استثنائي بسبب الجائحة التي تؤثر على البشرية جمعاء. ونكرر الإعراب عن تضامننا مع الأسر في جميع أنحاء العالم التي تعاني من عواقب كوفيد-19 وتعازينا لها. لقد أغرقت هذه الجائحة العالم في حالة من عدم اليقين ويمكن أن تزيد من تفاقم الأزمات الرئيسية مثل الجوع وسوء التغذية والفقر وعدم الإنصاف والبطالة وتغير المناخ وهي أزمات قائمة نتيجة لنظام اقتصادي غير عادل ومهين للبشر.

السيد الرئيس

إذ نحتفل بذكرى مرور 75 عاما على إنشاء منظمتنا، لا يزال العالم يصرخ من أجل السلام والعدالة والأمن والاستجابة الشاملة من الأمم المتحدة لمصلحة البشرية. إن إصلاح الأمم المتحدة، على نحو ما اقترحه، باسم نيكاراغوا، القس ووزير خارجية نيكاراغوا، ميغيل ديسكوتو بروكمان، خلال فترة رئاسته للجمعية العامة في عام 2008، مسألة ملحة.

ونعرب عن أملنا والتزامنا بذلك التحول الضروري والنابع من الإحساس بالواجب بإصلاح الأمم المتحدة وهيئاتها وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها، الأمر الذي سيمكن منظمتنا من العمل لمصلحة شعوبنا لا لصالح الدول المهيمنة. ونحن على ثقة بأن شعوبنا ستمضي قدما بقوة وأمل في بناء نظام عالمي جديد، في جوهره العدل والمساواة والتعددية، من أجل كفالة السلم والأمن الدوليين من أجل الصالح العام وتحقيق مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

إننا ندخل العقد الأخير من العمل لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. ولتحقيق تلك الأهداف، يجب أن نضافر جهودنا في تحالف عالمي حقيقي للتخفيف من أثر جائحة كوفيد-19، فضلا عن الجوائح الأخرى التي فرضتها بعض الدول على حساب السلم والأمن الدوليين واستقلال الدول وسيادتها وتقرير مصير الشعوب.

وستواصل نيكاراغوا تعزيز ثقافة السلام والتعايش السلمي بين البلدان الشقيقة التي تشكل الأمم المتحدة، وسنظل عاملا من عوامل السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي في أمريكا الوسطى.

وكذلك ندعو إلى مواصلة الجهود العالمية لصالح الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

وعلى الرغم من أن التحديات التي تشكلها الجائحة معقدة، لا يمكننا أن ننسى التهديد الوجودي المتمثل في تغير المناخ الذي ما زال يُغفل نتيجة للرأسمالية الجامحة. فمن الملح أن نضمن بقاء الجنس البشري وأن نحمي حياة وحقوق أمنا الأرض.

تمشيا مع رسالتنا السلمية، تدعو نيكاراغوا أيضا إلى نزع السلاح العام والكامل وتؤيد الإزالة التامة للأسلحة النووية.

ويجب أن تتوقف فورا التدابير القسرية الانفرادية غير القانونية التي تفرضها الولايات المتحدة على السكان الآخرين لضمان الاستقرار والسلام والتنمية للأسر. وندين الهجمات المتكررة في حرب قاسية ولا هوادة فيها ضد شعوب فنزويلا وكوبا ونيكاراغوا على وجه الخصوص، بهدف خدمة المصالح الأجنبية فحسب، على النحو المبين في سياسات الإمبرياليين التدخلية التي تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان.

وندين العدوان عن طريق الحصار الاقتصادي والسياسي والتجاري الوحشي الذي يسبب للشعب الكوبي الكريم معاناة كبيرة. ونؤكد من جديد تضامننا الدائم مع إرث القائد فيدل كاسترو، ومع الجنرال راؤول كاسترو، فضلا عن رئيس كوبا ذات السيادة، شقيقنا ميغيل دياز – كانيل.

ونؤكد مجددا دعمنا القوي لجمهورية فنزويلا البوليفارية الشقيقة، التي تعاني من هجمة وحشية وإجرامية جبانة يشنها إمبرياليو الولايات المتحدة. ونكرر تأكيد دفاعنا الحازم والثابت عن سيادة وحقوق الشعب البوليفاري، شعب القائد هوغو شافيز، بقيادة رفيقنا نيكولاس مادورو موروس، الرئيس الشرعي لجمهورية فنزويلا البوليفارية الذي يبدي مقاومة بطولية بوحدة مدنية – عسكرية عظيمة في كفاح غير متكافئ.

وتشكل هذه السياسات الإمبريالية القسرية والعدوانية العقبة الحقيقية أمام القضاء على الفقر والتقدم نحو التنمية المستدامة. ونظرا لهذه الجائحة، أصبحت هذه التدابير جريمة ضد الإنسانية من جانب الذين يفرضونها.

ويجب أن تركز الأمم المتحدة على رفاه البشر. وترفض نيكاراغوا تسييس منظومة الأمم المتحدة، على النحو الذي تدعو له بصفة خاصة حكومة الولايات المتحدة الساعية إلى تحويل أجهزتها إلى أدوات لخدمة مصالحها لأجل زعزعة استقرار البلدان التي لا تخضع لأوامرها الإمبريالية.

ولا تتصرف مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشكل منصف وعادل تجاه بلدنا، وذلك بتحويل معلوماتها الشفوية وتقاريرها إلى محتوى مسيّس عمدا. وبالإضافة إلى الكشف عن أوجه قصور منهجية خطيرة ومقلقة، فإن تقاريرها تُعد حصراً من مصادر معارضة لحكومة نيكاراغوا، ولا تجمع سوى المعلومات ذات الصلة المباشرة بمحاولة الانقلاب الفاشلة في عام 2018 من المنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام.

وندعو تلك الهيئات أن تتذكر أن بلدان العالم قد أنشأت الأمم المتحدة منذ 75 عاما لضمان احترام كرامة الإنسان وأمنه وحياة الشعوب وتعايشها في سلام، وأن عليها أن تؤدي عملها في اتساق مع القانون الدولي ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة نفسه. وندعو إلى أن تؤخذ في الاعتبار جميع المنظورات والحقوق من خلال تعزيز الحوار والسلام في عالم تمس فيه الحاجة إلى الوئام والحل السلمي لجميع النزاعات.

سيدي الرئيس،

تدعو نيكاراغوا إلى إنهاء استعمار القارة واستقلال بورتوريكو وإعادة السيادة على جزر مالفيناس إلى جمهورية الأرجنتين.

وتدعو نيكاراغوا إلى حل الدولتين، حيث تعيش دولة إسرائيل ودولة فلسطين جنبا إلى جنب في سلام ووئام، وأن تكون القدس الشرقية عاصمة للأخيرة وفقا لحدود ما قبل عام 1967 وعلى النحو المنصوص عليه في القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن.

ونؤكد من جديد عزمنا الذي لا يتزعزع على مواصلة دعم الكفاح العادل للشعب الصحراوي الكريم من أجل تقرير المصير. ونحن نحترم كرامتهم وحقوقهم كدولة ذات سيادة.

وتعرب حكومة المصالحة والوحدة الوطنية في بلدنا عن دعمها الثابت لقضية الشعب السوري في كفاحه من أجل الدفاع عن كرامته ضد العدوان الأجنبي والإرهاب الدولي.

ونحيي الشعب الإيراني الشقيق، وسنواصل تعزيز علاقاتنا الثنائية في جميع المجالات ذات الاهتمام المشترك، ودفاعا عن السلام والسيادة والتعايش السلمي.

وندين الاعتداءات والهيمنة السياسية التي تمارسها الولايات المتحدة وتقوض الحل السلمي للنزاعات، فضلا عن التهديدات العسكرية والاقتصادية والتجارية ضد الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ويجب أن ندافع عن مبادئ الحوار والتفاوض وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وهي مبادئ أساسية لمنظمتنا.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة رؤساء الوفود،

اليوم، لا يمكننا تأجيل التزامنا بتعزيز الركائز الأساسية لتعددية الأطراف. ويجب علينا حماية القانون الدولي ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن الدفاع عنها. تعتقد نيكاراغوا أنه لا يمكننا التغلب على التحديات الكبرى التي تواجه البشرية إلا بالتضامن والمحبة والتعاون دون أنانية.

وتعرب نيكاراغوا عن تأييدها القوي للموضوع الذي سيوجه عملنا طوال الدورة الخامسة والسبعين، وهو "المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي ننشدها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف". لقد بينت الجائحة التي تأثرت بها جميع البلدان الحاجة إلى إيجاد نموذج اقتصادي دولي جديد يقوم على الإدماج والمساواة والعدالة، مع إعطاء الأولوية للصحة بوصفها حقاً من حقوق الإنسان العالمية، ويقتضي توفير الموارد المخصصة للحرب من أجل الحياة والسلام.

وفي مواجهة هذه الجائحة، من الضروري، لأسباب إنسانية، تطبيق مبدأ العالمية حتى تتمكن تايوان من المشاركة في آليات واجتماعات منظومة الأمم المتحدة.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة رؤساء الوفود،

يجب علينا معا أن نبني أمما متحدة مسخرة لخدمة البشرية. إن بناء عالم أفضل أمر ممكن، وهذا ما تطالب به شعوبنا جميعا عن حق.

شكراً جزيلاً، سيدي الرئيس.

إسرائيل (انظر A/75/PV.14، المرفق الخامس عشر)

خطاب السيد بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء دولة إسرائيل

أُدلي بهذا الخطاب يوم الثلاثاء، 29 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الرابعة عشر للجمعية العامة

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة،

لم يُعرف الشرق الأوسط بأنه منطقة تأتي منها الأخبار السارة ولن يكون القليل المتوقع منها مختلفا هذا العام. وكما تعلمون، فإن فيروس الجائحة يعصف بمنطقتنا في هذا العالم، كما هو الحال في أي مكان آخر. ولكن يسرني أن أبلغكم أنه يمكنني هذا العام أن أنقل إليكم أنباء طيبة من الشرق الأوسط – وفي الواقع يمكنني أن أنقل إليكم خبرين سارّين.

في وقت سابق من هذا الشهر، وفي حفل أقيم في البيت الأبيض استضافه الرئيس ترامب، وقّعت إسرائيل اتفاقيتين تاريخيتين مع الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين. وكانت هذه أول معاهدة سلام بين إسرائيل ودولة عربية منذ أكثر من ربع قرن، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها التوقيع على اتفاقات سلام بين إسرائيل وبلدين عربيين في اليوم نفسه.

وستجلب هذه الاتفاقات الجديدة لشعوبنا خيرات السلام والفوائد الهائلة التي ستحققها زيادة التجارة والاستثمار والتجارة والنقل والسياحة وتعزيز التعاون في مجالات كثيرة. ولا يساورني شك أيضا في أن المزيد من البلدان العربية والإسلامية ستنضم إلى دائرة السلام قريبا – قريبا جدا.

لقد جاءت هذه الأنباء السارة عن السلام بسبب قطيعة واضحة مع استراتيجيات الماضي الفاشلة. وقد استخدم الفلسطينيون حق النقض ضد السلام بين إسرائيل والعالم العربي على نطاق أوسع لفترة طويلة جداً. وعلى مدى عقود، أعيق التقدم وأصبح رهينة لمطالب فلسطينية غير واقعية على الإطلاق، مثل مطالبة إسرائيل بالانسحاب إلى خطوط عام 1967 التي لا يمكن الدفاع عنها ووضع أمنها في أيدي الآخرين، أو مطالبة إسرائيل بطرد عشرات الآلاف من اليهود من ديارهم، ما يعني ارتكاب جريمة التطهير العرقي فعلياً، أو مطالبة إسرائيل باستيعاب ملايين الفلسطينيين أو أحفاد اللاجئين من الحرب التي شنها الفلسطينيون على إسرائيل قبل أكثر من نصف قرن.

وبطبيعة الحال، فإن هذه المطالب، إلى جانب مطالب كثيرة أخرى، محكوم عليها بالفشل تماماً من وجهة نظر أي حكومة إسرائيلية مسؤولة. بيد أن كثيرين في المجتمع الدولي حاولوا لسنوات استرضاء هذه المطالب الفلسطينية السخيفة، فأهدروا الوقت نتيجة لذلك في محاولة للنهوض بوهم لن يتحقق، بدلاً من العمل من أجل حل واقعي يمكن أن يتحقق.

ولحسن الحظ، اختار الرئيس ترامب طريقاً مختلفاً نحو السلام؛ طريقاً مترسخاً في الواقع. فقد اعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل. واعترف بسيادة إسرائيل على مرتفعات الجولان وطرح خطة سلام واقعية تعترف بحقوق إسرائيل وتعالج الاحتياجات الأمنية لإسرائيل وتوفر للفلسطينيين طريقاً كريماً وواقعياً للأمام إذا ما صنعوا السلام مع إسرائيل.

وجادل المنتقدون بأن كل خطوة من هذه الخطوات التي يتخذها الرئيس ترامب من شـــأنها أن تقتل فرص السـلام. حسـناً، لقد كانوا مخطئين – مخطئين تماماً. فتلك الخطوات نهضـت بالسـلام. والآن قررت دولتان عربيتان أن تصنعا السلام مع إسرائيل وسيتبعهما المزيد. إن اتساع دائرة السلام لن يجعل التوصل إلى اتفاق بين إسـرائيل والفلسـطينيين أقل احتمالاً؛ بل من شـأن ذلك أن يجعل السـلام بين الإسـرائيليين والفلسـطينيين أكثر احتمالاً. وسـيدرك القادة الفلسـطينيون بشـكل متزايد أنهم لم يعودوا يتمتعون بحق النقض على السـلام والتقدم في منطقتنا، ونأمل أن يقرر هؤلاء القادة في نهاية المطاف صـنع السـلام مع الدولة اليهودية. وعندما يحدث ذلك، ستكون إسرائيل مستعدة. سأكون مستعداً وراغباً في التفاوض، على أساس خطة ترامب، لإنهاء نزاعنا مع الفلسطينيين بشكل دائم.

أيها السيدات والسادة،

إن إسرائيل والدول في جميع أنحاء العالم العربي لا تقف معاً للنهوض بالسلام فحسب، فنحن نقف معاً في مواجهة أكبر عدو للسـلام في الشـرق الأوسـط: إيران. إن إيران تهاجم جيرانها بلا مبرر وبشـكل متكرر، ووكلاؤها الإرهابيون متورطون بشكل مباشر في أعمال العنف في جميع أنحاء الشرق الأوسط، بما في ذلك في العراق وسورية واليمن وغزة، وبالطبع في لبنان.

لقد رأينا جميعاً الانفجار الرهيب الذي وقع في ميناء بيروت الشـهر الماضـي. حدث الانفجار هنا. هذا هو ميناء بيروت. مات 200 شخص. وأصيب آلاف الأشخاص بجروح وتشرد ربع مليون شخص.

والآن، هذا هو المكان الذي يمكن أن يحدث فيه الانفجار القادم: هنا بالضبط. هذا هو حي الجناح في بيروت. إنه يقع بجوار المطار الدولي مباشرةً. وهنا، يحتفظ حزب الله بمستودع أسلحة سري. إن مستودع الأسـلحة السـري، الواقع هنا بالضـبط، متاخم له، على بعد متر من شـركة غاز. هذه عبوات غاز هنا. كما يبعد بضـعة أمتار عن محطة وقود. ويقع على بعد 50 متراً من شـركة الغاز. وها هنا المزيد من شـاحنات الغاز. وهو مزروع في المسـاكن المدنية هنا والمسـاكن المدنية هنا. بالنسـبة لسـكان حي الجناح هذه هي الإحداثيات الفعلية.

لذا أريد أن أريكم مدخل مصنع الصواريخ التابع لحزب الله، لأن هذه هي حقيقته. إنه هنا بالضبط. هذه شركة الغاز وهذا مستودع الصواريخ المتفجرة.

وأقول لسكان حي الجناح: عليكم أن تتصـرفوا الآن. يجب أن تحتجوا على هذا لأنه إذا انفجر هذا الشيء فستقع مأساة أخرى.

وأقول لشـعب لبنان: إسـرائيل لا تنوي الإضـرار بكم، لكن إيران تنوي ذلك. لقد تعمدت إيران وحزب الله تعريضكم أنتم وأسركم لخطر جسيم. وما يجب أن توضـحوه هو أن ما فعلوه غير مقبول. يجب أن تقولوا لهم: "عليكم إزالة هذه المستودعات!"

قبل بضعة أيام فقط، انفجر مستودع مماثل في عين قانا في جنوب لبنان. ولهذا السبب يجب على المجتمع الدولي أن يصر على أن يتوقف حزب الله عن استخدام لبنان والمدنيين اللبنانيين كدروع بشرية.

أيها السيدات والسادة،

يجب علينا جميعاً أن نقف في وجه إيران، والرئيس ترامب يستحق الثناء على القيام بذلك بالضبط. أولاً وقبل كل شـــيء، أثني على الرئيس ترامب لانســـحابه من الاتفاق النووي المعيب مع إيران. ففي عام

2015، وقفت وحدي بين قادة العالم معارضاً الاتفاق النووي المخزي الذي تم التوصل إليه مع إيران. لقد عارضتُ ذلك لأن الاتفاق النووي لم يعرقل طريق إيران نحو صنع القنبلة – بل مهّد طريقها فعلياً إليها. لقد عارضت ذلك لأن القيود التي فرضها الاتفاق على البرنامج النووي الإيراني كانت مؤقتة لا غير، ولم تكن مرتبطة بأي حال من الأحوال بتغيير سلوك إيران.

وانتهكت إيران الآن حتى تلك القيود المؤقتة. وبسبب هذه الانتهاكات، سيكون لدى إيران من اليورانيوم المخصّب في غضون بضعة أشهر ما يكفي لصنع قنبلتين نوويتين. وتعمل إيران على إنشاء جيل جديد من أجهزة الطرد المركزي. يطلق عليه اسم IR9، وهو سيضاعف قدرة إيران على التخصيب بمقدار خمسين ضعفاً.

أيها السيدات والسادة،

لا شك في أن إيران تسعى للحصول على أسلحة نووية. إن الأرشيف النووي الذي حصل عليه عملاء إسرائيل من قلب طهران، والذي كان ذات يوم سرياً يثبت ذلك بما لا يدع مجالاً للشك. وفي الفترة التي سبقت الاتفاق النووي، قيل لإسرائيل – وخاصة من قبل أصدقائنا الأوروبيين – إن أي انتهاك إيراني سيقابل برد سريع وحازم.

ولكن أمام انتهاكات إيران الوقحة، وفي مواجهة الأدلة الدامغة من الأرشيف النووي، لم يفعل مجلس الأمن شيئاً على الإطلاق. ولا يزال مجلس الأمن، الذي يلتزم بالاتفاق النووي الفاشل، يرفض أيضاً رؤية ما هو جليّ لأي شخص يفهم أي شيء عن الشرق الأوسط. لقد غذّى الاتفاق النووي عدوان إيران وموله بدلاً من كبح جماحه.

فقبل خمس سنوات، عندما رفعت الدول الكبرى في العالم الجزاءات المفروضة على إيران، فتحت باباً للشرور ثم اتكلت ببساطة على الأمل في أن تسير الأمور نحو الأفضل. ولكن بدلاً من ذلك، وكما حذّرتُ قبل خمس سنوات بالضبط، بتنا نحن الذين نعيش في الشرق الأوسط نعاني من عواقب تلك الصفقة غير المسؤولة.

تستخدم إيران التي باتت أكثر ثراء وجرأة البلايين التي تدفقت إلى خزائنها لتغذية حملتها من المجازر والغزو في جميع أنحاء المنطقة، في حين اعترف الرئيس ترامب، لحسن الحظ، بكارثية الاتفاق النووي وتصرف بناء على ذلك. وأعاد فرض الجزاءات الأمريكية، وأجبر الدول على الاختيار بين التعامل مع أمريكا أو التعامل مع إيران، وقضى على أخطر إرهابي في العالم: قاسم سليماني. وفي الشهر الماضي، عندما رفض مجلس الأمن تمديد حظر الأسلحة المفروض على إيران، أعادت الولايات المتحدة فرض الجزاءات.

إننا في المنطقة متحدون بينما مجلس الأمن منقسم. إن العرب والإسرائيليين متحدون معاً في الحث على اتخاذ إجراءات صارمة بشأن إيران. وعندما يتفق العرب والإسرائيليون، ينبغي على الآخرين أن ينتبهوا.

تدعو إسرائيل جميع أعضاء مجلس الأمن إلى الوقوف إلى جانب الولايات المتحدة ضد عدوان إيران؛ والوقوف إلى جانبها في إصرارها على إنهاء إيران لبرنامجها للأسلحة النووية نهائياً؛ والوقوف إلى جانب الولايات المتحدة في مواجهة أكبر خطر على السلام في منطقتنا. وإن فعلتم ذلك، فإنني على ثقة بأننا

سـنتمكن في السـنوات المقبلة من الاحتفال بمزيد من الأخبار السـارة من الشـرق الأوسـط – أخبار طيبة لإسرائيل، وأخبار طيبة لجيراننا العرب، وأخبار طيبة للعالم، ولجميع من يسعون إلى تحقيق الأمن والازدهار والسلام.

وشكراً لكم.

غواتيمالا (انظر A/75/PV.14، المرفق السادس عشر)

بيان السيد بيدرو برولو فيلا، وزير خارجية جمهورية غواتيمالا

أُدلي بهذا الخطاب يوم الثلاثاء، 29 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الرابعة عشر للجمعية العامة

[الأصل: الإسبانية]

إنه لشرف عظيم لي أن أتكلم في المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين للمرة الأولى، بصفتي وزير خارجية جمهورية غواتيمالا بالنيابة عن الرئيس أليخاندرو جياماتي فالا.

يبرز بلدي أهمية الموضوع الرئيسي لمداولاتنا وينوه بالتركيز على التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف ومواجهة كوفيد-19 من خلال العمل المتعدد الأطراف الفعال.

وأضم صوتي إلى المتكلمين الآخرين في الإعراب عن تعازينا لأسر جميع الذين فقدوا أحباءهم نتيجة للعواقب الوخيمة التي ترتبت على كوفيد-19. وإنني أقدر بطولة جميع العاملين في مجال الرعاية الصحية والموظفين الذين يقدمون لهم الدعم والذين عملوا بلا كلل كل يوم على مدار أشهر طويلة، بينما يعملون بشجاعة والتزام في الخطوط الأمامية لهذه الأزمة.

وقد تطلب منا هذا الحدث أن نستنبط استجابات شاملة توجد حاجة ملحة لها، شملت بذل جهود مشتركة بين الحكومات والقوى السياسية النشطة والمنظمات المتعددة الأطراف والتعاون الدولي لتنسيق القدرات والموارد لمكافحة المرض، مع ضمان الصحة والأمن وحق كل مواطن في الغذاء.

وتُسلم حكومة غواتيمالا بأنه لن يكون هناك أحد في مأمن حتى يصبح الجميع آمنين. ولذلك، أعرب عن اهتمام بلدي بالحصول على اللقاحات فورا وبشكل عادل واستعدادنا للتعاون فيما يتعلق باللوجستيات وتوزيعها في بلدان المنطقة، ولا سيما في أمريكا الوسطى.

ونحن نعلم أنه، من خلال حشد الجهود، يمكننا إيجاد حل لمواجهة الفيروس وأننا سنتمكن من الاعتماد على التضامن العالمي، كما فعلنا في الماضي. ونحن ممتنون على الدعم الذي قدمته وكالات منظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الدولية والبلدان الصديقة طوال أزمة كوفيد-19.

السيد الرئيس،

في مواجهة التحدي الناجم عن كوفيد-19، وعلى الرغم من أن غواتيمالا اتخذت تدابير مبكرة للرعاية الصحية الوقائية، وأعلنت "حالة الكارثة" وأنشأت لجنة متخصصة لمنع انتشار مرض فيروس كورونا، فإن البلد تأثر بشدة. وقدد شكل ذلك عقبة أمام جهود التنمية في البلد.

وكان قطاع الرعاية الصحية والاقتصاد والأمن الغذائي، من بين مجالات أخرى، أكثر المجالات تضررا. ولذلك، نفذنا خططا لتعزيز إعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي في بلدنا، مع إبراز أهمية توفير الرعاية لأشد الناس ضعفا.

وفي مجال الرعاية الصحية، واجهنا نظاما عانى من الإهمال والنسيان لسنوات عديدة. ويضاف إلى ذلك اضطرارنا إلى التعامل مع الجائحة الحالية، التي أجبرتنا على العمل منذ اليوم الأول بخطط جريئة لإصلاح نظام الرعاية الصحية. وقمنا بتحسين المستشفيات القائمة وفتحنا خمسة مستشفيات أخرى في وقت

قياسي في جميع أنحاء مناطق البلد. وخلال الأشهر الأخيرة، زدنا عدد الأسرة إلى أكثر من 000 2 سرير، فضلا عن الموارد والقدرات اللازمة لتوفير الرعاية الطبية في الوقت المناسب لسكان غواتيمالا.

وأود أن أعرب عن تقديري للدعم القيم الذي أتاحه التعاون المتعدد الأطراف والبلدان الصديقة التي أعطت الأولوية لمساعدة وزارة الصحة العامة والرعاية الاجتماعية.

وفيما يتعلق بالاقتصاد، اعتمد قانون الإنقاذ الاقتصادي للأسر من آثار كوفيد-19، وكان من نتائجه إنشاء صندوق المنح الأسرية، كتدبير للدعم المالي الاجتماعي للتخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية داخل البلد. وبالمثل، أنشئ صندوق حماية العمالة لدعم الشركات التي تواجه صعوبات مالية حتى تتمكن من الاستمرار في الاحتفاظ بموظفيها، مع إتاحة خيار تعليق العمل بالنسبة لها طوال فترة الأزمة ودفع مبلغ لمدة ثلاثة أشهر متتالية لضمان الدخل. وفي حالة المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، يجري تشجيع برامج لتقديم قروض ميسرة لها حتى تتمكن من التغلب على مشاكل السيولة وتتجنب الإغلاق.

وفي إطار الأمن الغذائي، أنشئ برنامج الدعم الغذائي والوقاية من كوفيد-19، الذي يشمل إيصال الاحتياجات الغذائية الأساسية، مع مراعاة الاعتبارات الثقافية، إلى الأسر الضعيفة أو تلك التي تعيش في المناطق المعرضة للخطر. وقد أدت الجائحة إلى تفاقم إحدى أصعب المشاكل التي تواجهنا بالفعل وهي – سوء التغذية.

ولهذا السبب، ننفذ "الحملة الوطنية الكبرى للتغذية"، بوصفها أحد أهم البرامج التي يجري تنفيذها خلال فترة حكمي. وتهدف المبادرة إلى توحيد جميع قطاعات البلد من أجل تحسين تغذية الأسر الغواتيمالية، مع التركيز على أفقر المناطق وأكثرها تهميشا ومع تطبيق نهج شامل لمعالجة الأسباب العديدة للمشكلة.

ونحن نروج لترشيحنا لعضوية المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي للفترة من 2021 إلى 2023، حيث أننا على يقين من أننا سنتمكن من الإسهام في تعزيز الأمن الغذائي والزراعة المستدامة والقضاء على الجوع وسوء التغذية، وهما أمران يمثلان تحديين أساسيين لمنطقتنا.

وعلاوة على ذلك، وفي مجال احترام حقوق الإنسان وتعزيزها، نحن في مرحلة إعادة هيكلة وظائف وزارات الدولة الحالية، بغية معالجة الامتثال لاتفاق إقامة سلام وطيد ودائم والاتفاق الشامل لحقوق الإنسان والاتفاقات المتعلقة بالنزاع الاجتماعي بطريقة فعالة ومسؤولة ومتسقة، بما يتماشى مع أولويات الحكومة. وأُعد سجل مفصل للالتزامات الدولية التي تعهدت بها دولة غواتيمالا في هذه المجالات من أجل مواصلة المتابعة الكافية للتقارير والتوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان التابعة لكل من الأمم المتحدة ومنظومة البلدان الأمريكية.

حضرات السيدات والسادة،

إن غواتيمالا مقتنعة بأن عمل الأمم المتحدة حاسم الأهمية في الحفاظ على السلام وحماية حقوق الإنسان وتعزيز التنمية من خلال خدمة الفئات الأكثر ضعفا. وبناء على ذلك، سأذكر عدة نقاط هامة يجب أن ننظر فيها:

يمثل المهاجرون اليوم جزءا كبيرا من السكان، ولا يزالون يعانون من الإذلال والتمييز غير المبرر بسبب أصلهم. وقبل عامين، أرست غواتيمالا، بالاشتراك مع دول صديقة أخرى، اليوم الدولي للتحويلات

المالية العائلية، الذي يحتفل به في 16 حزيران/يونيه من كل عام، والذي يذكرنا بالمهاجرين الذين يعملون بعيدا عن ديارهم لإعالة أسرهم.

ونظرا لجغرافيتنا، فإننا بلد منشأ وعبور ومقصد وعودة. ونحن ملتزمون التزاما عميقا باحترام الحقوق الإنسانية للمهاجرين، خاصة ونحن نتعامل حاليا مع الجائحة. ونحث المجتمع الدولي على تجنب تجريم المهاجرين لأن عملهم ذو أهمية حيوية لتنمية مجتمعاتهم المحلية.

ومن خلال وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، نجد فرصا لمواجهة التحديات. ولهذا السبب، دعونا إلى إبرام اتفاق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بغية دعم الحوار وتبادل المقترحات بشكل فعال، مما يتيح زيادة التركيز على المهاجرين العائدين.

وقد وفرت لنا هذه الحالة دروسا مستفادة مكنتنا من وضع وتحسين بروتوكولات للرعاية الصحية للسكان المهاجرين ونفي بمسؤولية بالتزامنا باستقبال مواطنينا بطريقة كريمة، مع منع انتشار الجائحة.

وما زلنا نشهد كيف أن الكراهية والعنصرية والتمييز والتطرف وعواقبها الوخيمة، مثل الإرهاب، تستمر في إزهاق أرواح بريئة. وستدعو غواتيمالا دائما، بوصفها أمة ذات رسالة سلمية، إلى تعزيز الحوار السياسي لتجنب أي تصعيد للعنف والسعي إلى إيجاد حلول سلمية على أساس ممارسة الدبلوماسية البناءة مع احترام القانون الدولي.

ولتجديد مقاصد الأمم المتحدة واتخاذ خطوات فعالة لمنع وإزالة التهديدات والانتهاكات التي يتعرض لها السلام وقمع أعمال العدوان، تدعو غواتيمالا مجلس الأمن إلى التصرف بطريقة تتسق مع مهامه، بما في ذلك الاستخدام المسؤول لحق النقض بغية تجنب مفاقمة الأزمات الدولية. وتؤيد غواتيمالا في ذلك الصدد المبادرة الفرنسية – المكسيكية للحد من استخدام حق النقض في حالة ارتكاب فظائع جماعية. ولذلك، من المهم أن تستمر الجهود لإصلاح المجلس.

فلا يزال إصلاح الأمم المتحدة مسألة أساسية. وأشدد على هذه النقطة. فنحن بحاجة إلى إعادة هندسة وتعزيز التنسيق داخل المنظومة بأسرها. ويجب علينا أن نعمل معا من أجل منظمة أقل بيروقراطية. ونريد أن يكون للجهود تأثير مباشر على أشد الناس احتياجا، إذ تستثمر في التنمية بالموارد البشرية الموجودة.

إننا نعلم أن تدابير إصلاح الأمانة العامة جارية، ولكن الإصلاح الحتمي للأمم المتحدة لا يزال مسألة معلقة، ويدل على ذلك انعدام الثقة في تعددية الأطراف. وتريد غواتيمالا، كبلد، أن تبين للناس أن المناقشات العامة والاجتماعات المتعددة الأطراف ليست خطابات أو كلمات جميلة. إنها تجسد الطموح إلى الانضمام إلى جهودنا من أجل المجتمعات.

ولدينا الموارد البشرية اللازمة للقيام بعملنا. ولسنا بحاجة إلى أن يركز تعاون الأمم المتحدة على المسائل الإدارية أو المساعدة التقنية. فنحن على ثقة من أننا نعمل تحت نفس الراية لتحقيق الازدهار وأننا سنعمل، في لحظات الأزمات، على تجديد التنمية والاقتصاد والعمالة وكل ذلك سيترجم إلى تحسين ظروف مواطنينا المعيشية.

فيجب أن نشجع تعزيز نموذج يسمح لنا بالانتقال من نموذج للتعاون إلى نموذج للاستثمار يمكن فيه لبلدان مثل بلدنا أن تكتسب قدراتها على تقليص الفجوات التي تشكل تحديا لتنميتها اليوم. إننا مدعوون أكثر من أي وقت مضى إلى تعزيز التحولات العميقة. وتحقيقا لتلك الغاية، من الضروري إعادة تصميم عمل المنظمة.

ومن بين التهديدات التي تواجه العالم، يشكل استخدام الأسلحة النووية واحدا من أكبر التهديدات التي يتعرض لها وجود البشرية. وتعيد غواتيمالا تأكيد موقفها المؤيد لنزع السلاح النووي الكامل الذي لا رجعة فيه والشفاف وفقا لجداول زمنية محددة وتدين أي تجربة نووية أو تهديد باستخدام القوة باستخدام هذه الفئة من الأسلحة التي تعرض للخطر استمرار الحياة على الأرض. إن لدخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ في وقت مبكر أهمية كبيرة.

السيد الرئيس

لا شك في أن جميع الإجراءات التي يتخذها قادة العالم ستؤثر على أهداف التنمية المستدامة. فيجب أن تتحمل البلدان المسؤولية عن تنميتها في إطار مسار مشترك.

وستكون غواتيمالا عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي تحت شعار التنمية الشاملة للجميع. ويمثل انتخاب غواتيمالا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التزاما هاما لبلدي من حيث الوفاء بخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وفي ذلك الإطار، سنوسع الآليات للتصدي للآثار المدمرة لتغير المناخ التي لا تؤثر على البلدان النامية بشكل غير متناسب فحسب، بل تشكل أزمة يجب التصدي لها على وجه السرعة.

وقد أظهر لنا الإغلاق، الذي عانى منه معظمنا، أنه كان فترة راحة لدارنا المشتركة – الأرض. إن تغير المناخ حقيقة لا يمكننا تجاهلها. ويجب أن نعمل على تنشيط نظمنا الإيكولوجية والحفاظ على مصادر أنظف للمياه، من دون ضغط التلوث المفرط.

وبالمثل، سنسعى إلى الدعوة إلى مشاركة الشعوب الأصلية وتعزيزها – مع مراعاة أن ثقافتها وتقاليدها وحكمة أجدادها العريقة جزء أساسي من التنمية المستدامة – والأشخاص ذوي الإعاقة الذين تجسد مواهبهم وجهودهم ومثابرتهم في مواجهة الشدائد قوة. ولذلك سنكون صوتهم حتى تُلبى احتياجاتهم.

السيد الرئيس

واليوم، وأمام الجمعية، أعيد تأكيد التزام بلدي بأن يحل النزاع الإقليمي والجزري والبحري الدائر بيننا وبين بليز، التي نتطلع إلى إقامة علاقة مميزة معها وإلى حوار دائم لحل قضايانا المشتركة بالوسائل السلمية، بصورة دائمة ونهائية أمام محكمة العدل الدولية.

إننا مقتنعون بأن حل النزاع سيحقق فوائد اقتصادية واجتماعية وسياسية للدولتين، وقبل كل شيء، تنمية للسكان المقيمين في المنطقة المتاخمة؛ في الوقت الذي تعيد فيه غواتيمالا التأكيد، كدولة، على رسالتها الديمقراطية واحترامها الكامل للقانون الدولي.

وباسم بلدي، أؤكد اليوم أكثر من أي وقت مضى، في الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، التزامي بها وبالتعددية وبالسلام وباحترام حقوق الإنسان والتنمية المستدامة للأجيال الحاضرة والمقبلة. فلنبن معا أمما أكثر شمولا، مع تعزيز الرخاء واحترام كوكبنا.

فغواتيمالا لا تتوقف!

أشكركم شكرا جزيلا.

دومينيكا (انظر A/75/PV.14، المرفق السابع عشر)

بيان السـيد كينيث دارو، وزير الشـؤون الخارجية والأعمال التجارية الدولية وعلاقات المغتربين في كومنولث دومينيكا

أُدلي بهذا الخطاب يوم الثلاثاء، 29 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الرابعة عشر للجمعية العامة

السيد رئيس الجمعية العامة،

السيد الأمين العام،

رؤساء وأعضاء الوفود،

أصحاب السعادة، السيدات والسادة الموقرين،

أود أن أبدأ بتهنئة معالي السـيد فولكان بوزكير على انتخابه رئيسـا للجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين. كما اغتنم هذه الفرصة كذلك لأشكر معالي السيد تيجاني محمد – بندي على قيادته للدورة الرابعة والسبعين، وأحيي الأمين العام أنطونيو غوتيريش على جهوده المتواصلة في تعزيز السلام والأمن والتنمية خلال هذه الأوقات الصعبة.

السيد الرئيس

تنعقد الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين في وقت تمت فيه تعبئة المجتمع العالمي سعيا إلى الحياد والاحترام والعدالة للجميع في مواجهة جائحة تطرح أوجه عدم يقين اقتصادية عالمية على نحو لا مثيل له في التاريخ الحديث.

الوفود الموقرة

إن لحظات مثل هذه، على الرغم مما يبدو عليها من صعوبة، توفر لنا كذلك فرصة لتخفيف ثقافة يجب أن تجد الآن معنى جديدا من خلال إعادة الارتباط بجميع المثل العليا. فبالفعل، يجب علينا أن نسعى إلى بناء اقتصادي يستجيب للمجتمع والضمير. ويجب على الأمم المتحدة أن تكفل أن يعالج الرد المناسب أوجه عدم الاتساق في كل دولة على جميع المستويات وألا ينظر إليها على أنها تحابي أكثر البلدان نموا وقوة. ويجب أن تؤدي هذه الاستجابة إلى كوكب أكثر اخضرارا ومحيطات أنظف، ليس ذلك فحسب، بل يجب أيضا أن توفر الأمل لأجيال متنوّعة متنامية تجتمع على جميع المستويات في جميع أنحاء العالم لإجراء حوار بشأن القضايا ذات الأهمية المتبادلة لصالح هذا الجيل والأجيال المقبلة.

وسيسجل التاريخ الدورة الخامسة والسبعين بوصفها دورة تاريخية. وما زال تأثير كوفيد-19 يعيد تعريف وجودنا واختبار قدرتنا على الصمود. فقد أعاد تشكيل الكيفية التي تستمر بها المنظمات، مثل هذه الهيئة الموحدة، في العمل والكيفية التي تدير بها جميع البلدان شؤونها. والحقيقة هي أن الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل دومينيكا، تواجه بالفعل عدة تحديات متأصلة، كما أن النتائج الإضافية لجائحة كوفيد-19 زادت من تفاقم تلك الصعوبات، بما في ذلك الحد من حماية صحة مواطنينا ورفاههم.

سيدي الرئيس، الزملاء الممثلون،

سـجّل كمنولث دومينيكا أول حالة إصـابة بفيروس كوفيد-19 المفزع في 20 آذار/مارس وكان من حسـن حظنا أنّ لدينا 30 حالة فقط مؤكدة حتى الآن، منها سـت حالات نشـطة حاليا، وأنه لم تُسـجّل أي حالات وفاة.

سيدي الرئيس،

عندما سـجلت دومينيكا أول حالة إصـابة بفيروس كوفيد-19 فرضـت الحكومة على الفور تدابير مسـؤولة وفقا لمعايير وبروتوكولات منظمة الصـحة العالمية. واعتمدت حكومتنا سـلسـلة من تدابير الاحتواء التي شـملت فرض سـاعات حظر التجول وإغلاق جميع موانئ الدخول والمؤسـسـات التعليمية والأعمال التجارية غير الأسـاسـية والخدمات العامة لمدة ثلاثة أشـهر. نتيجة لتلك الإجراءات، وبدعم من جميع المواطنين، اتحدنا في كفاح جماعي ضـد الجائحة، مما أدى إلى تصـنيف كمنولث دومينيكا في مرتبة عالية بين البلدان التي واصـلت تحقيق أهدافها في الحد من جميع حالات الإصـابة والقضـاء عليها خلال الأشـهر الثمانية الماضـية. وللأسف، وبالرغم من بذلنا قصـارى جهودنا، أبلغنا خبراء الرعاية الصـحية الآن بأنه يجب علينا أن نعد سـكاننا لموجة ثانية من الجائحة. لذلك فإن من واجبنا الرسـمي والمعنوي والأخلاقي نحن القادة الذين نقدّر عمل الخبراء أن نخطر مواطنينا بذلك.

سيدي الرئيس،

وبالنسـبة للدول الصـغيرة مثل دولنا، فإن الموجة الثانية المحتملة قد زادت المخاطر بشـكل كبير، وإذا لم نرتق إلى مستوى الحدث، فربما نفقد جيلا بأكمله.

سيدي الرئيس،

لقد واصـلنا في جميع مسـتويات اسـتجابتنا للجائحة احترام الحقوق والحريات الأسـاسـية لجميع مواطنينا. وتظل الحكومة ملتزمة بضمان معالجة ورعاية جميع المواطنين المصابين على النحو الواجب، وأن نواصـل في الوقت نفسـه تقديم خدماتنا المنتظمة لجميع المواطنين. لقد عاد الطلاب إلى مدارسـهم واسـتأنفت الأعمال التجارية نشـاطها بعددها الجديد مرة أخرى. بيد أن الأزمة أسـفرت عن فقدان العديد من مواطنينا لفرص العمل، ولا سـيما أولئك الذين يعملون في صـناعتنا السـياحية. وهذا يهدد بتقويض المكاسـب الإنمائية التي حققناها وإفقار الكثير من مواطنينا.

الممثلون الموقرون،

في سـياق دورنا كقادة لحكوماتنا، فإن مهمتنا تتمثل دائما في إعطاء التوجيه والأمل لسـكاننا. وهذا تحد أكبر بالنسـبة للدول الصـغيرة مثل دومينيكا التي يجب أن تكافح في الوقت نفسـه آثار تغير المناخ والصـدمات الأخيرة، فضـلا عن عجزنا عن الحصـول على التمويل بشـروط ميسـرة لبناء القدرة على الصـمود اللازمة لمواجهة الصدمات الطبيعية والاقتصادية الخارجة عن سيطرتنا.

السيد الرئيس، الزملاء الممثلون،

ستواصل حكومة كمنولث دومينيكا استخدام محافل مثل المناقشة الرفيعة المستوى للجمعية العامة، لتسليط الضوء على عدم المساواة وعدم الكفاية الـتي لا يزال يواجهها جيلنا. تحقيقا لتلك الغاية، سندعو الأمم المتحدة إلى مسـاعدة الدول الصـغيرة مثل دولتنا في صـرف الأموال المتوفرة للدول الجزرية الصـغيرة النامية لمكافحة تغير المناخ وبناء القدرة على الصمود.

الزملاء الممثلون،

على الرغم من التحديات العديدة التي تواجهنا، فإننا لم نكف عن العمل. واستجابة للدمار الكامل الذي لحق بجزيرتنا من جراء إعصار ماريا في عام 2017، وضعنا استراتيجية وطنية لزيادة القدرة على الصمود. وتُرجمت هذه الاستراتيجية منذ ذلك الحين إلى خطة للتعافي من آثار المناخ وبناء القدرة على الصمود. وستوجهنا في مسارنا لأن نصبح أمة قادرة على التكيف مع تغير المناخ. إنها خطة طموحة ولكنها قابلة للتحقيق. ونحن على ثقة من أنها يمكن أن تكون، بدعم من شركائنا في التنمية، بمثابة طريق للدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى التي تتقاسم تحديات وخبرات مماثلة، لضمان استمرار بقائها.

الزملاء الممثلون،

إن الوضع مُزرٍ ومُلِح ونرحب بأي دعم ربما يؤثر على توفير الدعم المالي الكافي في الوقت المناسب وبطريقة منصفة.

سيدي الرئيس،

فيما يتعلق بالمسائل المالية، أود أيضا أن أؤكد أمام هذه الهيئة أن الاقتصادات الصغيرة مثل اقتصادنا معرضة لخطر الانهيار إذا ما سُمح للقيود المصرفية وأوجه عدم المساواة بالاستمرار على النحو الحالي. وفي هذا الصدد، فإن لدعم المجتمع الدولي في تحقيق القدرة على المرونة المالية أهمية قصوى. ولذلك، فإن من مصلحة جميع دولنا أن تستكشف حلولا أكثر قابلية للتكيف مع إزالة المخاطر، بما يشمل توسيع قاعدة إيرادات الدول.

الممثلون الموقرون،

تهنئ دومينيكا جمهورية كوبا على ترشيح اللواء الطبي الدولي لحالات الكوارث والأوبئة الخطيرة "هنري ريف" لجائزة نوبل للسلام. وذلك اعتراف مناسب بالعمل الممتاز الذي قامت به كوبا في تقديم الدعم في جميع أنحاء العالم إلى البلدان التي تواجه الجوائح والكوارث الطبيعية. لقد كان اللواء الطبي الكوبي مثالا للدبلوماسية الصحية والتضامن الدولي الحقيقي، وكذلك تجسيدا حقيقيا للمصطلح "حارس أخينا". ونأمل حقا أن يأخذ العالم علما بذلك. ونحيي كوبا على مساعدتها الإنسانية لأكثر من 40 بلدا، بما فيها دومينيكا، التي استفادت استفادة كبيرة من العمل الداعم الذي قام به الأطباء والممرضون والمهنيون في مجال الرعاية الصحية في كوبا، لا سيما خلال هذه الفترة الحرجة من التصدي لجائحة كوفيد-19.

وعلى ضوء ذلك، نكرر دعوتنا إلى إنهاء الحصار الجائر وغير المبرر الذي دام 60 عاما ضد كوبا حكومة وشعبا. وعلى الرغم من الدمار الكبير الذي سببه الحصار لكوبا، فهي ما زالت تمد يد العون لدعم الآخرين. وإذا لم تبين لنا هذه الأزمة شيئا آخر، فقد بينت لنا مدى ضعفنا جميعا، وأن حياتنا التي نعرفها ربما تتغير في لحظة. ولذلك، فإننا ندعو إلى تغيير السياسة بشأن هذه المسألة، وسنواصل الدعوة إلى ذلك.

كما تحيي حكومة دومينكا حكومة جمهورية الصين الشعبية وشعبها وكذلك حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية وشعبها اللذين أسهما إسهاما كبيرا في مكافحة جائحة كوفيد-19 في منطقة البحر الكاريبي على الرغم من التحديات التي يواجهانها. ونعرب أيضا عن امتناننا الخالص للوكالة الكاريبية للصحة العامة ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومنظمة الصحة العالمية على توجيهاتها الاستثنائية خلال الجائحة.

ونتوجه بالشكر لشركائنا العالميين والوكالات الداعمة التي تواصل تقييم منطقة البحر الكاريبي الضعيفة خلال هذه الأوقات الصعبة.

وعلى غرار جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى، لا يزال كمنولث دومينيكا يأمل في ألا يعوق حجم سكانه واقتصاده الصغير الحصول على اللقاحات والأدوية الأخرى خلال الأشهر المقبلة، وأن يُسمح للدول الصغيرة مثل دومينيكا بالحصول على الإمدادات العالمية بطريقة عادلة ومنصفة.

سيدي الرئيس،

تظل دومينيكا ملتزمة بالتعاون مع الأمم المتحدة وجميع وكالاتها، وكذلك مع الدول الأعضاء، لتعزيز مهمة هذه الهيئة النبيلة التي ما تزال، على الرغم من عيوبها، ذات أهمية حاسمة في صون السلم والأمن الدوليين. ونؤكد ثقتنا في منظومة الأمم المتحدة بوصفها الهيئة التفاوضية والتداولية المثلى للتصدي للتحديات الكبرى التي تواجه العالم. ويتأثر سكاننا على نطاق واسع بجميع القرارات التي نتخذها ويعوّلون علينا في القيام بالشيء الصحيح. وعلى الرغم من التحديات والقيود والخلافات الكثيرة التي نواجهها، فإننا ندين لهم بالارتقاء إلى مستوى هذا الحدث.

وشكرا.

تونس (انظر A/75/PV.14، المرفق الثامن عشر)

بيان السيد عثمان الجرندي، وزير خارجية جمهورية تونس

أُدلي بهذا الخطاب يوم الثلاثاء، 29 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الرابعة عشر للجمعية العامة

[الأصل: بالعربية]

السيد الرئيس، يشرفني أن أتلو على مسامعكم كلمة السيد قيس سعيد، رئيس الجمهورية التونسية، مساهمة من سيادته في النقاش العام لهذه الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة،

معالي الأمين العام للأمم المتحدة،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو، أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

يسعدني في البداية أن أهنئ السيد فولكان بوزكير، ومن خلاله جمهورية تركيا الشقيقة، على رئاسة الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، متمنياً له التوفيق في مهامه.

وأعرب، كذلك، عن فائق التقدير للسيد تيجاني محمد بندي لحسن إدارته لأعمال الدورة الرابعة والسبعين.

كما أجدد تقديري لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، ودعمنا لعمله ومبادراته من أجل تعزيز دور منظمة الأمم المتحدة.

تتزامن هذه الدورة مع الاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس منظمتنا الأممية. وهي مناسبة لتقييم منظومة العمل الأممي وبحث السبل الكفيلة بتطويرها وإكساب مختلف أجهزتها مزيداً من النجاعة والفاعلية والمرونة لتحقيق تطلعات شعوب العالم في السلام والأمن والديمقراطية والتنمية، ولتجسيد مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

كما تنعقد هذه الدورة في ظل وضع دولي بالغ الدقة بسبب انتشار جائحة كوفيد-19، وما يطرحه من تحديات غير مسبوقة، وتداعيات جسيمة على الأمن والسلم الدوليين، وعلى الاقتصاد والأوضاع الاجتماعية في العالم بأسره. وقد أكدت هذه التحديات والمخاطر الحاجة الملحة إلى تعزيز التعاون الدولي والتضامن الإنساني، وتفعيل العمل متعدد الأطراف بشكل أكثر نجاعة، لتطويق تأثيراتها ووضع استراتيجيات جماعية استباقية تنزّل الإنسان جوهرَ العمل الدولي والأممي.

أجدد بهذه المناسبة تأكيد تمسك تونس بميثاق الأمم المتحدة، وإيمانها بأهمية المنظمة الأممية، واستعدادها لمواصلة الإسهام في بلوغ أهدافها والمشاركة في أنشطتها. وتحرص تونس، في إطار تحمل مسؤولياتها صلب مجلس الأمن الدولي، على الإسهام الفاعل في الجهود الجماعية لتوطيد مقومات السلم والأمن الدوليين، وتكريس الدبلوماسية الوقائية ودفع مسارات التسوية السياسية للأزمات والنزاعات وتخفيف

حدة المآسي الإنسانية، وكذلك دعم الجهود الدولية في مواجهة مختلف التحديات القائمة والمخاطر المحدقة بشعوبنا. كما تجدد تونس التزامها بمواصلة المشاركة في عمليات حفظ السلام في كافة ربوع العالم.

تمثل تسوية القضية الفلسطينية، على أساس قرارات الشرعية الدولية ومرجعيات عملية السلام ومبادرة السلام العربية، أولوية ملحة والمدخل الرئيسي لإعادة الأمن والسلم إلى المنطقة والعالم.

كما أن الأوضاع في الشقيقة ليبيا تشكل مبعث انشغال عميق. ونحن نجدد التأكيد على أن الخيارات العسكرية والتدخلات الأجنبية لا يمكن أن تمثل الحل، بل تزيد في تعقيد الأزمة وتعميق معاناة الشعب الليبي، وتهدد الأمن والاستقرار في ليبيا وفي كامل المنطقة.

وإذ تجدد تونس ترحيبها باتفاق وقف إطلاق النار في الشقيقة ليبيا، فإنها تؤكد التزامها الثابت والراسخ بمواصلة بذل قصارى جهدها لمساعدة الأشقاء الليبيين على التوصل إلى تسوية سياسية شاملة عن طريق حوار ليبي – ليبي جامع تحت رعاية الأمم المتحدة. كما ندعو المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته كاملة من أجل استتباب الأمن وإيجاد حلول سياسية دائمة وشاملة لمختلف النزاعات والأزمات في منطقتنا وفي العالم.

لقد عمقت تحديات جائحة كوفيد-19 أزمات قارتنا الأفريقية. وفي هذا الإطار، تؤكد تونس عزمها على مواصلة الانخراط في الجهد المشترك مع الأشقاء الأفارقة والشركاء الدوليين لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة والمتضامنة في القارة ومواجهة التحديات التي تواجهها. وإننا نجدد، في هذا السياق، دعمنا لمبادرة "إسكات البنادق في أفريقيا" باعتبارها مساراً متواصلاً يتطلب المزيد من الدعم الدولي حتى تصبح القارة الأفريقية خالية تماماً من النزاعات، وتتمكن شعوبها من التفرغ للبناء والإعمار والتطوير.

لا تزال ظاهرة التطرف العنيف والإرهاب تمثل أحد أكبر المخاطر المحدقة ببلداننا وشعوبنا، وبالسلم والأمن الدوليين. فهذه الآفة ما فتئت تتفاقم، مستفيدةً من الأزمات القائمة ومن انتشار نشاطات الجريمة المنظمة في بعض البلدان والمناطق، وأصبحت اليوم تستهدف وجود الدول نفسها وتماسك مجتمعاتها ومساراتها التنموية والديمقراطية.

ورغم التقدم الهام الذي تحقق في محاربة الإرهاب، من خلال الجهود المبذولة وطنياً وإقليمياً ودولياً، فإن هذا الخطر ما زال قائماً ويحتّم علينا جميعاً تضافر الجهود على كافة المستويات وتطوير التعاون للتصدي لمخططات التنظيمات الإرهابية والتيارات المتطرفة وتحصين مجتمعاتنا، ولا سيما فئة الشباب، من تأثيراتها.

وشكراً لكم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.